مجلة العرب
للأبحاث والدراسات

مجلة العرب ..الطبعة العربية .. شهرية تصدر عن مركز العرب للأبحاث والدراسات والتدريب 2050
..العدد (56) السنة الخامسة ..سبتمبر 2026





الشرفاء الحمـــادي:

مصـــــــــر ركيـزة التوازن الإقليمـــــي

مركـــز العـــرب
للأبحـــاث والدراســـات (2050)

الهـــــدف:

المساهمـــة في فهـــم وقراءة واقـــع وطننا العربـــي من خـــلال تحليل المعلومات المطروحـــة بشكل علمـــي بحثي دقيـــق، وتقديم معالجة لأبرز المشاكـــل التي تواجـــه مجتمعاتنا العربيـة.

محـــاور عمـــل المركـــز:

- المشاركـــة فـــي دعـــم وتطويـــر العلاقـــات العربيـــة.
- دراســـات في التحولات السياسيـــة والاقتصاديـــة والاجتماعية التي تؤثر علـــى الوطـــن العربـــي.
- تحليـــل مستقبل العلاقات العربية في مجال السياسة والاقتصـــاد.
- المساهمة في طرح أفكار تنويرية تسهم في تجديد الخطاب الديني.
- عرض وتحليـــل خطط التنمية في الوطن العربي وفق رؤيـة (2050).
- إقامة دورات وفعاليات تدريبية بالتعاون مع الجهات المعنية في كل المجالات

منصات مركز العـــرب الرقمـية:

1 منصة مركزالعرب للأبحاث والدراسات:	https://alarab2030.com
2 بوابة الإمـــارات أون لاين	https://emirates2050.com/
3 بوابة مصرليبيا الإخباريـــة	www.misrlibya.com
4 بوابة السعوديـــة 2050	https://saudi-2050.com/
5 بوابة مستشارالعـــرب	www.egyconsultor.com
6 وكالة وادي النيل للاخبار	https://wadialnile2050.com/
7 مجلة «رؤى» مجلة فصلية.. نحو آفاق للفكر	https://Roaa2030.com

مركز العرب
للأبحاث والدراسات والتدريب 2050

رئيس المركز
محمد فتحي الشريف

نائب رئيس المركز لشؤون التدريب والتأهيل
د. راندة فخر الدين محمود

نائب رئيس المركز للشؤون العلمية والطبية
لواء طبيب عصام عبد المحسن

الامين العام
اللواء عماد اليماني

نائب رئيس المركز للشؤون الافريقية
رامي زهدي

نائب رئيس المركز للشؤون القانونية
لواء معز الدين السبكي

مستشار التحرير
حسام ابو العلا

المدير العام
رانيا صادق ضيف

مستشار تحرير مجلة العرب
رضا عبد العزيز

رئيس التحرير
عبد الغني دياب

المخرج الفني
احمد عبد الله

قسم اللغات والترجمة
د محرم على

المراجعة والتدقيق الاملائي
سعد الشطانوفي

التسويق
داليا فوزي - شيماء ابراهيم

الدعم الفني
مصطفي حافظ

مستشار التحرير
مجدى طنطاوى

العرب بوك
ريهام عسران

جميع الحقوق محفوظة لمركز العرب للأبحاث والدراسات السياسية
المقالات المنشورة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز العرب
للأبحاث والدراسات

للتواصل مع الإدارة وإرسال المقالات
m_fathy2030@hotmail.com
للتواصل مع إدارة التحرير
00201127272725 - 0020233933331
ت: 00201113787888
هاتف وواتس: 00201127272725
العدد السادس والخمسون
السنة الخامسة

في هـــذا العـــدد:

من التمكين إلى الشراكة..



منصة وطنية جديدة تفتح الباب أمام شباب مصر لصناعة المستقبل

ص 8 - 11

من النفط إلى الخوارزميات..



الإمارات تبني قوتها الجديدة بالذكاء الاصطناعي

ص 12 - 15

السعودية ترسم معادلات جديدة للردع..



من أمن الممرات البحرية إلى التحالف الدفاعي مع تركيا وباكستان

ص 16 - 19

ليبيا..



من انهيار الكهرباء إلى اهتزاز منظومة الأمن.. أزمات بعضها فوق بعض

ص 20 - 23

الافتتاحية



يكتبها:

علي محمد الشرفاء الحمادي

مصر والتوازن العربي والإقليمي

هكذا علمنا التاريخ مواقف مصر المشرفة التي تتعامل مع العرب معاملة الشقيق الحقيقي، وتقف معهم في كل قضاياهم دون ثمن ولا منة ولا مصلحة سياسية أو مادية، إنما تستمد قيمها العربية من تاريخ عريق أثبتته بالدم والمال والعرق والنضال، وتضحيات أبنائها بدمائهم في سبيل القضايا العربية، ذلك هو قدرها سياسيًا وجغرافيًا وقوميًا، فهي بمثابة القلب في الجسد العربي المتهالك والمتصارع على أتفه الأمور.

عندما أتأمل تاريخ الأمة العربية في لحظات انكسارها الكبرى، أجد أن مصر كانت دائمًا الدولة التي تتحمل العبء الأكبر في حماية الهوية العربية، وصيانة ما تبقى من تماسك هذا الجسد الذي تعرض عبر العقود الطويلة لمحاولات تمزيق منظمة، استهدفت تفكيك الدولة الوطنية، وإشعال الصراعات الطائفية والمذهبية والعرقية، حتى تتحول المنطقة كلها إلى ساحات مفتوحة للفوضى والاحتراب والاستنزاف.



مصر وتوازن الإقليم

الحديث عن مصر ليس حديثًا عن حدود جغرافية أو تعداد سكاني أو قوة عسكرية فحسب، إنه حديث عن فكرة حضارية متجذرة في التاريخ الإنساني كله؛ فهذه الدولة التي صنعت واحدة من أقدم الحضارات في العالم، ظلت عبر آلاف السنين مركزًا للتوازن الإقليمي، وحينما كانت تضعف كانت الأمة العربية كلها تدخل في دوائر الاضطراب والتفكك، وحينما كانت تسترد عافيتها كانت المنطقة بأسرها تعيد شيئًا من توازنها المفقود.

لذلك لم يكن غريبًا أن تتحمل مصر عبر تاريخها الحديث أعباء تفوق طاقتها الاقتصادية والسياسية أحيانًا، دفاعًا عن قضايا الأمة العربية؛ فمن فلسطين إلى الجزائر، ومن اليمن إلى العراق، ومن لبنان إلى ليبيا، ظل الدم المصري حاضرًا في كل معارك الدفاع عن الأمن القومي العربي، وظلت القاهرة رغم كل ما تعرضت له من ضغوط واستهداف، تمثل نقطة الارتكاز الرئيسية في معادلة الاستقرار العربي

لقد دفعت مصر أثمانًا باهظة نتيجة تمسكها بدورها القومي. دفعت من اقتصادها، ومن استقرارها الداخلي، ومن دماء أبنائها، لأنها كانت تدرك بحكم موقعها الجغرافي والتاريخي أن سقوط أي دولة عربية في الفوضى يمتد أثره إلى كامل الإقليم، ولا يبقى محصورًا داخل حدودها؛ فالأمن القومي المصري لم يكن يومًا منفصلًا عن الأمن القومي العربي، وهذه حقيقة أثبتتها الجغرافيا قبل أن تؤكدها السياسة.

من يقرأ خرائط الصراع في المنطقة يدرك أن استهداف مصر كان استهدافًا لفكرة الدولة العربية المركزية القادرة على حفظ التوازن ولم يكن يومًا استهدافًا لدولة منفردة، ولهذا



تعرضت مصر عبر العقود لموجات متتالية من الضغوط والحروب والمؤامرات ومحاولات الإضعاف، لأن بقاءها قوية يعني بقاء فكرة الأمــة العربية نفسها حية وقــادرة على المقاومة.

لقد أدركت قوى كثيرة عبر التاريخ أن إسقاط مصر أو إنهاكها يمثل المدخل الأخطر لإعادة تشكيل المنطقة وفــق خــرائــط التفتيت والفوضى، ولهذا شهدنا كيف جرى الاستثمار في تأسيس جماعة الإخوان في عشرينيات القرن الماضي من قلب مصر لضرب التماسك الوطني وتفتيت النسيج الاجتماعي، ونشر الجماعات المتطرفة، وتمويل الفوضى، وضرب مؤسسات الدولة الوطنية في عدد من البلدان العربية، بهدف صناعة شرق أوسـط ممزق تتحول فيه الجيوش إلى ميليشيات، والدول إلى كيانات طائفية متصارعة، والشعوب إلى جماعات خائفة جائعة تبحث فقط عن البقاء

في قلب هذه العاصفة، بقيت مصر تمثل السد الأخير أمام انهيار شامل كان يمكن أن يبتلع المنطقة كلها؛ ولهذا فإن المعركة كانت معركة الأمة العربية بأكملها ولم تكن يومًا معركة داخلية تخص المصريين وحدهم؛ لأن سقوط الدولة المصرية كان سيعني عمليًا انهيار آخر مراكز التوازن الكبرى في العالم العربي.

لذلك؛ إذن أفهم تمامًا لماذا أصبحت مصر هدفًا دائمًا لحملات التشويه والحصار ومحاولات بث اليأس والإحباط داخل شعبها؛ فالقوى التي تريد تفكيك المنطقة تدرك أن بقاء الجيش المصري قويًا، وبقاء مؤسسات الدولة متماسكة، وبقاء الوعي الوطني حيًا داخل الشعب المصري، يعني إفشال مشروع الفوضى الشاملة الذي



سعت إليه جماعات وتنظيمات وقوى إقليمية ودولية على مدار سنوات طويلة.

مصر دولة تحمل بحكم التاريخ مسؤولية ثقيلة تجاه محيطها العربي ولا تبحث عن الهيمنة كما يحاول البعض تصويرها، وحينما تتحرك لحماية أمنها القومي، فإنها في الوقت ذاته تحمي المجال العربي كله من الانهيار، ولهذا فإن استقرار مصر يمثل اليوم ضرورة استراتيجية للأمة العربية؛ لا لأن المصريين يرددون ذلك عاطفيًا، لكن لأن الوقائع الصلبة على الأرض أثبتت أن غياب مصر القوية يفتح أبواب الفوضى على الجميع.

لقد كشفت السنوات الأخيرة حجم المخاطر التي كانت تحيط بالمنطقة بعدما تحولت بعض الدول العربية إلى ساحات مفتوحة للتدخلات الأجنبية والتنظيمات المتمردة المسلحة والاقتتال الداخلي. وفي المقابل، أثبتت مصر أن الدولة الوطنية القوية، القائمة على جيش متماسك ومؤسسات مستقرة ووعي شعبي راسخ، تظل الحصن الأخير أمام مشاريع التقسيم والانهيار.

إنني عندما أتحدث عن مصر بوصفها القلب العربي النابض، فإنني أصف حقيقة استراتيجية مستقرة تؤكدها حركة التاريخ والجغرافيا والسياسة معًا ولا أستخدم تعبيرًا إنشائيًا أو حماسيًا أو عاطفيًا؛ فالقلب عندما يضعف يختل الجسد كله، وحينما يتوقف عن أداء وظيفته تدخل بقية الأعضاء في حالة انهيار متسارع، وكذلك كانت مصر عبر التاريخ العربي الحديث؛ إذا اشتدت عليها الأزمات ارتجفت المنطقة كلها، وإذا استعادت قوتها عاد شيء من التوازن إلى العالم العربي.

من التمكين إلى الشراكة..

منصة وطنية جديدة تفتح الباب أمام شباب مصر لصناعة المستقبل



في توقيت تتسارع فيه التحولات السياسية والاقتصادية والتكنولوجية، وتتزايد فيه الحاجة إلى أجيال أكثر قدرة على الابتكار والمشاركة وتحمل المسؤولية، جاءت توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي بإطلاق منصة وطنية تفاعلية للشباب، تحت رعايته وبالتنسيق بين الأكاديمية الوطنية للتدريب ووزارة الشباب والرياضة ومختلف مؤسسات الدولة، لتضيف بعدًا جديدًا إلى سياسة الدولة المصرية تجاه الشباب.

فالمنصة، وفق التصور المطروح، لا تستهدف إنشاء قناة جديدة للتواصل مع الشباب فحسب، وإنما تسعى إلى الانتقال بالعلاقة بين الدولة والأجيال الجديدة من مرحلة الاستماع والتأهيل إلى مرحلة أكثر تقدمًا تقوم على المشاركة وصناعة الأفكار واقتراح الحلول والمساهمة في تنفيذها وتقييم نتائجها، وبذلك يمكن النظر إلى المبادرة باعتبارها امتدادًا لمسار بدأته الدولة خلال السنوات الماضية في مجال تأهيل وتمكين الشباب، لكنه ينتقل الآن إلى مستوى أكثر ارتباطًا بالمشاركة الفعلية في الشأن العام.

القاهرة - مركز العرب

سنوات من الرعاية والتمكين

لا تأتي المنصة الوطنية من فراغ، وإنما في سياق اهتمام متزايد من الدولة المصرية بملف الشباب، اتخذ خلال السنوات الماضية صورًا متعددة، من التدريب والتأهيل إلى المشاركة في مؤسسات الدولة والبرلمان والعمل العام، حيث أصبح الاستثمار في العنصر البشري أحد المداخل الأساسية في التعامل مع قضية الشباب، خصوصًا مع إدراك أن مجرد توفير فرص العمل أو الأنشطة الرياضية والثقافية لا يكفي لبناء جيل قادر على التعامل مع التحولات الكبرى التي يشهدها العالم.

وفي هذا السياق، لعبت الأكاديمية الوطنية للتدريب دورًا في بناء قدرات الشباب وتأهيلهم، إلى جانب البرامج التي نفذتها وزارة الشباب والرياضة وغيرها من مؤسسات الدولة، وهو ما أوجد قاعدة من الكفاءات الشابة التي باتت تمتلك قدرًا أكبر من الخبرة والمهارات اللازمة للمشاركة في المجالات العامة والتنموية.

وفور الإعلان عن المبادرة، رحب ساسة وبرلمانيون بهذه الدعوة، مؤكدين أن المرحلة السابقة أسست قاعدة مهمة من التأهيل والتمكين، وأن المرحلة الجديدة تتطلب توسيع دوائر المشاركة وتحميل الشباب مسؤوليات أكبر، حيث اعتبرت النائبة جيهان شاهين أن تجربة الدولة في تأهيل الشباب أسست لهذه القاعدة، وأن المطلوب الآن هو توسيع المشاركة وإتاحة مسؤوليات أوسع للأجيال الجديدة وأكدت في بيان لها أن قيمة المنصة لا تكمن فقط في كونها مبادرة جديدة، وإنما في أنها تأتي كحلقة تالية في مسار متدرج: تأهيل، ثم تمكين، ثم مشاركة، ثم انتقال إلى مساحة أوسع من صناعة الحلول والقرار.

من الاستماع إلى المشاركة

أبرز ما تحمله المبادرة من دلالات سياسية يتمثل في تغيير موقع الشباب داخل المعادلة الوطنية؛ إذ إنه لسنوات طويلة كان الخطاب التقليدي يتعامل مع الشباب باعتبارهم «قادة المستقبل»، وهي عبارة تحمل في ظاهرها تقديرًا لدورهم، لكنها تؤجل مشاركتهم إلى المستقبل، أما التصور الجديد الذي تعكسه المنصة فيقوم على أن الشباب شركاء في الحاضر، وأن امتلاكهم للمعرفة والقدرات التكنولوجية والقدرة على التواصل مع المجتمع، يجعل مشاركتهم الحالية ضرورة وليست خيارًا.

وفي هذا السياق، عبر النائب جرجس لاوندي عن هذه الفكرة بوضوح، عندما أكد في تصريحات له، أن الشباب يجب أن يُنظر إليهم باعتبارهم شركاء في صياغة المستقبل، وليس مجرد فئة مستهدفة بالرعاية، مشيرًا إلى أن أهمية المنصة تكمن في إيجاد مسار مؤسسي قادر على استيعاب أفكار جيل يمتلك قدرات كبيرة في التكنولوجيا والابتكار.

وهذه النقلة تحمل أهمية خاصة؛ لأن الشباب اليوم لا ينتظرون فقط أن تقدم لهم الدولة حلولًا، وإنما يمتلكون هم أنفسهم خبرات وتجارب وأفكارًا يمكن أن تساعد في تطوير هذه الحلول، خصوصًا في الملفات المرتبطة بالتكنولوجيا والتحول الرقمي وريادة الأعمال والعمل التطوعي والمجتمع المدني

ترحيب سياسي واسع

حظيت الدعوة الرئاسية بترحيب من أعضاء مجلسي النواب والشيوخ وشخصيات سياسية، وهو ترحيب يعكس اتفاقًا عامًا على أهمية منح الشباب مساحة أوسع للمشاركة، لكن اللافت في مواقف المرحبين أن أغلبها لم يتوقف عند أهمية وجود المنصة في حد ذاتها، وإنما ركز على السؤال الأهم: ماذا سيحدث للأفكار التي سيطرحها الشباب؟ حيث أكدت النائبة شيرين صبري أن قيمة المنصة ستتضاعف عندما تتحول المقترحات الجادة إلى مسارات عمل تنفذ على الأرض، وأن ربط أصحاب المبادرات بالجهات التنفيذية يمكن أن يحول المشاركة من مجرد طرح للأفكار إلى





مشاركة في إنتاج الحلول.

وأكدت أن نجاح المنصة لن يقاس بعدد المشاركات أو الأفكار المقدمة، وإنما بعدد الأفكار التي جرى تقييمها وتطويرها وتنفيذها، وبقدرة الدولة على خلق حلقة واضحة تبدأ بالفكرة وتنتهي بقياس أثرها.

الشباب ومعركة الوعي

لا تنفصل المبادرة عن قضية أخرى شديدة الأهمية، هي قضية بناء الوعي؛ فالشباب يمثلون الفئة الأكثر حضورًا في الفضاء الرقمي، وهو فضاء أصبحت فيه المعلومة والشائعة والمحتوى التثقيفي والمحتوى المضلل متجاورة بصورة يصعب معها أحيانًا التمييز بينها. ولهذا، يرى عدد من المرحبين بالمبادرة أن بناء الوعي النقدي يجب أن يكون جزءًا أصيلًا من منظومة تمكين الشباب.

وبدوره، يشير النائب عمرو رشاد إلى أن بناء وعي الشباب أصبح قضية أمن قومي، خصوصًا في ظل تطور أدوات التأثير وصناعة المحتوى الرقمي، مؤكدًا أن مواجهة التضليل لا تتحقق بالمنع والحجب وحدهما، وإنما من خلال بناء جيل يمتلك القدرة على التحقق والتفكير النقدي والتحليل العلمي.

من الفكرة إلى المشروع

أحد أهم الأبعاد التي يمكن أن تمنح المنصة قيمة عملية هو ربط الأفكار الشبابية بريادة الأعمال والابتكار؛ إذ إن كثيراً من المبادرات الشبابية تبدأ بفكرة جيدة، لكنها تتوقف بسبب غياب التمويل أو الخبرة الإدارية أو عدم القدرة على الوصول إلى المؤسسات المختصة. وبالتالي، فإن المنصة يمكن أن تلعب دورًا في اكتشاف الأفكار الواعدة، ثم توجيه أصحابها إلى الحاضنات والجهات التنفيذية والقطاع الخاص.

ويشير النائب محمد المنزلاوي إلى أن استثمار طاقات الشباب في الابتكار وريادة الأعمال، يمكن أن يسهم في دعم الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة، مؤكدًا أن التمكين العملي وإتاحة فرصة المحاولة وتحمل المسؤولية تمثل أفضل طرق إعداد قيادات المستقبل، مشيراً إلى أن البعد الاقتصادي مهم للغاية، لأن الشباب لا يبحثون فقط عن مساحة للتعبير، وإنما يحتاجون إلى فرص حقيقية لتحويل المعرفة إلى قيمة اقتصادية واجتماعية.

المنصة واكتشاف شباب المحافظات

من أهم التحديات التي تواجه أي مبادرة وطنية موجهة للشباب، ضمان عدم تمركز الفرص في القاهرة والمدن الكبرى، ولهذا تكتسب الدعوة إلى أن تكون المنصة وطنية وتفاعلية أهمية خاصة، لأنها يمكن أن تتيح الوصول إلى الشباب في القرى والمراكز والمحافظات الحدودية، والاستفادة من الخبرات المحلية التي قد لا تصل عادة إلى دوائر صنع القرار المركزية.

ويؤكد المهندس محمد خليل، عضو البرلمان المصري، أن المنصة يمكن أن تساعد في اكتشاف الكفاءات بمختلف المحافظات، مع أهمية الوصول إلى شباب القرى والمراكز والمحافظات الحدودية والاستماع إلى احتياجاتهم وتجاربهم المحلية.

المشاركة السياسية.. من التدريب إلى الممارسة

يمثل العمل السياسي أحد المجالات التي يمكن أن تستفيد بصورة مباشرة من المبادرة، إذ إن التدريب



السياسي وحده لا يصنع بالضرورة كوادر قادرة على العمل العام؛ إذ يحتاج الشاب إلى الاحتكاك بالمشكلات الحقيقية، والمشاركة في النقاشات، وتقديم الحلول، والتعامل مع المؤسسات، ثم تحمل نتائج القرارات.

وشدد عدد من المشاركين في الترحيب بالمبادرة، على أهمية دور الأحزاب السياسية في اكتشاف الكفاءات الشابة وتأهيلها للعمل العام، مؤكدين أن الحياة السياسية القوية تحتاج إلى أجيال تمتلك الوعي والخبرة والقدرة على الحوار.

جيل جديد.. ورسالة سياسية مختلفة

بالنسبة إلى جيل الشباب، تحمل المبادرة رسالة تتجاوز فكرة الرعاية الحكومية. الرسالة الأساسية أن الدولة ترى في الشباب مصدرًا للخبرة والطاقة والأفكار، وليس فقط فئة تحتاج إلى الدعم، وهذا التحول في الخطاب يمكن أن يعزز شعور الشباب بالانتماء والمسؤولية، خصوصًا إذا لمسوا أن أفكارهم لا تُجمع فقط في قاعدة بيانات، وإنما تجد طريقها إلى المؤسسات والتنفيذ.

من «شباب المستقبل» إلى «شركاء الحاضر»

في النهاية، يمكن النظر إلى دعوة الرئيس السيسي لإطلاق المنصة الوطنية التفاعلية باعتبارها محاولة للانتقال بملف الشباب إلى مرحلة أكثر نضجًا؛ إذ إن الدولة قطعت خلال السنوات الماضية شوطًا في التدريب والتأهيل والتمكين، لكن التحدي الحالي هو تحويل هذا الاستثمار في القدرات إلى مشاركة مؤسسية مستدامة.

ويرى مراقبون أن المنصة إذا نجحت في بناء هذه الحلقة، يمكن أن تصبح مساحة تلتقي فيها ثلاثة مسارات: طموحات الشباب، وأولويات الدولة، واحتياجات المجتمع. وعندها لن يكون الهدف مجرد الاستماع إلى الشباب، وإنما تحويل أفكارهم إلى سياسات ومشروعات ومبادرات قابلة للقياس.

وتكمن أهمية المبادرة لجيل الشباب تحديدًا في أنها تفتح أمامه الباب للانتقال من موقع المتلقي إلى موقع المبادر، ومن انتظار الفرصة إلى صناعة الفرصة، ومن التعبير عن المشكلة إلى اقتراح الحل، أما بالنسبة للدولة، فإن الاستثمار الحقيقي في هذه المنصة لن يكون في التكنولوجيا أو في عدد المشاركين، وإنما في قدرتها على اكتشاف العقول الجديدة، وربطها بمؤسسات الدولة، وتوفير فرص التجربة، ثم تقييم النتائج.

بهذا المعنى، فإن الرهان الأكبر أمام المنصة هو أن تتحول من «منصة للشباب» إلى «منصة يصنع الشباب من خلالها جزءًا من مستقبل مصر»؛ فالشاب الذي يجد أن فكرته يمكن أن تتحول إلى مشروع، وأن مبادرته يمكن أن تصل إلى مؤسسة، وأن صوته يمكن أن يؤثر في قرار، سيكون أكثر استعدادًا لتحمل المسؤولية والمشاركة في بناء مجتمعه، وإذا تحقق ذلك، فإن المبادرة لن تكون مجرد إضافة إلى برامج الشباب القائمة، وإنما خطوة نحو تأسيس علاقة أكثر تفاعلية بين الدولة والأجيال الجديدة، عنوانها الأساسي: أن الشباب ليسوا فقط مستقبل الدولة، وإنما شركاء في صناعة حاضرها ومستقبلها.

من النفط إلى الخوارزميات..

الإمارات تبني قوتها الجديدة بالذكاء الاصطناعي

لم يعد اهتمام دولة الإمارات العربية المتحدة بالذكاء الاصطناعي مجرد استجابة لموجة التكنولوجيا العالمية، أو محاولة للحاق بالاقتصادات الكبرى في سباق التحول الرقمي، وإنما أصبح جزءًا من تصور أوسع لإعادة بناء الاقتصاد والدولة والخدمات العامة حول التكنولوجيا المتقدمة؛ فمنذ إطلاق استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي عام 2017، اتجهت الدولة إلى التعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره أحد محركات التنمية المستقبلية، مستهدفة الوصول بحلول عام 2031 إلى اعتماد واسع للذكاء الاصطناعي في الخدمات الحكومية وتحليل البيانات.

ويكشف مسار السنوات الأخيرة أن الإمارات انتقلت تدريجيًا من مرحلة وضع الاستراتيجيات إلى مرحلة بناء منظومة متكاملة تضم الاستثمار والبنية التحتية والبحث العلمي وتطوير النماذج المحلية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في المؤسسات الحكومية والاقتصادية والأمنية. وهذه النقلة مهمة؛ لأنها تعني أن أبوظبي ودبي لا تنظران إلى الذكاء الاصطناعي باعتباره أداة لتحسين بعض الخدمات فحسب، وإنما باعتباره قطاعًا اقتصاديًا واستثماريًا واستراتيجيًا قائمًا بذاته.

أبوظبي - مركز العرب



استراتيجية مبكرة ورؤية تتجاوز التكنولوجيا

كان قرار الإمارات إطلاق استراتيجية وطنية للذكاء الاصطناعي مؤشرًا مبكرًا على إدراكها أن التكنولوجيا ستعيد تشكيل طبيعة الاقتصاد والحكومة وسوق العمل. مع التركيز على بناء عناصر تمكين تشمل المواهب والبنية التحتية والحوكمة والتنظيم والبحث والابتكار. كما حددت الاستراتيجية قطاعات ذات أولوية للتحول، بينها الطاقة والموارد والنقل والخدمات اللوجستية والسياحة والرعاية الصحية والأمن السيبراني.

وتتضح أهمية هذا التوجه في أن الإمارات لم تتعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره ملفًا منفصلًا عن مشروعها التنموي، بل ربطته برؤيتها الاقتصادية طويلة المدى؛ فـ«نحن الإمارات 2031» تستهدف تعزيز مكانة الدولة كمركز اقتصادي عالمي وشريك دولي مؤثر، وهو ما يجعل امتلاك أدوات الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية اللازمة لها جزءًا من أدوات تعزيز القدرة التنافسية.

من الحكومة الذكية إلى الدولة المدعومة بالذكاء الأصطناعي

أحد أبرز مظاهر التجربة الإماراتية يتمثل في محاولة دمج الذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي، وليس الاكتفاء بتطوير تطبيقات منفصلة. وتؤكد الحكومة الإماراتية أن الذكاء الاصطناعي يمثل مرحلة تتجاوز تجربة الحكومة الذكية، بحيث يصبح جـزءًا من الخدمات والقطاعات والبنية التحتية المستقبلية. كما أن مجلس الإمـارات للذكاء الاصطناعي مكلف بمتابعة التكامل بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والدوائر الحكومية وقطاع التعليم، وتشجيع البحث والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

وهذا التوجه يعكس فلسفة تقوم على إعادة تصميم المؤسسات وليس مجرد رقمنة الإجـراءات القديمة؛ فالقيمة الحقيقية للذكاء الاصطناعي لا تظهر عندما يتم نقل المعاملة الورقية إلى منصة إلكترونية، وإنما عندما تستطيع المؤسسة تحليل البيانات والتنبؤ بالمخاطر واستباق احتياجات المتعاملين واتخاذ قرارات أسرع وأكثر دقة.

وتقدم تجربة جمارك دبي مثالًا واضحًا على هذا التحول؛ إذ تستخدم الدائرة الأتمتة وتحليل البيانات والذكاء الاصطناعي والخدمات الاستباقية، ومن أبرز تطبيقاتها «محرك المخاطر الذكي» الذي يحلل بيانات الشحنات ويحدد مستويات المخاطر ويوجه عمليات التفتيش، بالتكامل مع بيانات الشحن المسبق. ويكشف ذلك عن انتقال الذكاء الاصطناعي من أداة تقنية إلى مكون في عملية صنع القرار وإدارة المخاطر.

الاستثمار.. أبعد من مجرد استخدام للذكاء الاصطناعي

الجانب الأكثر دلالة في السياسة الإماراتية يتمثل في الانتقال من موقع المستهلك للتكنولوجيا إلى



موقع المستثمر في صناعتها وبنيتها التحتية. وفي أبوظبي، تأسس مجلس الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المتقدمة في يناير 2024، ثم أنشئت شركة **MGX** بهدف تسريع تطوير واعتماد الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة عبر شراكات عالمية. وتتركز استثماراتها في البنية التحتية للذكاء الاصطناعي، ومراكز البيانات والاتـصـالات، وأشباه الموصلات، والنماذج الأساسية والتطبيقات والروبوتات وعلوم الحياة.

وتعني هذه السياسة أن الإمارات تسعى إلى امتلاك أجزاء من سلسلة القيمة الخاصة بالذكاء الاصطناعي، وليس فقط شراء خدمات جاهزة من الشركات العالمية؛ فامتلاك مراكز البيانات والقدرات الحاسوبية والاستثمار في أشباه الموصلات والنماذج اللغوية يمثل، في عالم الذكاء الاصطناعي، امتلاكًا لعناصر أساسية من القوة الاقتصادية والتكنولوجية.

وتظهر تحركات **MGX** خلال 2025 و2026 مدى اتساع هذا الطموح، من الاستثمار في شركات ونماذج عالمية إلى دعم البنية التحتية العملاقة للذكاء الاصطناعي، فضلًا عن المشاركة في استثمارات مرتبطة بشركات مثل **OpenAI** و**Anthropic** وغيرها. وفي مايو 2026، أعلنت **MGX** مشاركتها كقائد مشارك في جولة تمويل لـ**OpenAI** بقيمة 122 مليار دولار، إلى جانب دخولها مجال اكتشاف الأدوية المدعوم بالذكاء الاصطناعي عبر استثمارها في **Isomorphic Labs**.

الذكاء الاصطناعي كأداة لتغيير الاقتصاد

الرهان الإماراتي على الذكاء الاصطناعي يرتبط كذلك بقدرة التكنولوجيا على رفع الإنتاجية وتخفيض تكاليف التشغيل وتحسين جودة الخدمات. وتكشف النقاشات التي شهدها منتدى **«SpeakEasy»** الذي استضافه بنك أبوظبي الأول في مركز دبي المالي العالمي، عن انتقال المؤسسات الإماراتية من مرحلة التجارب المحدودة إلى البحث عن الاستخدام المؤسسي واسع النطاق، بما في ذلك بناء حلول الذكاء الاصطناعي أو شراؤها أو تطويرها من خلال الشراكات.

وهذه النقلة مهمة اقتصاديًا، لأن التحدي الحقيقي أمام الذكاء الاصطناعي لم يعد إثبات قدرته التقنية، بل إثبات قدرته على إنتاج قيمة اقتصادية. ولذلك يبدو أن المرحلة المقبلة ستشهد تركيزًا أكبر على «العائد من الذكاء الاصطناعي»، سواء من خلال زيادة الإنتاجية أو تحسين الخدمات أو تقليل المخاطر أو ابتكار منتجات جديدة.

كما أن استراتيجية الاستثمار الإماراتية تعكس إدراكًا بأن البنية التحتية ستكون عنصرًا حاسمًا في المنافسة. وتعلن **MGX** أن استراتيجيتها تغطي كامل سلسلة الذكاء الاصطناعي؛ من أشباه الموصلات والبنية التحتية الرقمية إلى النماذج والتطبيقات والخدمات المدعومة بالذكاء الاصطناعي.

الفضاء والكوارث.. الذكاء الاصطناعي خارج الاقتصاد

ولا يتوقف الاستخدام الإماراتي للذكاء الاصطناعي عند الاقتصاد والحكومة والأمن، بل يمتد إلى الفضاء وإدارة الكوارث؛ فقد وظفت الإمارات قدراتها الفضائية، بالتكامل مع البيانات الجغرافية المكانية والذكاء الاصطناعي، في دعم الاستجابة لـلـزلازل والفيضانات وحرائق الغابات وغـيـرهـا مـن



الكوارث.
وتكشف التجربة الإماراتية في هذا المجال عن اتجاه مهم يتمثل في تحويل البيانات المقبلة من الأقمار الاصطناعية إلى معلومات قابلة للاستخدام في اتخاذ القرار؛ ففي حالات الكوارث، يستطيع تحليل الصور الفضائية تحديد المناطق المتضررة وتقدير حجم الأضرار ومساعدة فرق الإنقاذ في ترتيب الأولويات. وقد ظهر هذا النموذج في عدد من عمليات الاستجابة الدولية خلال 2026، بما يعكس اتساع استخدام التكنولوجيا الإماراتية في المجال الإنساني.

وربما يمثل تطوير نماذج ذكاء اصطناعي عربية أحد أكثر جوانب التجربة الإماراتية أهمية على المدى الطويل؛ فالمنافسة العالمية لا تدور فقط حول امتلاك الحواسيب ومراكز البيانات، وإنما حول امتلاك المعرفة والبيانات والنماذج القادرة على فهم المجتمعات والثقافات.
وفي هذا المجال، تبرز جامعة محمد بن زايد للذكاء الاصطناعي باعتبارها منصة بحثية رئيسية. وتكشف دراسة حديثة للجامعة عن تطوير معيار «ArabCulture-Dialogue» لاختبار قدرة النماذج اللغوية الكبيرة على فهم الثقافة العربية والتفاعل معها عبر العربية الفصحى و13 لهجة محلية. وأظهرت الدراسة أن النماذج تستطيع فهم السياقات الثقافية بدرجات مرتفعة، لكنها تواجه صعوبات أكبر في إنتاج اللهجات المحلية بصورة أصيلة.
وتحمل هذه النتيجة دلالة تتجاوز الجانب اللغوي؛ فالذكاء الاصطناعي الذي لا يفهم السياق الثقافي للمجتمع يظل محدودًا مهما بلغت قوته التقنية.
ومن هنا يأتي الاستثمار في النماذج العربية، ومنها نموذج «جيس»، كجزء من محاولة بناء قدرة تكنولوجية أكثر استقلالًا وارتباطًا بالبيئة العربية.
ورغم الزخم الكبير، فإن الطريق أمام الإمارات ليس خاليًا من التحديات؛ فالذكاء الاصطناعي يحتاج إلى استثمارات ضخمة في الطاقة ومراكز البيانات والرقائق والكوادر البشرية، كما أن سرعة تطور النماذج تجعل المحافظة على التفوق أمرًا أكثر صعوبة.
وهناك كذلك تحدي المواهب؛ فامتلاك رأس المال لا يكفي وحده لبناء منظومة ذكاء اصطناعي مستدامة؛ إذ تحتاج الإمارات إلى استقطاب العلماء والمهندسين والباحثين، وفي الوقت نفسه تطوير قاعدة محلية من الكفاءات القادرة على إدارة هذه المنظومة. كما أن الحوكمة وحماية البيانات والخصوصية والأمن السيبراني ستصبح أكثر أهمية مع اتساع استخدام الذكاء الاصطناعي.
ولهذا بـدأت الإمـارات في تطوير إطار للحوكمة والاستخدام المسؤول. وينص ميثاق الإمـارات لتطوير واستخدام الذكاء الاصطناعي على مبادئ تتعلق بالاستخدام الأخلاقي والمسؤول، وحماية الخصوصية وأمن البيانات، بما يعكس إدراكًا بأن النجاح في الذكاء الاصطناعي لا يقاس فقط بقدرة الدولة على تطوير التكنولوجيا، وإنما أيضًا بقدرتها على تنظيمها وإدارة مخاطرها.



المعركة الأهم.. بناء ذكاء اصطناعي يفهم العربية

السعودية ترسم معادلات جديدة للردع..

من أمن الممرات البحرية إلى التحالف الدفاعي مع تركيا وباكستان



في لحظة إقليمية تتسم بتزايد المخاطر الأمنية، وتداخل التهديدات البرية والبحرية، وتراجع اليقين بشأن طبيعة الأدوار التي يمكن أن تؤديها القوى الدولية في حماية أمن المنطقة، تبدو المملكة العربية السعودية أكثر انخراطًا في إعادة صياغة مقاربتها للأمن الإقليمي. ولا تتحرك الرياض في هذا الاتجاه من خلال بناء تحالف واحد مغلق، وإنما عبر مسارات متوازية تسعى إلى توسيع شبكة الشراكات الدفاعية، ورفع كلفة التهديد، وتحويل الأمن من مسؤولية تعتمد على طرف خارجي إلى منظومة تشاركية تمتلك دول المنطقة جزءًا أكبر من أدواتها.

وفي هذا السياق، يبرز مساران لافتان: الأول يتمثل في التحالف البحري الدفاعي متعدد الجنسيات الذي تقوده المملكة، والثاني في اتفاقية مكة للدفاع المشترك التي وقعتها السعودية وتركيا وباكستان في 7 أغسطس 2026. وبينما يركز المسار الأول على حماية الممرات البحرية وحرية الملاحة وتأمين سلاسل الإمداد، يوسع المسار الثاني مفهوم الردع إلى التزام دفاعي مشترك بين ثلاث قوى إقليمية ذات ثقل سياسي وعسكري واقتصادي.

الرياض - مركز العرب

وبقراءة المسارين معًا، يمكن القول إن الرياض لا تعمل فقط على الاستجابة لتهديدات قائمة، وإنما تسعى إلى بناء بيئة أمنية جديدة يكون فيها الاعتداء أكثر كلفة، وتصبح فيها حماية المصالح الإقليمية مسؤولية جماعية، مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالطابع الدفاعي لهذه الترتيبات.

من رد الفعل إلى بناء منظومة أمنية

التحول الأهم في المقاربة السعودية هو الانتقال من التعامل مع الأزمات بعد وقوعها، إلى محاولة بناء أطر مؤسسية قادرة على منعها أو الحد من آثارها. وهذه النقلة تظهر بوضوح في التحالف البحري الدفاعي، الذي دخل مرحلة جديدة من البناء المؤسسي والعملياتي، بعدما استكملت دول عدة إجراءاتها الوطنية للانضمام، وبـدأت ترتيبات دمج الضباط والكوادر ضمن هيكل القيادة والأركان المشتركة ومركز العمليات والتنسيق البحري ومركز الاستخبارات.

وقد وقعت 15 دولة على البيان المشترك للتحالف، فيما استكملت 13 دولة إجراءاتها الوطنية ووقعت على ميثاقه وانضمت رسميًا، بينما تواصل دول أخرى استكمال إجراءات الانضمام. ويعني ذلك أن المشروع لم يعد مجرد إعلان سياسي عن تعاون بحري، بل يتجه إلى تأسيس بنية متعددة الجنسيات قادرة على العمل بصورة أكثر انتظامًا.

وهنا تكمن أهمية التجربة السعودية؛ فالرياض لا تتعامل مع أمن البحر الأحمر وخليج عدن وباب المندب باعتباره ملفًا بحريًا منفصلًا، وإنما باعتباره قضية ترتبط مباشرة بأمن التجارة والطاقة وسلاسل الإمداد العالمية. ومن ثم، فإن حماية الملاحة ليست فقط حماية لمصالح السعودية أو الدول المطلة على هذه الممرات، وإنما مساهمة في حماية أحد الشرايين الرئيسية للاقتصاد الدولي.

التحالف البحري.. إعادة تعريف الأمن في البحر الأحمر

على مدى عقود، ظل أمن الممرات البحرية في المنطقة مرتبطًا بدرجة كبيرة بحضور القوى الدولية وتغير أولوياتها. لكن التحالف البحري الذي تقوده المملكة يقدم تصورًا مختلفًا يقوم على توسيع مشاركة الدول ذات الصلة المباشرة بأمن المنطقة، وإعطائها دورًا أكبر في إدارة المخاطر التي تهدد الملاحة.

وتكتسب هذه الفكرة أهميتها من طبيعة التهديدات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة، حيث تحولت بعض الممرات البحرية إلى أدوات للضغط السياسي والأمني، وأصبحت السفن التجارية وحركة الملاحة عرضة لمخاطر تتجاوز مفهوم القرصنة التقليدية إلى الهجمات ذات الدوافع السياسية والعسكرية.



ومن هذه الزاوية، فإن تأسيس تحالف متعدد الجنسيات لا يضيف فقط سفنًا وقدرات عسكرية إلى ميزان القوة، بل يضيف أيضًا عنصرًا مؤسسيًا مهمًا: تبادل المعلومات، وتنسيق عمليات المراقبة، وتوحيد إجراءات الاستجابة، ورفع الجاهزية. وكلما ارتفعت قدرة الدول المشاركة على العمل المشترك، تضاءلت فرص استغلال الفجوات بين قدراتها، أو بين مناطق مسؤولياتها.

وتصبح معادلة الـردع هنا أكثر وضوحًا: استهداف الملاحة لم يعد بالضرورة يواجه بردّ منفرد من دولة واحدة، وإنما يمكن أن يستدعي استجابة ضمن إطار جماعي أوسع، وهو ما يرفع الكلفة المحتملة لأي طرف يفكر في استخدام البحر أداة للضغط.

اتفاقية مكة.. توسيع دائرة الردع

إذا كان التحالف البحري يعيد بناء مفهوم الأمن الجماعي في المجال البحري، فإن اتفاقية مكة للدفاع المشترك تنقل الفكرة إلى مستوى أوسع؛ فالمادة التي تنص على أن «أي هجوم مسلح على أي من الدول الثلاث هو هجوم على الجميع» تخلق التزامًا سياسيًا وأمنيًا له دلالة كبيرة، لأنه يغير حسابات أي طرف قد يفكر في استهداف إحدى الدول الثلاث بصورة مباشرة.

وتكمن قيمة الاتفاقية، قبل اختبارها في مواجهة عسكرية فعلية، في تأثيرها على قرار الخصم المحتمل؛ ففي العلاقات الدولية، لا يقاس نجاح الردع بعدد الحروب التي خاضتها الدولة، وإنما بعدد الاعتداءات التي جرى منعها أصلًا نتيجة إدراك الطرف الآخر أن كلفة استخدام القوة ستكون مرتفعة.

ومن هنا، فإن انضمام السعودية وتركيا وباكستان إلى إطار للدفاع المشترك يضيف إلى القدرات الوطنية لكل دولة قدرات الدولتين الأخريين، ويخلق مساحة أكبر من عدم اليقين أمام أي طرف يفكر في استخدام القوة.

ولا يعني ذلك أن الاتفاقية تشكل نسخة إقليمية من حلف شمال الأطلسي، فالفوارق في طبيعة الدول الثلاث والبيئة الجيوسياسية وآليات العمل كبيرة، لكن المبدأ الذي تستند إليه واضح: تحويل الالتزام السياسي بالدفاع المشترك إلى عنصر يدخل في حسابات الردع.

ثلاث قوى.. وتكامل في القدرات

تستمد اتفاقية مكة جانبًا مهمًا من قوتها من طبيعة الدول الموقعة عليها، فالسعودية تمتلك ثقلًا اقتصاديًا وسياسيًا ودينيًا كبيرًا، إلى جانب موقعها المركزي في أمن الخليج وأمن الطاقة، بينما تتمتع تركيا بقدرات عسكرية وصناعية دفاعية متقدمة وحضور استراتيجي واسع، في حين تمتلك باكستان خبرة عسكرية واسعة وقدرات دفاعية مهمة، وبالتالي، فإن الاتفاقية لا تجمع ثلاث دول متشابهة في أدوات القوة، وإنما ثلاث دول تمتلك عناصر قوة مختلفة يمكن أن تتكامل. وتبرز أهمية ذلك بصورة أكبر في مجال الصناعات الدفاعية، حيث تتجه الدول الثلاث إلى تعزيز التعاون في الإنتاج المشترك ونقل وتبادل التكنولوجيا.

ووفـق خبراء، فإنه إذا نجحت هذه الترتيبات في الانتقال من مستوى التصريحات إلى برامج عملية، فقد تصبح الصناعات الدفاعية أحد أهم أوجه التعاون المستقبلي، بما يحقق هدفين متوازيين: رفع القدرات الدفاعية، وتعزيز استقلالية القرار الأمني عبر توطين جانب أكبر من احتياجات الدفاع.

البعد البحري والبعد الدفاعي.. مساران لمنظومة واحدة

يبدو للوهلة الأولى أن التحالف البحري واتفاقية مكة مساران منفصلان، لكن جمعهما في قراءة واحدة يكشف عن منطق استراتيجي مشترك، فالتحالف البحري يركز على حماية المجال البحري والممرات الدولية، بينما توفر اتفاقية مكة إطارًا أوسع للتعاون الدفاعي بين ثـلاث قـوى إقليمية.

و بينهما



تتشكل شبكة من الشراكات تمنح السعودية خيارات أمنية أوسع، وتقلل اعتمادها على صيغة واحدة للحماية، وهذا لا يعني الانكفاء عن الشراكات الدولية التقليدية، بل يعني توسيعها وتنويعها. فالدولة التي تمتلك أكثر من قناة للتعاون الأمني تكون، من الناحية الاستراتيجية، أكثر قدرة على التعامل مع تغير أولويات الشركاء الدوليين وتقلب البيئة السياسية.

من هذه الزاوية، يمكن النظر إلى السياسة السعودية باعتبارها انتقالًا من مفهوم «الاعتماد على التحالف» إلى مفهوم «تعدد الشراكات»، وهو تحول يمنح الرياض مساحة أوسع للمناورة ويحسن قدرتها على حماية مصالحها في بيئة متغيرة.

الرسالة الأهم: الردع لا يعني الحرب

رغم القوة العسكرية التي تنطوي عليها هذه الترتيبات، فإن أهم رسائلها ليست بالضرورة هجومية؛ فالتحالفات الدفاعية تكون أكثر فاعلية عندما تجعل الحرب خيارًا أقل جاذبية للخصم، وليس عندما تقود بالضرورة إلى الحرب.

وقد شددت الدول الثلاث على الطبيعة الدفاعية لاتفاقية مكة، كما أكدت باكستان أنها لا تستهدف دولة بعينها، فيما أشارت تركيا إلى إمكانية انضمام دول أخرى مستقبلًا. وهذه النقطة مهمة في فهم المشروع؛ إذ إن توسيع دائرة الشراكة يمكن أن يحول دون اختزال الاتفاقية في مواجهة طرف محدد.

«مكة».. البعد الرمزي في الاتفاقية

اختيار مكة المكرمة اسمًا للاتفاقية يحمل دلالة تتجاوز مكان توقيعها؛ فالمملكة، بحكم احتضانها الحرمين الشريفين، تمتلك مكانة استثنائية في العالم الإسلامي، فيما تجمع الاتفاقية ثلاث دول إسلامية ذات ثقل سياسي وعسكري، ومن ثم، يمكن قراءة اسم «اتفاقية مكة» باعتباره تعبيرًا عن معنى رمزي يتعلق بالتعاون والتضامن، وليس مجرد تسمية جغرافية. لكن الأهمية العملية للاتفاقية تظل مرتبطة بقدرتها على بناء آليات دائمة للتنسيق، وهو ما بدأ يظهر من خلال الحديث عن آليات تجمع وزراء الدفاع والخارجية ورؤساء الأركان، إلى جانب المناورات المشتركة والتعاون في الصناعات الدفاعية.

نحو معادلة ردع أكثر توازنًا

في المحصلة، لا تبدو التحركات السعودية بحثًا عن مواجهة جديدة في المنطقة، بقدر ما تعكس سعيًا إلى منع فرض قواعد أمنية من جانب واحد؛ فالتحالف البحري يهدف إلى حماية الملاحة، واتفاقية مكة تقوم على الدفاع المشترك، وكلاهما يقدم رسالة مفادها أن أمن المنطقة لا يمكن أن يظل رهنًا بحسابات القوى الخارجية وحدها.

وتكمن قوة هذا المسار في الجمع بين الردع والدبلوماسية، وبين القدرات الوطنية والشراكات متعددة الأطراف، وبين حماية المصالح السعودية والمساهمة في استقرار البيئة الإقليمية الأوسع، لكن نجاح هذه الرؤية سيظل مرتبطًا بقدرة التحالفات الجديدة على تجاوز مرحلة التأسيس إلى مرحلة العمل الفعلي، وبناء آليات واضحة لاتخاذ القرار، وإجراء تدريبات مشتركة، وتطوير القدرات الاستخباراتية، وتكامل الصناعات الدفاعية، وتحديد طبيعة الاستجابة للتهديدات المختلفة.





ليبيا..

من انهيار الكهرباء إلى اهتزاز منظومة الأمن.. أزمات بعضها فوق بعض

لم تعد أزمة الكهرباء في ليبيا مجرد مشكلة خدمية موسمية تظهر مع ارتفاع درجات الحرارة، ثم تنحسر بانتهاء الصيف، بل باتت واحدة من أكثر العلامات وضوحًا على عمق الاختلال الذي أصاب مؤسسات الدولة وقدرتها على إدارة القطاعات الحيوية، ومع الانقطاع الواسع الذي شهدته مناطق شرق البلاد وغربها وجنوبها، عادت أزمة الطاقة إلى الواجهة بوصفها عنوانًا لأزمة أكبر تتداخل فيها السياسة بالاقتصاد، والبنية التحتية بالحوكمة، والأمن بالخدمات الأساسية.

وتشمل الأزمات انهيار الشبكة الكهربائية في ذروة الصيف، وما ترتب عليه من تعطيل خدمات المياه والاعتماد المتزايد على المولدات الخاصة، جاء في توقيت شديد الحساسية بالنسبة إلى ليبيا، فالبلاد لا تواجه أزمة كهرباء منفردة، وإنما تتعامل في الوقت نفسه مع اختلالات في منظومة الوقود، وضغوط اقتصادية ومالية، وانقسام سياسي ومؤسسي، فضلًا عن عودة وقائع أمنية مقلقة إلى الواجهة، كان أحدثها مقتل مدير جهاز الاستخبارات العسكرية في شرق البلاد؛ اللواء فوزي المنصوري في تفجير بمدينة بنغازي.

طرابلس -بنغازي -مركز العرب



الكهرباء.. العطل الفني يكشف الخلل الهيكلي

كان الانقطاع الأخير واسع النطاق بما يكفي لإعادة فتح السؤال القديم حول قدرة الدولة الليبية على تأمين خدمة كهربائية مستقرة، رغم الأموال الكبيرة التي أنفقت خلال السنوات الماضية على القطاع؛ إذ تسبب خروج محطتي الخليج ومصراتة عن الخدمة بصورة مفاجئة في فقدان أكثر من 1350 ميغاواط من القدرة الإنتاجية، وهو ما تسبب في انهيار الشبكة وإعلان حالة استنفار لإعادة التغذية تدريجيًا. وفي الشرق، ساعدت إعادة التغذية عبر خطوط الربط مع مصر في تسريع عودة التيار إلى مناطق واسعة، إلى جانب إعادة تشغيل وحدات في محطات الزويتينة والسرير وطبرق وشمال بنغازي.

لكن أهمية الواقعة لا تكمن فقط في حجم العطل، وإنما في السؤال الذي تطرحه: لماذا تستطيع مشكلة فنية في عدد محدود من وحدات التوليد أن تدفع شبكة دولة بأكملها إلى حافة الانهيار؟

الإجابة عن هذا التساؤل تتجاوز مسألة نقص الوقود إلى مشكلات أعمق تتعلق بضعف البنية التحتية، وتأخر الصيانة، وتعثر مشروعات التطوير، وعدم قدرة الشبكة على تحمل الصدمات الكبيرة. وهو ما يعني أن المشكلة ليست في إنتاج الكهرباء فقط، وإنما في قدرة المنظومة بأكملها على الصمود.

حين تتحول الكهرباء إلى قضية سياسية

أعادت الأزمة أيضًا إنتاج الانقسام السياسي الليبي بصورة مختلفة؛ ففي الشرق، تحدثت وزارة الكهرباء عن جهود فنية لإعادة بناء الشبكة تدريجيًا، فيما كان التواصل مع الجانب المصري عاملًا مساعدًا في استعادة التغذية ببعض المناطق، أما في الغرب، فقد تحول الانقطاع إلى مواجهة سياسية وإدارية، بعدما انتقد رئيس حكومة الوحدة الوطنية عبد الحميد الدبيبة، أداء الشركة العامة للكهرباء، ووصفه بالفشل، معلنًا فتح تحقيق في أسباب الانقطاعات.

وتكشف هذه المواقف عن مشكلة أعمق؛ فقطاع الكهرباء أصبح في جزء منه مرآة للانقسام المؤسسي في البلاد؛ فحين تتعدد مراكز القرار، يصبح من الصعب تحديد المسؤولية النهائية عن النتائج، وتتحول الأزمات الخدمية إلى مادة لتبادل الاتهامات بين المؤسسات والسلطات المتنافسة، والأخطر أن المواطن يجد نفسه في النهاية أمام النتيجة نفسها: خدمة غير مستقرة، وتكاليف إضافية، ومولدات خاصة، وانقطاع للمياه في بعض المناطق.

24 مليار دينار.. والسؤال الذي لا يغيب

تكتسب الأزمة بعدًا أكثر حساسية بالنظر إلى حجم

الإنفاق، حيث أنفقت حكومة الوحدة حتى نهاية 2024، نحو 24 مليار دينار ليبي على الشركة العامة للكهرباء، ضمن مشروعات استهدفت زيادة الإنتاج وتحسين الشبكة، وهنا لا يتعلق السؤال بحجم الأموال فقط، وإنما بكفاءة تحويل الإنفاق العام إلى قدرة إنتاجية وخدمة مستقرة.

فإذا كانت مليارات الدنانير قد ضُخت في القطاع، ثم ظلت الشبكة معرضة لانهيارات شاملة عند حدوث خلل فني، فإن النقاش المنطقي لا ينبغي أن يتوقف عند البحث عن مصدر العطل الأخير، وإنما يجب أن يمتد إلى مراجعة دورة الإنفاق كاملة: ما الذي أنفق؟ وأين أنفق؟ وما الذي تحقق فعليًا؟ ومن يراقب النتائج؟

المشكلة ليست في الوقود وحده

لكن الكهرباء ليست سوى نصف المعادلة؛ فالانقطاع المتكرر يدفع المواطنين والمنشآت إلى استخدام المولدات، وهو ما يرفع بدوره الطلب على الديزل ويزيد الضغط على منظومة الوقود. وفي هذا الصدد، يرى رجل الأعمال الليبي والخبير الاقتصادي حسني بي، أن أزمة الطاقة الليبية لا ترتبط فقط بتوافر الوقود، وإنما بمنظومة كاملة تجمع بين دعم الطاقة، وأنماط الاستهلاك، والهدر، والتهريب، وضعف كفاءة الكهرباء، والتوسع العمراني والصناعي غير المخطط.

وبهذه القراءة، فإن انقطاع الكهرباء لا ينتهي عندما يعود التيار، فكل ساعة إضافية من الانقطاع قد تعني تشغيل مولد، واستهلاك ديزل، وزيادة تكلفة على المخبز أو المطعم أو المصنع، ثم انتقال هذه التكلفة إلى أسعار السلع والخدمات، وهكذا تتشكل دائرة مغلقة: شبكة كهرباء ضعيفة، ومولدات أكثر، واستهلاك وقود أعلى، وضغوط أكبر على الدعم، وتكاليف إنتاج أعلى، وفق الخبراء.

الدعم.. حماية للمواطن أم مصدر للاختلال؟

تضع هذه المعادلة منظومة دعم الطاقة أمام اختبار صعب؛ فالدعم في الأصل أداة لحماية المواطن والحفاظ على قدرته الشرائية، لكن استمرار بيعه للسلعة بأسعار شديدة الانخفاض يمكن أن يؤدي إلى تشجيع الإفراط في الاستهلاك والتهريب، كما قد يجعل كبار المستهلكين يحصلون بصورة غير مباشرة على دعم أكبر.

ويقترح حسني بي الانتقال من دعم السلعة إلى دعم المواطن نقديًا، مع تسعير الطاقة تدريجيًا وفق تكلفتها الاقتصادية، بحيث يحصل المواطن على تعويض مباشر، بدلًا من توجيه الدعم إلى السلعة نفسها، لكن أهمية هذا الطرح لا تكمن في الدعوة إلى رفع الأسعار بحد ذاتها، وإنما في محاولة إعادة تعريف وظيفة الدعم: هل الهدف هو إبقاء الطاقة رخيصة للجميع؟ أم حماية الفئات الأكثر احتياجًا؟

التهريب.. الوجه الخفي لأزمة الطاقة

تتصل أزمة الوقود كذلك بمشكلة أوسع تتعلق بالتهريب؛ فالدعم الكبير للفارق بين السعر المحلي والسعر الاقتصادي يمكن أن يحول الوقود إلى سلعة ذات هامش ربح مرتفع عند تهريبها خارج البلاد، وهنا تصبح المسألة أبعد من سرقة وقود؛ إذ تتحول إلى نزيف اقتصادي متعدد المستويات؛ فالوقود قد يكون مستوردًا بالدولار، ثم يباع محليًا بسعر مدعوم، قبل أن يخرج جزء منه إلى الخارج، ما يعني خسارة مزدوجة للعملة الأجنبية والموارد العامة.

ويرى مراقبون أن معالجة التهريب لا يمكن أن تعتمد



فقط على زيادة الرقابة الأمنية على الحدود أو المحطات، وإنما تحتاج أيضًا إلى معالجة الحافز الاقتصادي الذي يجعل التهريب مربحًا، وهذه نقطة مركزية في أي إصلاح حقيقي: لا يمكن القضاء على سوق غير شرعية إذا ظلت الفجوة بين السعر المدعوم والسعر الاقتصادي توفر لها ربحًا استثنائيًا.

الكهرباء وسعر الصرف.. أزمة واحدة بأوجه متعددة

تتسع دائرة التأثير عندما ترتبط الطاقة بسوق الصرف؛ فليبيا اقتصاد يعتمد بدرجة كبيرة على النفط، بينما يعتمد جانب مهم من احتياجاتها على الاستيراد، وبالتالي، فإن ارتفاع الاستهلاك، وزيادة الحاجة إلى استيراد الوقود، والتهريب، وتوسع الإنفاق العام، كلها عوامل تضغط بصورة مباشرة أو غير مباشرة على موارد النقد الأجنبي.

من هنا تصبح أزمة الطاقة جزءًا من معادلة الاستقرار النقدي؛ فكلما زادت فاتورة الوقود، ارتفع الطلب على العملة الأجنبية، وكلما تراجع الإنتاج المحلي أو ارتفعت تكاليف التشغيل، انتقلت الضغوط إلى الأسعار والقوة الشرائية.

ولهذا تبدو معالجة أزمة الكهرباء من منظور اقتصادي أوسع، ضرورة تتجاوز تحسين الخدمة اليومية؛ فهي أيضًا جزء من حماية موارد الدولة وتقليل الهدر وتحسين كفاءة استخدام العائد النفطي.

الزاوية.. الطاقة تحت ضغط الأمن

يزداد المشهد تعقيدًا مع ما شهدته مدينة الزاوية خلال الفترة الأخيرة من حوادث طالت منشآت حيوية، حيث أدى انفجار قرب محطة كهرباء الزاوية إلى خروج عدد من وحدات الإنتاج عن الخدمة وانقطاع التيار عن مناطق واسعة من غرب ليبيا، بينما سبق ذلك تعرض محطة تحويل جنوب الزاوية لهجوم تسبب في عطل واسع.

كما شهدت المدينة سلسلة هجمات بطائرات مسيرة مجهولة المصدر، استهدفت منشآت نفطية وخزانات وقود ومرافق للكهرباء وتحلية المياه، من دون إعلان جهة مسؤوليتها عنها، وتحمل هذه الوقائع دلالة شديدة الخطورة؛ لأن استهداف البنية التحتية للطاقة لا يضرب منشأة بعينها، وإنما يمكن أن يعطل سلسلة كاملة من الخدمات والأنشطة الاقتصادية، فالمنشأة النفطية ترتبط بالوقود، والوقود يرتبط بالكهرباء والنقل، والكهرباء ترتبط بالمياه والإنتاج، وأي خلل في إحدى هذه الحلقات يمكن أن ينتقل بسرعة إلى الحلقات الأخرى.

الانقسام السياسي.. الأزمة التي تنتج أزمات أخرى

كل هذه الملفات تعود في النهاية إلى سؤال الدولة وقدرتها على اتخاذ القرار وتنفيذه، فالانقسام بين المؤسسات والسلطات في شرق ليبيا وغربها لا يقتصر أثره على المجال السياسي، وإنما ينعكس على القطاعات التي تحتاج إلى تخطيط مركزي طويل المدى؛ مثل الكهرباء والمياه والنقل والطاقة، وعندما تتعدد مراكز القرار، يصبح من الصعب تنفيذ استراتيجية موحدة تمتد لسنوات، فيما تحتاج شبكات الكهرباء تحديدًا إلى استثمارات وصيانة وتخطيط مستمر، لا إلى حلول طارئة عند كل انهيار.

لذلك، فإن استمرار أزمة الكهرباء، رغم حجم الإنفاق، قد يكون أحد أكثر المؤشرات وضوحًا على تكلفة الانقسام المؤسسي.



الحوار السوداني..

بين وقف الحرب وبناء الدولة



بدءًا من منتصف أغسطس الماضي، عاد الحوار السوداني - السوداني إلى واجهة المشهد السياسي، بعدما أعلن رئيس مجلس السيادة وقائد القوات المسلحة عبد الفتاح البرهان، موافقة الدولة على توفير ضمانات قانونية وسياسية وأمنية لمبادرة تدعو إلى حوار شامل داخل البلاد، مع التأكيد على ألا تتولى الدولة تنظيم الحوار أو تحديد أجندته ومخرجاته. وجاء الإعلان في وقت لا تزال فيه الحرب مفتوحة على جبهات عدة، فيما تتسع الكلفة الإنسانية ويتعثر الوصول إلى تسوية تنهي القتال.

وتكتسب الدعوة أهميتها من توقيتها بقدر ما تستمدها من مضمونها؛ فهي تأتي بعد مشاورات سياسية استمرت أشهرًا، وفي ظل محاولات لإعادة تحريك المسار السياسي السوداني، لكنها تأتي أيضًا بينما تتواصل العمليات العسكرية؛ إذ شهدت مدينة الأبيض هجمات بالطائرات المسيّرة، بالتزامن مع تصعيد عسكري في كردفان، فيما ظل الصراع قائمًا في دارفور ومناطق أخرى.

وهنا يبرز السؤال الأول: هل يمكن لحوار سياسي أن ينجح فيما الحرب مستمرة؟

الخرطوم - رضا عبدالعزيز

الإجابة لا تتوقف على وجود الحرب في حد ذاتها، وإنما على العلاقة التي ستنشأ بين المسارين السياسي والعسكري؛ فالحوار يمكن أن يبدأ قبل انتهاء القتال إذا كان جزءًا من عملية تقود إلى وقفه، لكنه يصبح أكثر عرضة للفشل إذا تحول إلى مسار منفصل يبحث في استكمال مؤسسات الحكم بينما تبقى الحرب خارج جدول أعماله.

وهذا هو أحد مصادر القلق التي عبرت عنها قوى سياسية تجاه المبادرة؛ فقد اعتبرت قيادات سياسية أن الأولوية ينبغي أن تنصرف إلى وقف القتال، وضمان تدفق المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين، منتقدين ما يرونه تركيزًا على استكمال مؤسسات الحكم قبل معالجة الحرب. في المقابل، رحبت اتجاهات سياسية أخرى بالدعوة، معتبرة الحوار الوطني الشامل والملكية



السودانية للعملية السياسية مدخلًا للتوافق وبناء السلام.

لكن الخلاف بين الطرفين لا ينبغي أن يحجب مسألة أكثر جوهرية: الحرب والحوار ليسا مسارين متعارضين بالضرورة، لكن نجاح أحدهما يتوقف إلى حد بعيد على موقعه من الآخر؛ فإنهاء الحرب يحتاج إلى ترتيبات عسكرية وأمنية، وإلى تفاوض قادر على وقف إطلاق النار وحماية المدنيين وفتح ممرات المساعدات. وفي المقابل، فإن وقف القتال، مهما كان ضروريًا، لن يعالج وحده الأزمة التي قادت إلى الحرب. السودان يحتاج إلى معالجة سياسية لمسائل الدولة والانتقال السياسي والعلاقة بين المدني والعسكري، وتعدد مراكز القوة المسلحة، والإصلاح الأمني والعسكري، والعدالة، وإدارة التنوع.

ومن ثم، فإن السؤال ليس ما إذا كان الحوار يسبق نهاية الحرب أو يليها، وإنما هل يستطيع أن يصبح جزءًا من الطريق المؤدي إلى نهايتها؟ أم يتحول إلى عملية سياسية موازية لها؟

استكمال المؤسسات.. أم معالجة أصل الأزمة؟

يزداد السؤال تعقيدًا مع حديث البرهان عن بدء حوار مع القوى الوطنية لإشراكها في استكمال مؤسسات الحكم، ومن بينها تشكيل المجلس التشريعي، باعتبار ذلك استحقاقًا دستوريًا؛ فاستعادة المؤسسات الدستورية ليست في ذاتها هدفًا يمكن الاعتراض عليه؛ إذ لا يمكن لدولة أنهكتها الحرب أن تبقى بلا مؤسسات فاعلة إلى أجل غير معلوم. لكن المشكلة تبدأ عندما يصبح استكمال مؤسسات الحكم هو الأولوية السياسية، فيما تظل الحرب قائمة ولم تتحدد بعد تسوية مقبولة لطبيعة المرحلة الانتقالية.

وهنا تبدو الحاجة إلى ترتيب مختلف للأولويات، لا إلى إلغاء أحدها؛ فبناء مؤسسات الدولة جزء من الحل، لكنه لا يمكن أن يحل محل إنهاء الحرب. كما أن الحوار الذي يقتصر على تشكيل مؤسسات سياسية جديدة قد يعيد إنتاج الخلاف نفسه في صورة أخرى إذا لم يتعامل مع أسباب الصراع وموازين القوة التي أفرزتها الحرب.

وتزداد أهمية هذه المسألة لأن أطرافًا سودانية مختلفة لا تنظر إلى المرحلة الحالية بالطريقة نفسها؛ فبينما يرى حلفاء الجيش أن الحفاظ على مؤسسات الدولة ومنع عودة ميليشيا «الدعم السريع» إلى السلطة يمثلان شرطًا أساسيًا لأي تسوية، ترى قوى مدنية أخرى أن استمرار الحرب يجعل أي ترتيبات سياسية داخلية معرضة لأن تعكس ميزان القوى العسكري بدل أن تنتج توافقًا وطنيًا جديدًا. وقد أكد البرهان في خطابه الأخير انفتاحه على مبادرات السلام، مع رفضه عودة قيادة «الدعم السريع» إلى السلطة.

وهذه المواقف لا تجعل الحوار مستحيلًا، لكنها تجعل قواعده أكثر أهمية من الدعوة إليه.

من يشارك في الحوار؟

لا يمكن تصور تسوية تنهي الحرب من دون حضور القوى التي تملك القدرة الفعلية على وقف القتال. ولذلك فإن مشاركة أطراف الحرب في أي مسار تفاوضي جاد تبدو ضرورة عملية، لا تنازلًا سياسيًا.

لكن مشاركة أطراف الحرب لا تعني أن يصبح الحوار حوارًا عسكريًا، أو أن ينحصر مستقبل السودان في التفاهم بين القوتين المسلحتين؛ فالجيش وميليشيا «الدعم السريع» يملكان جانبًا أساسيًا من القدرة على وقف القتال، لكن مستقبل الدولة لا يملكه السلاح وحده.

ومن هنا تبرز ضرورة الجمع بين مسارين: تفاوض مباشر

بين الأطراف القادرة على وقف الحرب، وحوار وطني أوسع يشارك فيه الفاعلون السياسيون والمجتمعيون وأصحاب المصلحة في مستقبل البلاد.

وتكشف المشاورات التي سبقت الدعوة الحالية عن اتجاه نحو توسيع قاعدة المشاركة لتشمل القوى السياسية والحركات المسلحة والإدارات الأهلية وقيادات المجتمع والمهنيين. وهذا الاتجاه يمكن أن يوفر للحوار قاعدة أوسع، شرط ألا تتحول المشاركة إلى مجرد حشد سياسي، وأن تكون معاييرها واضحة ومتوازنة.

ما الذي يجعل الحوار مثمرًا؟

تبدأ المصداقية من تحديد الغاية؛ فإذا كان الحوار يستهدف إنهاء الأزمة، فينبغي أن يكون وقف الحرب وحماية المدنيين والاستجابة الإنسانية في صلب أجندته، لا موضوعات مؤجلة إلى مرحلة لاحقة.

ثم تأتي مسألة التمثيل؛ فلا يمكن أن يقتصر الحوار على القوى التي توجد في الخرطوم أو على النخب السياسية الأكثر حضورًا في الإعلام؛ فالحرب أعادت رسم الخريطة الاجتماعية والسياسية للسودان، ودفعت ملايين المواطنين إلى النزوح، وألحقت أضرارًا واسعة بالمناطق التي أصبحت طرفًا مباشرًا في الصراع. ولذلك فإن أصوات النازحين والمجتمعات المتضررة والنساء والشباب والإدارات الأهلية والقوى المهنية والمجتمع المدني، لا ينبغي أن تكون حضورًا رمزيًا.

ويحتاج الحوار كذلك إلى جهة تحضيرية تحظى بدرجة عالية من الثقة، تكون مهمتها الاستماع إلى الأطراف المختلفة، لا إعداد صيغة جاهزة ثم البحث عن مؤيدين لها. كما ينبغي الاتفاق مسبقًا على قواعد المشاركة، والضمانات القانونية والأمنية، وطبيعة المخرجات، وآليات تنفيذها.

والضمانات التي أعلنها البرهان تمثل خطوة في هذا الاتجاه، خصوصًا ما يتعلق بوقف بعض الإجراءات الجنائية وتوفير حماية للمشاركين. لكن من الضروري التمييز بين الحماية التي تتيح المشاركة السياسية وبين إسقاط المسؤولية عن الجرائم؛ فالضمانة التي تحمي حرية الرأي داخل جلسات الحوار لا ينبغي أن تتحول إلى حصانة عامة من المساءلة.

كما أن طلب الضمانات من الدولة لا يعني أن الدولة تملك الحوار. الدولة مطالبة بتأمين المشاركين وتهيئة الظروف القانونية والأمنية، بينما ينبغي أن تبقى عملية تحديد المشاركين والأجندة والمخرجات خاضعة لتوافق أوسع من سلطة واحدة.

أزمة السودان في سياق إقليمي

لا يمكن فصل الحرب السودانية تمامًا عن التحولات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الأخيرة: انتشار الجماعات المسلحة، وتعدد مراكز القوة، وانتقال السلاح عبر الحدود، وتنامي أدوار القوى الخارجية، وتراجع قدرة الدولة الوطنية على احتكار القوة وتنظيم المجال السياسي و في



السودان أخذت هذه الأزمة شكلًا بالغ القسوة؛ فالصراع الذي اندلع في أبريل 2023 تحول إلى حرب واسعة خلّفت أكبر أزمات النزوح في العالم؛ وتشير المنظمة الدولية للهجرة إلى أن أكثر من 15 مليون سوداني أجبروا على مغادرة منازلهم، أي ما يقارب ثلث السكان. كما يحتاج 33.7 مليون شخص إلى مساعدات إنسانية خلال 2026، فيما أدى القتال إلى انهيار واسع في الخدمات الأساسية وتفاقم الجوع والمرض.

وهذا البعد الإنساني يجعل إنهاء الحرب أولوية تتجاوز الحسابات السياسية للأطراف؛ فكلما طال أمد القتال، اتسعت دائرة النزوح والجوع وانهيار الخدمات، وتزايد خطر أن تتحول الانقسامات العسكرية والجغرافية إلى واقع دائم يصعب تفكيكه.

ومن هذه الزاوية، فإن الحفاظ على الدولة السودانية ومؤسساتها الوطنية يتطلب في الوقت نفسه إنهاء ظاهرة تعدد الجيوش ومراكز القوة المسلحة. ولا يمكن بناء استقرار مستدام مع بقاء السلاح موزعًا بين ميليشيات وجماعات متنافسة، كما لا يمكن اختزال استعادة الدولة في إعادة ترتيب مؤسسات الحكم وحدها.

بين ثلاثة مسارات

يبدو الحوار السوداني أمام ثلاثة احتمالات رئيسية.

الأول أن يتحول إلى عملية سياسية تركز على استكمال مؤسسات الحكم، وفي هذه الحالة سيظل معرضًا للاعتراض من القوى التي ترى أن وقف الحرب يجب أن يسبق أي ترتيبات سياسية جديدة.

والثاني أن يتحول إلى مؤتمر سياسي واسع لكنه منفصل عن مسار وقف القتال، فيصبح إضافة إلى سلسلة المبادرات السابقة من دون قدرة فعلية على تغيير مسار الحرب.

أما الاحتمال الثالث، والأكثر ارتباطًا بمصلحة السودان، فهو أن يصبح الحوار جزءًا من عملية متكاملة: تفاوض يفضي إلى وقف الحرب، ومسار إنساني يحمي المدنيين، وحوار وطني يعالج جذور الأزمة، ثم ترتيبات سياسية ودستورية تفضي إلى مؤسسات شرعية ومستقرة.

ولا يكفي للوصول إلى هذا المسار إعلان النيات أو إطلاق الدعوات. المطلوب اتفاق مسبق على قواعد العملية، وضمان مشاركة القوى القادرة على التأثير في وقف الحرب، وتوسيع التمثيل ليشمل المجتمع السوداني، وربط الحوار بمسار أمني وإنساني واضح، مع إبقاء قضايا العدالة والمساءلة خارج أي مساومات تؤدي إلى الإفلات من العقاب.

تبدو الدعوة إلى الحوار فرصة سياسية، لكنها لا تزال في مرحلة الاختبار. وما سيحدد مستقبلها ليس اسم الجهة التي طرحتها ولا حجم الترحيب بها أو الاعتراض عليها، وإنما قدرتها على الإجابة عن الأسئلة الأصعب: كيف توقف الحرب؟ ومن يشارك؟ من يضمن؟ وكيف تتحول المخرجات إلى ترتيبات قابلة للتنفيذ؟

فإذا استطاع الحوار أن يربط بين وقف الحرب وإعادة بناء الدولة، فقد يصبح مدخلًا إلى تسوية سودانية أوسع. أما إذا انفصل المسار السياسي عن الحرب، أو اختُزل في استكمال مؤسسات الحكم، فإن الخلاف حوله سيبقى قائمًا، وربما يتحول الحوار نفسه إلى جبهة جديدة من جبهات الصراع السياسي.

غزة بين هشاشة التهدئة وتصاعد الضغوط..

هل تفتح الانتخابات الفلسطينية بابًا لاستعادة الوحدة؟

تدخل القضية الفلسطينية مرحلة شديدة التعقيد، تتداخل فيها الأزمة الإنسانية في قطاع غزة مع التحولات السياسية والأمنية في الضفة الغربية، بينما تواصل إسرائيل إعادة صياغة الواقع الميداني بما يخدم أهدافًا تتجاوز إدارة الحرب إلى تكريس وقائع جديدة على الأرض. وفي هذا السياق، تأتي دعوة وزير الخارجية والهجرة المصري بدر عبد العاطي إلى بناء منظومة عربية للعمل المشترك، والتحرك دوليًا لدعم قيام الدولة الفلسطينية وفرض الضغوط والعقوبات على إسرائيل، لتكشف عن إدراك مصري بأن التعامل مع الوضع الفلسطيني لم يعد يمكن أن يقتصر على إدارة الأزمات المتلاحقة، وإنما يتطلب تحركًا سياسيًا جماعيًا قادرًا على التأثير في مسار الأحداث.

القدس - ثائر نوفل أبو عطيوي

وتكتسب هذه الدعوة أهميتها في ظل وضع تبدو فيه التهدئة في قطاع غزة هشة، فيما لا تزال العمليات العسكرية والقيود المفروضة على الحركة والمساعدات تضع السكان أمام واقع إنساني بالغ الصعوبة. وفي الوقت نفسه، تشهد الضفة الغربية تصاعدًا في عنف المستوطنين، وعمليات الهدم والتهجير والاستيطان، بما يجعل الساحة الفلسطينية أمام مسارين متوازيين: أزمة إنسانية وأمنية في غزة، وعمليات إعادة هندسة جغرافية وديموغرافية في الضفة.

غزة.. هدنة لا تعني نهاية الحرب

رغم التحسن النسبي الذي طرأ على الوضع الإنساني منذ اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025، فإن الواقع في قطاع غزة لا يسمح بالحديث عن استقرار حقيقي؛ فالأمم المتحدة تشير إلى استمرار العمليات العسكرية، وتكرار موجات النزوح، وتضييق نطاق الحركة والوصول إلى الخدمات، في وقت يعيش فيه معظم سكان القطاع أصلًا في حالة نزوح. وأكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية أن سكان غزة ما زالوا يواجهون مخاطر أمنية وإنسانية متزايدة، بينما تتسبب القيود على الوصول ونقص التمويل في الحد من قدرة المنظمات الإنسانية على الاستجابة للاحتياجات المتزايدة.

وتكشف هذه المعطيات عن مفارقة أساسية: فوقف إطلاق النار أسهم بالفعل في إنقاذ أرواح وتحسين تدفق

المساعدات، لكنه لم يتحول إلى مسار سياسي وأمني مستدام ينهي أسباب الأزمة؛ فقد أشار مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية إلى أن حجم المساعدات التي وصلت إلى القطاع ارتفع بصورة كبيرة بعد وقف إطلاق النار، وأسهم في تجنب المجاعة واستعادة بعض الخدمات الأساسية، إلا أن استمرار القيود الأمنية والإنسانية يجعل أي انتكاسة في التهدئة قادرة على إعادة الوضع إلى نقطة الصفر.

ومن هنا، فإن المشكلة الأساسية في غزة لم تعد مرتبطة فقط بحجم المساعدات التي تدخل القطاع، وإنما بغياب البيئة السياسية والأمنية التي تسمح بانتقال القطاع من مرحلة الإغاثة الطارئة إلى مرحلة التعافي وإعادة الإعمار؛ فالأمم المتحدة تشير إلى أن احتياجات القطاع لا تزال هائلة، وأن قطاعات الصحة والتعليم والبنية الأساسية تعرضت لدمار واسع، بينما تواجه عمليات التعافي تحديات مرتبطة بالأمن وإمكانية الوصول وتوفير الموارد.

الأزمة الإنسانية.. ما بعد الخيام والركام

تبدو الأزمة الإنسانية في غزة أكثر تعقيدًا من مجرد نقص الغذاء أو المأوى؛ فالقطاع يواجه أزمة مركبة تشمل الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والسكن وفرص العمل، فضلًا عن الآثار النفسية والاجتماعية التي خلفتها سنوات الحرب.

وتشير «منظمة الصحة العالمية» إلى أن النظام الصحي في غزة لا يزال يعاني من تدهور شديد، مع استمرار الاحتياجات الطبية الضخمة، ووجود أعداد كبيرة من المصابين الذين يحتاجون إلى علاج وتأهيل طويل الأمد. كما أن نقص الموارد والقيود على الوصول إلى الخدمات، يعوقان توفير الرعاية الصحية الأساسية، بما فيها خدمات الأمومة والطفولة والأمراض المزمنة. ولا تقتصر التداعيات على المستشفيات؛ فوفق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، لا تزال كميات هائلة من الركام منتشرة في أنحاء القطاع، بينما تواجه جهود إزالته تحديات هائلة. وفي يوليو 2026، أشار المكتب إلى إزالة مئات الآلاف من الأطنان من الركام، لكن ذلك لا يمثل سوى جزء محدود من الحجم الإجمالي للدمار المتراكم منذ بداية الحرب.

الضفة الغربية.. حرب مختلفة بأدوات متشابهة

إذا كانت غزة تمثل الوجه العسكري والإنساني الأكثر وضوحًا للأزمة، فإن الضفة الغربية تشهد مسارًا مختلفًا يقوم بدرجة كبرى على الاستيطان والتهجير وعنف المستوطنين والقيود على الحركة وهدم المنازل.

وقد حذر مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية من استمرار عمليات الاستيطان والهدم واعتداءات المستوطنين، مشيرًا إلى أن هذه الممارسات أصبحت من أهم عوامل النزوح والإصابات بين الفلسطينيين خلال عام 2026. كما سجلت الضفة الغربية نزوح آلاف الفلسطينيين نتيجة اعتداءات المستوطنين وعمليات الهدم المرتبطة بقيود البناء.

ويزداد هذا الخطر مع استمرار الاستيطان وتوسيع السيطرة على الأراضي الفلسطينية، بالتوازي مع تضييق المجال أمام المؤسسات الفلسطينية. ولذلك فإن حماية الضفة الغربية أصبحت جزءًا لا ينفصل عن حماية فرص إقامة الدولة الفلسطينية، لأن قيام الدولة وفق حدود قابلة للحياة لا يمكن أن يتحقق إذا استمرت عملية تفكيك الجغرافيا الفلسطينية عبر الاستيطان والتهجير.

«الأونروا» وإعادة تعريف قضية اللاجئين

يمثل استهداف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» أحد الأبعاد المهمة في الأزمة؛ فدور الوكالة لا يقتصر على تقديم الخدمات الإنسانية، وإنما يرتبط تاريخيًا بملف اللاجئين الفلسطينيين وبالاعتراف الدولي باستمرار قضيتهم.

ومن ثم، فإن تقييد عمل «الأونروا» أو محاولة استبدالها، لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد خلاف إداري أو مالي، بل يحمل تداعيات سياسية مباشرة على قضية اللاجئين. وقد أكدت مصر مرارًا أهمية الدور الحصري الذي تضطلع به الوكالة في خدمة اللاجئين الفلسطينيين، وهو موقف يرتبط برؤية القاهرة الرافضة لأي ترتيبات تؤدي إلى تصفية أحد الملفات الأساسية للقضية الفلسطينية.

لماذا تعود مسألة الوحدة الفلسطينية إلى الواجهة؟

في ظل هذا المشهد، تبدو دعوة عبد العاطي الفلسطينيين إلى استعادة الوحدة الوطنية، ذات أهمية تتجاوز بعدها السياسي المباشر؛ فالانقسام بين القوى الفلسطينية أضعف القدرة على إنتاج موقف وطني موحد، كما أتاح لإسرائيل التعامل مع غزة والضفة باعتبارهما مسارين منفصلين.

وتحتاج المرحلة المقبلة إلى إعادة تعريف مفهوم



الوحدة الفلسطينية على أساس سياسي ومؤسسي، لا على أساس التسويات المؤقتة بين الفصائل؛ فإعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني أصبحت ضرورة لإدارة مرحلة ما بعد الحرب، سواء فيما يتعلق بإدارة قطاع غزة أو إعادة الإعمار أو إجراء الانتخابات أو التعامل مع المجتمع الدولي. وتبرز هنا الانتخابات باعتبارها إحدى الأدوات الممكنة لإعادة إنتاج الشرعية السياسية الفلسطينية، لكن نجاحها يتوقف على قدرتها على أن تكون انتخابات جامعة، وليست محطة جديدة للصراع الداخلي.

الانتخابات الفلسطينية.. اختبار للشرعية والوحدة

أصدرت القيادة الفلسطينية في يوليو 2026، مرسومًا حدد يوم 28 نوفمبر المقبل موعدًا لإجراء الانتخابات التشريعية، على أن تشمل القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، بينما يتم تحديد موعد الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في الربع الأول من العام المقبل، وفقًا للقانون.

ويكتسب هذا الاستحقاق أهمية خاصة لأنه يأتي بعد سنوات طويلة من تعطيل الانتخابات التشريعية، وفي ظل انقسام فلسطيني وحرب مستمرة في غزة. ولذلك فإن الانتخابات لا تمثل مجرد استحقاق دستوري، وإنما اختبارًا لقدرة النظام السياسي الفلسطيني على إعادة بناء شرعيته.

وقد شهد الإطار القانوني للانتخابات تعديلات خلال العام الحالي، من بينها زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي إلى 200 عضو، وخفض نسبة الحسم إلى 1 %، بما قد يفتح المجال أمام تمثيل سياسي أوسع للقوى والقوائم المختلفة.

لكن التحدي الأكبر يتمثل في ضمان إجراء الانتخابات في قطاع غزة والقدس والضفة الغربية في ظل الظروف الأمنية والسياسية المعقدة؛ فانتخابات فلسطينية لا تشمل الفلسطينيين في مختلف مناطق وجود السلطة الفلسطينية ستظل تعاني من مشكلة جوهرية تتعلق بمدى شموليتها وتمثيلها.

كما أن الانتخابات لا يمكن أن تنجح فقط بتوفير



صناديق الاقتراع؛ بل تحتاج إلى توافق سياسي حول نتائجها وآليات انتقال السلطة واحترام قواعد المنافسة السياسية. ومن دون هذا التوافق، قد تتحول الانتخابات من أداة لإنهاء الانقسام إلى وسيلة لإعادة إنتاجه.

الأزمة ما بين غزة والضفة

في المحصلة، تقف غزة اليوم عند نقطة فاصلة؛ إما أن تتحول التهدئة إلى مدخل لمسار سياسي شامل يعالج القضية الفلسطينية من جذورها، أو تظل مجرد هدنة مؤقتة بين جولات من العنف. وفي الضفة الغربية، يزداد الخطر كلما تحولت عمليات الاستيطان والتهجير إلى واقع دائم يصعب تغييره.

أما الانتخابات الفلسطينية المرتقبة في نوفمبر، فإن أهميتها لا تكمن فقط في اختيار أعضاء مجلس تشريعي جديد، وإنما في إمكانية أن تشكل بداية لإعادة بناء الشرعية والوحدة السياسية الفلسطينية. فإذا نجحت في إنتاج تمثيل وطني واسع وقواعد واضحة للتداول السياسي، يمكن أن تصبح جزءًا من عملية إعادة ترتيب البيت الفلسطيني. أما إذا جرت في ظل الانقسام ومن دون توافق على نتائجها، فقد تضيف أزمة جديدة إلى المشهد.

وبذلك، فإن المعركة السياسية المقبلة لا تدور فقط حول مستقبل غزة، وإنما حول شكل النظام السياسي الفلسطيني نفسه، وحول ما إذا كان الفلسطينيون والعرب والمجتمع الدولي قادرين على تحويل اللحظة الحالية من مرحلة إدارة الكارثة إلى مرحلة إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني. وفي هذه المعادلة، تبدو استعادة الوحدة الفلسطينية، ووقف الاستيطان والتهجير، وتثبيت التهدئة، وإطلاق إعادة الإعمار، وإجراء انتخابات جامعة، حلقات مترابطة في مسار واحد؛ هو استعادة القضية الفلسطينية لمركزها السياسي بعد أن كادت الحرب الطويلة تختزلها في بعدها الإنساني وحده.

الكويت..

اقتصاد يتجاوز صدمة الحرب ويعيد رسم طريقه نحو التعافي والتنوع

رغم أن الاقتصاد الكويتي واجه خلال الأشهر الماضية واحدة من أصعب الصدمات التي مر بها قطاع الطاقة منذ عقود، فإن المؤشرات المتاحة لا تقود بالضرورة إلى قراءة تشاؤمية لمستقبل الدولة الخليجية، بقدر ما تكشف عن اختبار قاس لقدرتها على إدارة المخاطر والاستفادة من مواردها المالية الضخمة لإعادة بناء اقتصادٍ أكثر مرونة وأقل تعرضًا للصدمات الجيوسياسية.

ومثل إغلاق مضيق هرمز وما رافقه من اضطراب في حركة صادرات النفط وضع الكويت أمام تحدٍ استثنائي، نظرًا إلى اعتمادها الكبير على الممر البحري في تصدير إنتاجها النفطي، مقارنة بدول خليجية تمتلك مسارات بديلة. كما انعكست التطورات الأمنية على بعض المنشآت النفطية والحيوية، وتراجع إنتاج الخام بصورة حادة في بعض مراحل الأزمة، إلا أن الوجه الآخر للصورة يبدو أكثر إيجابية؛ إذ تمتلك الكويت احتياطيات نفطية ضخمة، وأصولًا سيادية توفر لها مساحة واسعة لامتصاص الصدمات، إلى جانب مؤسسات اقتصادية وخبرات تراكمت عبر عقود من إدارة الثروة النفطية. والأهم أن مؤشرات التعافي بدأت تظهر في قدرة القطاع النفطي على رفع الإنتاج مجددًا، بالتوازي مع استمرار ثقة المؤسسات الدولية في متانة المركز المالي للدولة.

الكويت - مركز العرب



صدمة.. لكن ليست أزمة هيكلية

يصعب التقليل من حجم الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد الكويتي؛ فالقطاع النفطي يمثل نحو 90 % من الإيرادات الحكومية، ولذلك فإن أي اضطراب طويل في صادرات الخام ينعكس سريعًا على المالية العامة والنشاط الاقتصادي، حيث تشير البيانات إلى أن الاقتصاد الكويتي انكمش بنحو 4.6 % على أساس سنوي خلال الربع الأول من عام 2026، بينما تراجع الناتج المحلي للقطاع النفطي بنسبة 12.5 %.

إلا أن هذه الأرقام تحتاج إلى قراءة مرتبطة بطبيعة الصدمة نفسها؛ فالأزمة الحالية مرتبطة بظرف جيوسياسي استثنائي، وليس بانهيار في قدرة الاقتصاد الكويتي على الإنتاج أو تراجع مفاجئ في موارده الطبيعية، وهنا تكمن نقطة القوة الأساسية في الاقتصاد الكويتي: القدرة على امتصاص الصدمات المؤقتة، ثم استعادة النشاط عندما تتحسن البيئة الإقليمية.

ويعزز هذه الرؤية ما أورده المستشار السابق لوزير المالية الكويتي محمد رمضان من أن الاقتصاد مرشح لنمو يتجاوز 10 % في العام المقبل، معتبرًا أن الأزمة الحالية مؤقتة، وأن آثارها يمكن أن تتراجع سريعًا بمجرد استقرار الأوضاع وعودة حركة الملاحة.

النفط.. من نقطة ضعف إلى فرصة لإعادة الهيكلة

كشفت الأزمة الحالية عن إحدى أكثر نقاط الضعف حساسية في النموذج الاقتصادي الكويتي، والمتمثلة في الاعتماد على طريق بحري واحد تقريبًا لتصدير النفط؛ فالكويت، بخلاف السعودية والإمارات، لا تمتلك في الوقت الحالي شبكة خطوط أنابيب تمكنها من تجاوز مضيق هرمز بصورة واسعة، وهو ما جعل اضطراب الملاحة في المضيق أكثر تأثيرًا على صادراتها.

لكن اللافت أن مؤسسة البترول الكويتية لم تتعامل مع الأزمة باعتبارها مجرد ظرف طارئ، وإنما بدأت التفكير في مجموعة من الإجراءات التي يمكن أن تقلل من المخاطر مستقبلًا.

وتشمل هذه الإجراءات تخزين النفط خارج المضيق بالقرب من قواعد العملاء، وزيادة حجم أسطول الناقلات، والبحث مع السعودية والإمارات في إمكانية استخدام خطوط أنابيب لنقل الخام.

وهذه الإجراءات تحمل دلالة تتجاوز الأزمة الحالية؛ فهي تعني أن الكويت بدأت تتعامل مع أمن صادراتها النفطية باعتباره جزءًا من الأمن الاقتصادي الوطني، وليس مجرد ملف تشغيلي تابع لقطاع النفط. كما أن هذا الاتجاه يمكن أن يمثل مدخلًا لإعادة تقييم البنية التحتية للطاقة، بما يزيد قدرة الكويت على الاستجابة لأي اضطراب مشابه في المستقبل

الإنتاج يستعيد زخمه

أحد المؤشرات



الإيجابية المهمة يتمثل في عودة الإنتاج النفطي إلى الارتفاع؛ فوفق البيانات، ارتفع إنتاج الكويت من النفط الخام في يوليو إلى نحو 1.971 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 1.65 مليون برميل يوميًا في يونيو، بعد أن كان الإنتاج قد هبط إلى مستويات شديدة الانخفاض خلال مايو.

ويتقاطع ذلك مع رؤية الرئيس التنفيذي لمؤسسة البترول الكويتية الشيخ نواف سعود الصباح، الذي أكد أن المؤسسة تستطيع العودة إلى مستويات الإنتاج التي كانت سائدة قبل الأزمة، بل تجاوزها، بمجرد عودة حركة الملاحة عبر المضيق إلى طبيعتها. وهذا يعني أن الصدمة أصابت مسار الإنتاج والتصدير أكثر مما أصابت القدرة الأساسية للكويت على إنتاج النفط.

احتياطي ضخم.. وسادة مالية قوية

ربما يكون العامل الأكثر أهمية في قدرة الكويت على تجاوز الأزمة هو امتلاكها قاعدة مالية واستثمارية ضخمة؛ فالكويت تمتلك أكثر من 100 مليار برميل من الاحتياطيات النفطية المثبتة، وفق الأرقام الرسمية، وهو ما يمنحها قاعدة طويلة الأجل للاستفادة من الطلب العالمي على النفط.

ويشير محمد رمضان إلى أن الكويت لا تواجه، في الوقت الحالي، ضرورة ملحة للاقتراض من أجل تمويل احتياجاتها، نظرًا إلى إمكانية الاستفادة من موارد الصندوق السيادي، سواء من خلال تسييل بعض الأصول أو استخدام موارده.

وتمنح هذه القدرة الدولة ميزة مهمة للغاية في مواجهة الأزمات: فهي لا تضطر بالضرورة إلى اتخاذ إجراءات مالية انكماشية حادة فور تراجع الإيرادات النفطية. وبمعنى آخر، يستطيع الاقتصاد الكويتي شراء الوقت، وهذه ميزة استراتيجية في مواجهة الصدمات المؤقتة.

الثقة الائتمانية.. مؤشر إضافي على الصلابة

تدعم النظرة الائتمانية الدولية هذه الصورة، فقد أكدت وكالة «فيتش» التصنيف الائتماني للكويت عند «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، رغم استمرار التأثيرات الناتجة عن الصراع الإقليمي واضطراب صادرات النفط، ولا يعني ذلك أن الاقتصاد الكويتي محصن ضد المخاطر، لكنه يشير إلى أن الأسواق والمؤسسات الائتمانية لا تنظر إلى الأزمة الراهنة باعتبارها تهديدًا وجوديًا أو تحولًا هيكليًا في المركز المالي للدولة، فالاحتياطيات الكبيرة والأصول السيادية توفران مظلة حماية تسمح للكويت بالتعامل مع انخفاض مؤقت في الإيرادات دون الوقوع مباشرة في أزمة تمويل.

القطاع الخاص.. شريك في إدارة الأزمة

تقدم تجربة شركة ميزان القابضة مثالًا آخر على قدرة القطاع الخاص الكويتي على لعب دور يتجاوز النشاط التجاري التقليدي؛ فالشركة أعلنت مساهمة بقيمة مليون دولار لصالح صندوق الكويت للاستجابة الطارئة، كما عملت على الحفاظ على استمرارية إمدادات المنتجات الأساسية، وحليب الأطفال والأدوية والمياه، من خلال تفعيل مصادر توريد ومسارات نقل بديلة.

وتكشف هذه التجربة عن أهمية وجود قطاع خاص قادر على التعامل مع الأزمات عبر سلاسل إمداد متنوعة ومرنة، والأهم أن الكويت لا تحتاج إلى بناء اقتصاد جديد من الصفر؛ فهي تمتلك بالفعل شركات لديها خبرات



إقليمية وشبكات توزيع وتصنيع واستثمارات تمتد إلى دول عدة.

ويمكن لهذه الشركات أن تكون جزءًا من استراتيجية أوسع لتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة مساهمته في الناتج المحلي، وتقليل الاعتماد النسبي على الإنفاق الحكومي.

الثروة السيادية.. من حماية الاقتصاد إلى تمويل المستقبل

في المقابل، تملك الكويت فرصة خاصة في هذا المجال بفضل أصولها السيادية، فالصندوق السيادي لا ينبغي أن يُنظر إليه فقط باعتباره حسابًا للطوارئ تلجأ إليه الدولة عندما تتراجع أسعار النفط أو تتعرض الصادرات للخطر، وإنما يمكن أن يكون جـزءًا من استراتيجية استثمارية طويلة المدى تخلق عوائد مستدامة وتدعم انتقال الاقتصاد إلى قطاعات جديدة.

كما أن تنويع الاستثمارات الخارجية يمكن أن يترافق مع توجيه جزء من القدرات المالية نحو مشروعات محلية منتجة، شريطة وجود معايير صارمة للحوكمة والجدوى الاقتصادية، ومن هنا، فإن قوة الكويت المالية يمكن أن تتحول من مجرد «وسادة أمان» إلى محرك للتنمية.

الأمن الاقتصادي.. الدرس الأبرز من الأزمة

الدرس الأهم الذي تركته أزمة هرمز بالنسبة إلى الكويت ربما لا يتعلق بالنفط نفسه، وإنما بمفهوم الأمن الاقتصادي؛ فالدولة قد تمتلك احتياطيات ضخمة، وصندوقًا سياديًا قويًا، وقدرة إنتاجية كبيرة، لكن هذه المقومات تحتاج إلى بنية تحتية ومسارات تصدير آمنة حتى تتحول إلى قوة اقتصادية فعلية.

لذلك فإن تطوير مسارات بديلة لتصدير الطاقة، وزيادة قدرات التخزين، وتنويع الأسواق، وتعزيز أسطول النقل البحري، وتطوير العلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، كلها أصبحت عناصر أساسية في استراتيجية الكويت المستقبلية.

تعافٍ متوقع ونموذج أكثر مرونة

المؤشرات المتاحة تتيح قدرًا من التفاؤل الحذر بشأن مستقبل الاقتصاد الكويتي؛ فالأزمة الحالية، وفق المعطيات السابقة، تبدو مؤقتة في جوهرها، بينما تمتلك الدولة الأدوات المالية التي تسمح لها بامتصاص تداعياتها، ومن المرجح أن يكون استقرار الملاحة في مضيق هرمز العامل الأسرع تأثيرًا في عودة النشاط النفطي، خصوصًا مع وجود قدرة إنتاجية يمكن إعادة تشغيلها ورفعها تدريجيًا.

لكن الرهان الأكبر يجب أن يكون أبعد من مجرد عودة النفط إلى مستوياته السابقة؛ فالمستقبل الاقتصادي الأكثر أمانًا للكويت هو ذلك الذي تستفيد فيه الدولة من قوتها النفطية والسيادية لتمويل اقتصاد متنوع، وتطوير التكنولوجيا والخدمات واللوجستيات والصناعة، وتعزيز القطاع الخاص، وبناء بنية تحتية أكثر قدرة على مواجهة الصدمات.

وبهذه الرؤية، لا تبدو الكويت أمام خيار بين النفط والتنويع، وإنما أمام فرصة لاستخدام النفط كجسر إلى اقتصاد أكثر تنوعًا.



ما بعد «هرمز»..

العراق وسوريا ولبنان والأردن أمام اختبار إعادة رسم طرق الطاقة والأمن

لم يعد مضيق هرمز مجرد ممر بحري تتحرك عبره ناقلات النفط والغاز، بل تحول بفعل التطورات الإقليمية الأخيرة إلى عنوان لأحد أكبر التحولات المحتملة في خريطة الطاقة والاقتصاد والأمن في الشرق الأوسط. فإغلاق المضيق أو تعطل الملاحة فيه كشف هشاشة الاعتماد شبه الكامل على الممرات البحرية التقليدية، وفتح الباب أمام التفكير في طرق برية وخطوط أنابيب جديدة يمكن أن تعيد توزيع حركة الطاقة والتجارة في المنطقة.

في قلب هذه التحولات، تبرز أربعة بلدان عربية تتفاوت في أوضاعها الاقتصادية والأمنية، لكنها تشترك في تأثرها المباشر أو غير المباشر بـ«أزمة هرمز»: العراق وسوريا ولبنان والأردن. وإذا كان العراق هو الأكثر اتصالًا بالمشروع الجديد، من خلال بحث إنشاء خط أنابيب يصل حقوله النفطية بالبحر المتوسط عبر الأراضي السورية، فإن الدول الثلاث الأخرى قد تجد نفسها أمام تداعيات اقتصادية وأمنية وجيوسياسية واسعة لهذا التحول.

بغداد - مركز العرب

وتشير التقديرات بشأن المشروع العراقي - السوري إلى استثمارات لا تقل عن 15 مليار دولار، وفترة تنفيذ قد تصل إلى 4 سنوات، مع قدرة أولية مستهدفة للخط الجديد تبلغ نحو مليوني برميل يوميًا. وبغض النظر عن المدة النهائية أو الشكل الذي سيستقر عليه المشروع، فإن مجرد طرحه يعكس تغيرًا مهمًا في التفكير الاستراتيجي بشأن أمن الطاقة، والبحث عن منافذ بديلة تقلل الاعتماد على هرمز.

العراق.. النفط يبحث عن طريق آخر

يأتي العراق في مقدمة الدول التي دفعتها أزمة هرمز إلى إعادة النظر في خريطة صادراتها النفطية؛ فالبلاد تعتمد بصورة كبيرة على الموانئ الواقعة في الجنوب لتصدير إنتاجها النفطي، وهو ما يجعل أي اضطراب في حركة الملاحة عبر الخليج ينعكس مباشرة على الإيرادات العامة، وعلى قدرة بغداد على الوصول إلى الأسواق العالمية.

وقبل اندلاع الأزمة، كان العراق يصدر نحو 3.6 مليون برميل يوميًا، بينما تراجعت صادراته عبر مضيق هرمز بصورة حادة خلال الأزمة. ومن هنا تبدو فكرة إنشاء مسار نفطي يصل الحقول العراقية بالبحر المتوسط عبر سوريا أكثر من مجرد مشروع اقتصادي؛ فهي محاولة لإعادة بناء هامش استراتيجي أمام الاقتصاد العراقي، بحيث لا يصبح مستقبل صادراته رهينة لمسار بحري واحد.

وتكمن أهمية المشروع المقترح في أنه يعيد إحياء فكرة الربط النفطي بين العراق وسوريا، ولكن بمنظومة جديدة بالكامل، تمتد من الحقول الجنوبية والشمالية إلى مركز تجميع في حديثة، ثم إلى بانياس على الساحل السوري. وتبلغ الطاقة الأولية المستهدفة نحو مليوني برميل يوميًا، بما يمنح العراق منفذًا مهمًا على الأسواق الأوروبية والمتوسطية.

لكن الطريق أمام المشروع ليس سهلًا؛ فالتكلفة المقدرة بـ15 مليار دولار، والحاجة إلى نحو 4 سنوات للبناء، ليستا التحديين الوحيدين. هناك أيضًا مسألة الاستقرار الأمني، وحقوق استخدام الأراضي، وتأهيل البنية التحتية، فضلًا عن ضرورة ضمان استمرارية الخط عبر أراضٍ عانت خلال السنوات الماضية من الحروب والتوترات.

ومن الناحية الأمنية، يدخل العراق المرحلة الجديدة وهو أمام تحديات متشابكة؛ فالهجوم بطائرتين مسيرتين على مكتب رئيس حكومة إقليم كردستان في أربيل، يسلط الضوء على استمرار هشاشة البيئة الأمنية، خصوصًا في المناطق القريبة من الحدود الإيرانية.

ويضاف إلى ذلك اقتراب موعد الانسحاب الأميركي المقرر، وفق المصادر المذكورة، في 30 سبتمبر، وما يفرضه ذلك من اختبار لقدرة القوات العراقية وقوات البيشمركة على إدارة ملف مكافحة تنظيم «داعش» وحماية المنشآت الحيوية دون الاعتماد السابق على الوجود العسكري الأميركي.

لذلك، فإن مشروع تصدير النفط عبر سوريا يمكن أن يمثل فرصة للعراق، لكنه في الوقت نفسه يتطلب بيئة أمنية

مختلفة؛ فالخط الذي يمتد لمئات الكيلومترات لا يمكن أن يكون مجرد مشروع هندسي؛ إنه بنية استراتيجية تحتاج إلى حماية مستدامة وتفاهمات سياسية وأمنية بين بغداد ودمشق، وإلى ترتيبات تمنع تحول الطريق الجديد إلى نقطة ضعف بديلة.

سوريا.. من دولة عبور إلى لاعب في معادلة الطاقة

بالنسبة إلى سوريا، يكتسب المشروع أهمية مضاعفة؛ فبعد سنوات طويلة من الحرب والدمار، يمكن أن تتحول الأراضي السورية من ساحة للصراع على النفوذ إلى ممر اقتصادي يربط النفط العراقي بالبحر المتوسط.

وتكمن القيمة الاستراتيجية في الموقع الجغرافي لسوريا؛ فامتلاك منفذ بحري على المتوسط يجعلها قادرة، إذا توافرت الظروف السياسية والأمنية، على استعادة جزء من الدور الذي كانت تؤديه خطوط الطاقة العابرة لأراضيها قبل أن تؤدي الحروب إلى تدمير جانب كبير من بنيتها التحتية. وهنا يصبح مشروع الخط العراقي - السوري جزءًا من عملية أكبر لإعادة تأهيل الاقتصاد السوري؛ إذ تشير الأرقام إلى وجود 682 مشروعًا جاهزًا للتمويل لإعادة تأهيل البنية التحتية ودعم عودة النازحين، تشمل المدارس والمستشفيات وشبكات الصرف الصحي والأفران والبلديات والمساكن.

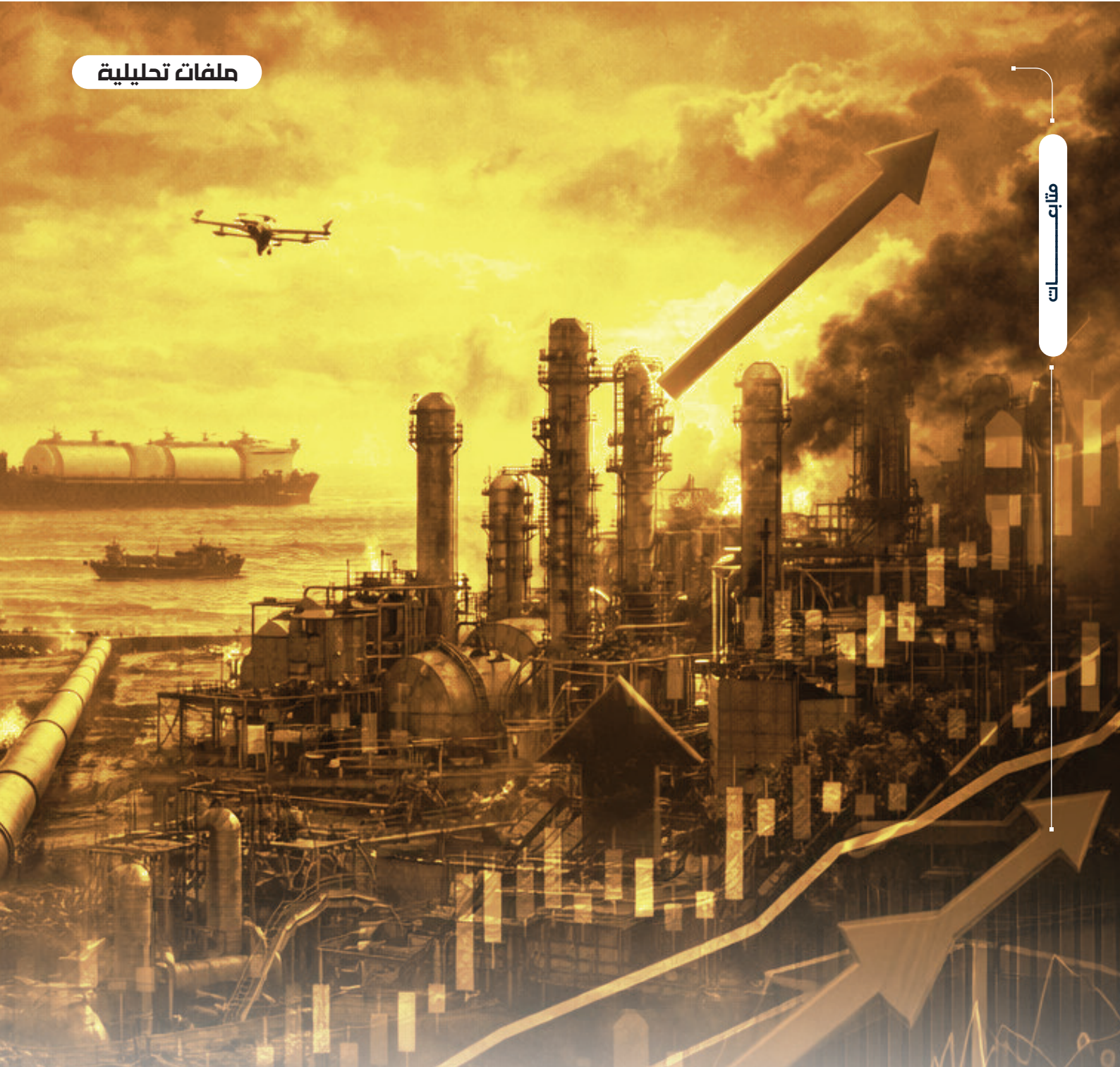
هذه المشاريع تكشف أن التحدي السوري لم يعد أمنيًا فقط؛ فحتى مع تحسن الوضع الأمني، فإن العودة المستدامة للسكان تتطلب كهرباء ومياه وطرقًا ومساكن وفرص عمل وخدمات عامة. ومن ثم، فإن أي مشروع إقليمي كبير، مثل خط النفط، يمكن أن يصبح جزءًا من عملية إعادة بناء أوسع إذا نجحت دمشق في تحويل موقعها الجغرافي إلى مورد اقتصادي.

لكن سوريا تواجه تحديات ثقيلة، في مقدمتها الحاجة إلى إعادة بناء البنية التحتية، وتوفير التمويل، وضمان الأمن على امتداد مسار الخط، إضافة إلى استعادة القدرة المؤسسية على إدارة مشاريع عابرة للحدود.

كما أن نجاح المشروع سيعتمد على قدرة العراق وسوريا على بناء تفاهمات طويلة الأجل تتجاوز الحسابات السياسية الآنية؛ فالاستثمارات الضخمة في خطوط الأنابيب لا يمكن أن تقوم على ترتيبات مؤقتة، وإنما تحتاج إلى ضمانات قانونية وسياسية وأمنية واضحة.

وفي حال تحقق ذلك، يمكن لسوريا أن تنتقل تدريجيًا من موقع الدولة المتلقية للمساعدات إلى دولة تمتلك





أصولًا استراتيجية قادرة على توليد إيرادات من خدمات العبور والنقل والطاقة.

لبنان.. أزمة الطاقة في مواجهة فرصة إقليمية

أما لبنان، فينظر إلى التحولات في طرق الطاقة من زاوية مختلفة؛ فهو لا يمتلك، الدور المباشر الذي يمتلكه العراق في تصدير النفط، لكنه يقع في منطقة يمكن أن تتأثر بأي إعادة رسم لخريطة الطاقة في شرق المتوسط التحدي اللبناني الأساسي هو الاقتصاد الهش، والضغوط المالية، وضعف البنية التحتية، إلى جانب استمرار المخاطر الأمنية المرتبطة بالوضع الإقليمي. ولذلك فإن أي تحول في طرق التجارة والطاقة قد يحمل فرصًا، لكنه يمكن في الوقت نفسه أن يفرض ضغوطًا إضافية على بلد محدود القدرة على تحمل الصدمات. وتكمن المصلحة اللبنانية في ألا يبقى خارج شبكات الربط الإقليمي الجديدة؛ فمع انتقال جزء من حركة الطاقة نحو البحر المتوسط، تصبح البنية التحتية الإقليمية أكثر أهمية، سواء في النقل أو التخزين أو الخدمات اللوجستية أو الكهرباء.

الأردن.. الجغرافيا تتحول إلى ورقة اقتصادية

الأردن هو الآخر أمام معادلة مختلفة؛ فاقتصاده لا يقوم على صادرات النفط، لكنه يتمتع بموقع جغرافي يجعله متأثرًا بحركة التجارة والطاقة بين العراق وسوريا وشرق المتوسط، ومن هذه الزاوية، فإن إعادة رسم طرق الطاقة قد تمنح عمان فرصة لتعزيز موقعها كمركز للنقل والخدمات اللوجستية، خصوصًا إذا اتسعت مشاريع الربط بين العراق وسوريا ودول المنطقة.

لكن الأردن يدخل هذه المرحلة وهو يواجه ضغوطًا اقتصادية خاصة به. وتشير البيانات الواردة إلى تسجيل التضخم 2.13 % خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2026، مقابل 1.94 % في الفترة نفسها من العام السابق،



مع ارتفاع مساهمة الإيجارات والنقل وبعض السلع في معدلات التضخم.

وهذه المؤشرات، رغم أنها لا تعكس أزمة اقتصادية حادة بحد ذاتها، توضح حساسية الاقتصاد الأردني تجاه تكاليف النقل والطاقة والأسعار. ولذلك فإن أي اضطراب طويل في طرق التجارة الإقليمية يمكن أن ينعكس على كلفة الاستيراد وعلى القدرة الشرائية.

من «أزمة هرمز» إلى إعادة تشكيل الإقليم

المغزى الأوسع لهذه التطورات هو أن «أزمة هرمز» قد تدفع دول المنطقة إلى التفكير في الأمن الاقتصادي بمنطق مختلف؛ فالأمن لم يعد يعني فقط حماية المنشآت النفطية أو تأمين ناقلات النفط، وإنما أصبح يعني أيضًا امتلاك بدائل متعددة لنقل الطاقة والتجارة

وفي هذا السياق، يبدو المشروع العراقي - السوري المقترح نموذجًا لما قد يكون تحولًا أوسع: من الاعتماد على ممر واحد إلى بناء شبكة من الممرات البرية والبحرية والأنابيب.

لكن نجاح هذا التحول لن يكون مضمونًا بمجرد ضخ الأموال؛ فخط أنابيب بقيمة 15 مليار دولار يحتاج إلى استقرار سياسي وأمني لعقود، وليس لسنوات البناء فقط. كما يحتاج إلى حماية الحدود، وضمانات الاستثمار، وتفاهمات بين الدول المعنية، وبيئة اقتصادية قادرة على جذب شركات الطاقة العالمية.

وهنا تتقاطع مصالح العراق وسوريا ولبنان والأردن. العراق يمتلك النفط، وسوريا تمتلك منفذًا وموقعًا استراتيجيًا، والأردن يمتلك موقعًا لوجستيًا مهمًا، بينما يستطيع لبنان الاستفادة من موقعه على المتوسط إذا نجح في إعادة بناء اقتصاده واستقراره السياسي والأمني.

المغرب العربي أمام اختبار التحول الاقتصادي..

من احتواء الأزمات إلى بناء النفوذ

لم تعد منطقة المغرب العربي تتحرك وفق قواعد الجغرافيا التقليدية وحدها؛ فالتنافس الإقليمي والدولي على الأسواق والطاقة وممرات التجارة يعيد تشكيل موقع دول المنطقة داخل منظومة الاقتصاد العالمي. وفي الوقت الذي تبحث فيه الجزائر عن استعادة زمام المبادرة في محيطها الأفريقي عبر مزيج من الأمن والطاقة والدبلوماسية، يواصل المغرب توسيع حضوره الاقتصادي في القارة، بينما تحاول تونس معالجة اختلالات هيكلية في اقتصادها، وتبحث موريتانيا عن موقع جديد في خريطة الطاقة النظيفة.

وتكشف التطورات الأخيرة أن دول المغرب العربي لا تواجه تحديًا واحدًا، بل مجموعة متداخلة من التحديات؛ فالأمن الحدودي في الجزائر يرتبط مباشرة باستقرار الساحل، والاستثمارات المغربية ترتبط بقدرة المملكة على التعامل مع التحولات التجارية الأوروبية، بينما يرتبط مستقبل الاقتصاد التونسي بقدرته على تقليص عجز الطاقة، في حين تراهن موريتانيا على الطاقة المتجددة لتوسيع قاعدة اقتصادها وتحسين أمن إمدادات الكهرباء.

وفي هذا السياق، تبدو المقاربات الاقتصادية للدول الأربع مختلفة في أدواتها، لكنها تلتقي عند حقيقة واحدة: لم يعد النفوذ الإقليمي يُبنى بالقوة السياسية أو العسكرية وحدها، وإنما من خلال القدرة على إنتاج الطاقة، وتطوير البنية التحتية، وجذب الاستثمارات، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وتحويل الموقع الجغرافي إلى مصدر للقوة الاقتصادية.

الرباط - مركز العرب



الجزائر.. الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة الأمن القومي

تبدو الجزائر أمام مرحلة جديدة في إدارة علاقتها بمحيطها الأفريقي، بعدما أدركت أن ترك الساحل لمسارات النفوذ المتنافسة يحمل تكلفة أمنية واقتصادية لا تستطيع تجاهلها، فالتوترات التي شهدتها العلاقات مع مالي والنيجر خلال السنوات الأخيرة، لم تكن مجرد خلافات دبلوماسية، وإنما اتصلت بصورة مباشرة بالأمن القومي الجزائري، بالنظر إلى الحدود الطويلة مع دول الساحل وتنامي نشاط التنظيمات المسلحة وتعدد القوى الدولية والإقليمية الموجودة في المنطقة.

وتقدم العلاقة مع النيجر نموذجًا واضحًا لهذا التحول؛ فقد قدمت الجزائر دعمًا عسكريًا شمل 4 مروحيات وتجهيزات لوجستية، بالتوازي مع توسيع التعاون في الطاقة والبنية التحتية. كما ظهرت مشاريع لتطوير الربط البري والسككي مع تشاد، بما يعزز ارتباط دول الساحل بالبحر المتوسط عبر الأراضي الجزائرية، هذه السياسة لا يمكن فصلها عن محاولة الجزائر تحويل موقعها الجغرافي إلى أصل اقتصادي واستراتيجي؛ فمشروعات الطريق العابر للصحراء، وخطوط الغاز، والربط مع دول الساحل، تمنح الجزائر إمكانية الانتقال من مجرد دولة مجاورة لمنطقة مضطربة إلى مركز اتصال بين شمال أفريقيا وعمقها الأفريقي.

ويكتسب قطاع الطاقة أهمية خاصة في هذا السياق؛ فقد بدأت الجزائر في توسيع حضورها في النيجر من خلال شركة سوناطراك، سواء عبر إمدادات الوقود أو مشروعات التنقيب وإنتاج النفط، إلى جانب مشروع محطة الكهرباء بقدرة 40 ميغاواط، وهكذا تتحول الطاقة من سلعة اقتصادية إلى أداة دبلوماسية؛ فالدولة التي تستطيع توفير الوقود والكهرباء والبنية الأساسية تكتسب قدرة أكبر على التأثير في محيطها

المغرب.. الاقتصاد كرافعة للنفوذ الأفريقي

إذا كانت الجزائر تتحرك من بوابة الأمن والطاقة والدبلوماسية، فإن المغرب يراهن بصورة أكثر وضوحًا على الاقتصاد والاستثمار لبناء نفوذه الأفريقي، وتحول المغرب خلال السنوات الأخيرة إلى منصة تجمع بين رأس المال والخبرة الصناعية والموقع الجغرافي، وهو ما جعله جذابًا للاستثمارات الدولية التي تبحث عن موطئ قدم في أفريقيا مع الحفاظ على إمكانية الوصول إلى السوق الأوروبية.

وتبرز الاستثمارات الصينية باعتبارها أحد أهم ملامح هذا التحول؛ فالتعاون المغربي - الصيني في مجالات السيارات الكهربائية والطاقة المتجددة والصناعات المرتبطة بها يقوم على ما وصفه خبراء بـ«تكامل المزايا»: الصين تمتلك القدرات الصناعية والتكنولوجية، بينما يوفر المغرب موقعًا جغرافيًا قريبًا من أوروبا، وبنية صناعية متطورة نسبيًا، وموارد أولية، وشبكة من العلاقات التجارية مع الأسواق الأوروبية.

لكن هذا النموذج يواجه اختبارًا جديدًا يتمثل في مشروع قانون التسريع الصناعي الأوروبي؛ فالهدف الأوروبي المعلن هو حماية القاعدة الصناعية للاتحاد وتقليل الاعتماد على الخارج، وهو ما يمكن أن يفرض قيودًا جديدة على المنتجات المصنّعة خارج أوروبا، بما فيها المنتجات الصينية التي قد تستخدم المغرب قاعدة للتصدير إلى السوق الأوروبية، ومع ذلك، لا تبدو هذه التحولات تهديدًا وجوديًا للنموذج المغربي بقدر ما تمثل اختبارًا لقدرة المملكة على الارتقاء بسلاسل الإنتاج.

ويرى خبراء أن المغرب يستطيع الاستفادة من وجود



الشركات الأوروبية والصينية معًا، لكن نجاحه مستقبلًا سيعتمد على قدرته على زيادة القيمة المضافة المحلية، وتحسين الإنتاجية، والسيطرة على تكاليف الإنتاج، والتكيف مع المعايير البيئية الأوروبية.

من بوابة الاستثمار إلى بوابة أفريقيا

المسألة الأهم بالنسبة للمغرب أن نفوذه الاقتصادي الأفريقي لم يعد مجرد توسع تجاري، وإنما أصبح جزءًا من تصور أوسع لدور المملكة كمنصة تربط أوروبا بأفريقيا، وتشكل البنوك وشركات الاتصالات والطاقة والبنية التحتية أدوات رئيسية لهذا الحضور، لكن هذا المسار يحمل تحدياته أيضًا؛ فالتوسع الخارجي يحتاج إلى أسواق مستقرة، كما أن المنافسة مع قوى إقليمية ودولية أخرى تتزايد. كذلك فإن اعتماد جزء من النموذج المغربي على السوق الأوروبية يجعله حساسًا تجاه التحولات في السياسات التجارية والصناعية للاتحاد الأوروبي.

تونس.. مؤشرات تعافٍ تصطدم بأزمة الطاقة

تقدم تونس صورة مختلفة داخل المغرب العربي، فالاقتصاد التونسي أظهر مؤشرات إيجابية خلال النصف الأول من 2026؛ إذ نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4 %، بينما ارتفعت إيرادات الشركات المدرجة في البورصة بنسبة 4.2 %، وكان لافتًا ارتفاع مؤشر «تونانداكس» بنسبة 47.69 % خلال النصف الأول من العام، إلى جانب تحسن أداء قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والتأمين والصناعات الغذائية.

لكن هذه المؤشرات الإيجابية لا تعني أن الاقتصاد التونسي تجاوز أزماته الهيكلية؛ فالاختبار الأكبر يتمثل في الطاقة؛ إذ ارتفع عجز الميزان التجاري الطاقي إلى نحو 7 مليارات دينار خلال النصف الأول من 2026، بزيادة تقارب 35 %، بينما لم تتجاوز نسبة تغطية الصادرات الطاقية للواردات 18 %. وفي الوقت نفسه تراجعت الموارد الوطنية من الطاقة الأولية بنسبة 8% .، وهنا تظهر المفارقة التونسية: اقتصاد يستطيع تحقيق النمو وتحسين أداء الشركات والأسواق المالية، لكنه لا يزال معرضًا لضغوط قوية بسبب فاتورة الطاقة والاعتماد على الخارج.

كما ارتفع العجز التجاري الكلي إلى نحو 5 مليارات دولار حتى يوليو، مع نمو الواردات بوتيرة أسرع من الصادرات، ويجعل ذلك التحدي



التونسي مزدوجًا: الحفاظ على النمو من ناحية، وإعادة بناء قاعدة إنتاجية قادرة على تقليص الحاجة إلى الواردات من ناحية أخرى، ومن ثم تبدو الطاقة المتجددة، وتنمية الصناعة المحلية، وزيادة الصادرات ذات القيمة المضافة، من بين الأدوات التي يمكن أن تمنح الاقتصاد التونسي مساحة أكبر للمناورة.

موريتانيا.. الطاقة النظيفة تفتح بابًا جديدًا

وتقدم موريتانيا نموذجًا مختلفًا تمامًا؛ إذ تسعى إلى تحويل مواردها الطبيعية وموقعها الجغرافي إلى منصة جديدة للاستثمار في الطاقة النظيفة، ويأتي مشروع الطاقة المتجددة المزمع تنفيذه باستثمارات تبلغ 287 مليون دولار ليعكس هذا التوجه، من خلال الجمع بين الطاقة الشمسية وطاقة الرياح وتخزين الكهرباء.

ويشمل المشروع محطة شمسية بقدرة 160 ميغاواط، ومحطة رياح بقدرة 60 ميغاوات، إضافة إلى منظومة تخزين بطاقة 370 ميغاواط/ساعة.

ولا تقتصر أهمية المشروع على زيادة إنتاج الكهرباء، بل تمتد إلى تقليل الاعتماد على المحطات الحرارية، وتعزيز أمن الطاقة، وجذب استثمارات جديدة، وتطوير المهارات المحلية، وتملك موريتانيا فرصة أوسع في هذا المجال؛ فالجغرافيا والمناخ يمنحانها إمكانات كبيرة في الطاقة الشمسية والرياح، بينما يمكن أن يوفر الاستثمار في الطاقة النظيفة قاعدة لصناعات جديدة.

لكن التحدي يتمثل في تحويل المشروعات من مجرد محطات لإنتاج الكهرباء إلى منظومة اقتصادية متكاملة تخلق قيمة مضافة وفرص عمل، وتدعم الصناعات المحلية، وتزيد قدرة البلاد على جذب رأس المال الأجنبي.

أربعة نماذج.. وتحدٍّ واحد

رغم اختلاف الظروف، تكشف تجارب الجزائر والمغرب وتونس وموريتانيا عن اتجاه مغاربي مشترك نحو إعادة تعريف العلاقة بين الاقتصاد والأمن والنفوذ؛ فالجزائر تنظر إلى الطاقة والبنية التحتية بوصفهما امتدادًا لأمنها القومي، وتحاول عبرهما إعادة بناء جسور مع دول الساحل، والمغرب يستخدم الاستثمار والصناعة والتجارة لتثبيت موقعه كقوة اقتصادية إقليمية وبوابة نحو أفريقيا، أما تونس فتواجه مهمة أكثر إلحاحًا تتمثل في معالجة الاختلالات الهيكلية، وفي مقدمتها الطاقة والعجز التجاري، حتى لا تظل مؤشرات التعافي الاقتصادي محدودة الأثر، بينما تحاول موريتانيا استغلال التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة لتجاوز محدودية اقتصادها التقليدي وبناء موقع جديد في منظومة الطاقة الإقليمية.

وفي المحصلة، فإن مستقبل المغرب العربي لن يتحدد فقط بمقدار ما تمتلكه دوله من موارد، وإنما بقدرتها على تحويل تلك الموارد إلى شبكات من المصالح والشراكات؛ فالجزائر تحتاج إلى تحويل محيطها الساحلي من مصدر للتهديد إلى مجال للتكامل الاقتصادي، والمغرب مطالب بتحصين نموذجه الصناعي أمام التحولات الأوروبية، وتونس بحاجة إلى تقليل هشاشتها الطاقية، بينما تقف موريتانيا أمام فرصة تاريخية لبناء اقتصاد أكثر اعتمادًا على الطاقة النظيفة.



أكاديمية السادات..

تعليم يواكب سوق العمل وفرص متدرجة من البكالوريوس إلى الدراسات العليا



لم يعد اختيار التخصص الجامعي قرارًا منفصلًا عن مستقبل الطالب المهني، في ظل سوق عمل سريع التغير بفعل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتوسع القطاع الخاص والمشروعات وريادة الأعمال، وفي هذا السياق، شهدت أكاديمية السادات للعلوم الإدارية خلال أغسطس 2026 مجموعة من الأنشطة والفعاليات والإعلانات التعليمية التي عكست توجهًا واضحًا نحو ربط التعليم باحتياجات سوق العمل، وتوسيع الخيارات المتاحة أمام الطلاب والخريجين، سواء عبر برامج البكالوريوس والليسانس أو من خلال مسارات الدراسات العليا والبرامج المهنية.

القاهرة – مركز العرب

ويأتي ذلك بالتوازي مع رؤية أكاديمية السادات لتطوير برامجها التعليمية بصورة مستمرة، حيث أوضح الأستاذ الدكتور محمد صالح هاشم، رئيس الأكاديمية، أن اختيار الطالب للتخصص الذي يتوافق مع قدراته وميوله يمثل أحد أهم مفاتيح النجاح، داعيًا إلى تجاوز مفهوم «كليات القمة» التقليدي والاهتمام بالتخصصات التي يحتاج إليها سوق العمل.

سوق العمل يتغير.. والمهارات الرقمية أصبحت ضرورة

وأكد رئيس الأكاديمية أن التحولات التكنولوجية لا تعني بالضرورة اختفاء المهن التقليدية، وإنما تغير طبيعة أدائها، مشيرًا إلى أن الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات والبرمجيات والأمن السيبراني وغيرها من المجالات أصبحت جزءًا أساسيًا من وظائف المستقبل.

كما شدد على ضرورة استمرار الطلاب والخريجين في التعلم والتدريب وعدم الاكتفاء بالحصول على الشهادة الجامعية.

وفي لقاء تلفزيوني خلال أغسطس، تحدث الدكتور محمد صالح هاشم عن مستقبل الوظائف وتأثير الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا على سوق العمل، مؤكدًا أن القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ستلعب دورًا متزايدًا في توفير فرص العمل مستقبلًا.

وأشار إلى أن التكنولوجيا ستؤدي إلى اختفاء أو تراجع بعض الوظائف، لكنها في المقابل ستخلق وظائف جديدة مرتبطة بتحليل البيانات والبرمجيات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني، وهو ما يجعل امتلاك المهارات الرقمية ضرورة وليس مجرد ميزة إضافية.

وفي هذا الإطار، تقدم الأكاديمية أكثر من 150 برنامجًا في مجالات العلوم الإدارية والحاسبات والمعلومات والذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وتحليل البيانات والتسويق الإلكتروني، إلى جانب اللغات والترجمة،



مع برامج متخصصة في إدارة المستشفيات والإدارة الرياضية وإدارة التأمين الطبي والإدارة المحلية وغيرها من التعليم إلى فرص المستقبل

كشفت أنشطة الأكاديمية خلال أغسطس 2026 عن تحرك متواز في أكثر من اتجاه؛ فإلى جانب استمرار الأنشطة الطلابية، شهد الشهر تكثيفًا لطرح البرامج التعليمية واستقبال الطلاب الجدد، وفتح واستمرار القبول في عدد من التخصصات، إلى جانب مشاركة طلاب الأكاديمية في منافسات تقنية، واستعراض رؤية الإدارة بشأن وظائف المستقبل.

ومن أبرز الفعاليات التي شهدها الشهر مشاركة طلاب كلية الحاسبات والمعلومات في مسابقة البرمجة العالمية **ICPC** التي أقيمت بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالإسكندرية في 18 أغسطس، حيث تأهل فريقان من طلاب الأكاديمية إلى نهائي □□□□. ويعكس هذا الحضور توجهًا نحو تحويل دراسة الحاسبات والبرمجيات إلى ممارسة تنافسية تتيح للطلاب اختبار مهاراتهم خارج الإطار الأكاديمي التقليدي.

كما شهد أغسطس استمرار التقديم لبرامج الدراسات العليا بكلية العلوم الإدارية، بالتوازي مع فتح واستمرار القبول في برامج البكالوريوس والليسانس. وشملت الإعلانات تخصصات في الحاسبات وتحليل البيانات والبرمجة وتطوير البرمجيات، وهي تخصصات ترتبط مباشرة بالتحول الرقمي والوظائف التكنولوجية الجديدة.

وفي 17 أغسطس، طرحت الأكاديمية فرصًا للالتحاق بتخصص تحليل البيانات بكلية الحاسبات والمعلومات، مع التركيز على التنقيب في البيانات والإحصاء البرمجي وتصور البيانات، كما أعلنت عن تخصص البرمجة وتطوير البرمجيات، بما يتضمن تطوير تطبيقات الويب والموبايل وهندسة البرمجيات واختبار الأنظمة. (

وفي اتجاه مواز، أعلنت الأكاديمية خلال الشهر استمرار القبول بكلية اللغات والترجمة، بما يفتح أمام الطلاب مسارًا أكاديميًا ومهنيًا في مجال اللغات، في الوقت الذي توفر فيه الأكاديمية أصلًا مسارًا للدراسات العليا في الترجمة باللغة الإنجليزية.

الجودة الدولية.. تطوير البيئة التعليمية والإدارية

وشهدت الأسابيع الأخيرة أيضًا حصول أكاديمية السادات على شهادتي الجودة الدوليتين «9001:2015 □□□» و«**ISO** 21001»، في خطوة تعكس توجهًا نحو تطوير منظومة الإدارة والتعليم والخدمات المقدمة للطلاب والمستفيدين.

وتختص شهادة **ISO** 9001:2015 بنظم إدارة الجودة، بينما ترتبط **ISO** 21001 بأنظمة إدارة المؤسسات التعليمية، وهو ما يعكس توجهًا نحو تطبيق معايير مؤسسية في الإدارة والعملية التعليمية والتحسين المستمر. ووفق البيانات المتاحة، بدأت صلاحية شهادة □□□ 9001:2015 في 27 يوليو 2026 وتستمر حتى 27 يوليو 2029، مع خضوعها لمراجعات المتابعة الدورية.



ولا تتوقف أهمية هذه الخطوة عند الحصول على شهادة اعتماد، وإنما تمتد إلى تحسين الخدمات والعمليات التعليمية والإدارية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على تجربة الطالب والدارس والخريج.

ثلاثة مسارات تعليمية وفرص ممتدة للخريجين

وتتميز الأكاديمية بوجود ثلاث كليات رئيسية في المسارات محل العرض، كلية العلوم الإدارية، وكلية الحاسبات والمعلومات، وكلية اللغات والترجمة، وتقدم هذه الكليات خيارات متنوعة تبدأ من البكالوريوس والليسانس وتمتد إلى الماجستير والدكتوراه والدبلومات وذلك على النحو التالي.

مرحلة البكالوريوس والليسانس

تمنح كلية العلوم الإدارية درجة البكالوريوس من خلال شعبتي اللغة الإنجليزية واللغة العربية.

أ - بكالوريوس العلوم الإدارية - شعبة اللغة الإنجليزية

وتضم ثلاثة تخصصات:

- إدارة الأعمال الدولية **International Business Management**.
- نظم معلومات الأعمال **Business Information Systems (BIS)**.
- المحاسبة والتمويل **Accounting and Finance**.

ب - بكالوريوس العلوم الإدارية - شعبة اللغة العربية

إدارة الأعمال

وتتضمن أربعة مسارات:

- مسار التمويل والاستثمار.
- مسار التسويق والتجارة الإلكترونية.
- مسار إدارة البنوك.
- مسار إدارة المنشآت البترولية والطاقة.

إضافة إلى:

- إدارة الموارد البشرية.
- نظم المعلومات الإدارية.
- الاقتصاد.
- المحاسبة.
- الإدارة العامة والمحلية.
- العلوم الاكتوارية.

ويعكس هذا التنوع اتجاهًا نحو عدم حصر العلوم الإدارية في مفهوم «إدارة الأعمال» بمعناه التقليدي، وإنما تقسيمها إلى تخصصات ومسارات ترتبط بقطاعات اقتصادية ومهنية مختلفة.

كلية الحاسبات والمعلومات.. التخصصات الأكثر ارتباطًا بالتحول الرقمي

تمنح كلية الحاسبات والمعلومات درجة البكالوريوس في مجموعة من التخصصات التكنولوجية، هي:

- علوم الحاسب **Computer Science**.
- نظم المعلومات **Information Systems**.
- هندسة البرمجيات **Software Engineering**.
- الذكاء الاصطناعي **Artificial Intelligence**.
- الأمن السيبراني **Cyber Security**.
- علوم البيانات **Data Science**.

وتبرز أهمية هذه المجموعة في ارتباطها المباشر بالتحول الرقمي والوظائف التكنولوجية الجديدة.

وقد ظهر هذا التوجه بوضوح في أنشطة أغسطس، مع مشاركة طلاب الكلية في مسابقات البرمجة، وطرح تخصصات تحليل البيانات والبرمجة وتطوير البرمجيات للطلاب الراغبين في الالتحاق بالعام الجامعي 2027/2026.



ولا يقتصر الأمر على الجانب الأكاديمي؛ فالتخصصات نفسها تفتح مسارات مختلفة أمام الخريج، من تطوير البرمجيات ونظم المعلومات إلى الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والأمن السيبراني.

كلية اللغات والترجمة.. أربعة مسارات لغوية

تمنح كلية اللغات والترجمة درجة الليسانس في أربعة تخصصات لغوية:

- اللغة الإنجليزية.
- اللغة الصينية.
- اللغة الإسبانية.
- اللغة الروسية.

ويمنح هذا التنوع الطالب فرصة اختيار لغة تتوافق مع اهتماماته وطموحه المهني، مع إمكانية استكمال الدراسة لاحقًا في مجال الترجمة من خلال برامج الدراسات العليا المتاحة بالأكاديمية.

لماذا تمثل الأكاديمية فرصة للخريجين؟

تكشف خريطة البرامج التعليمية والأنشطة التي شهدتها الأكاديمية خلال أغسطس عن نموذج لا يتعامل مع التخرج باعتباره نهاية الرحلة التعليمية، وإنما باعتباره مرحلة يمكن البناء عليها.

فالخريج في العلوم الإدارية يستطيع الانتقال إلى تخصصات دقيقة في التمويل والاستثمار والتسويق والموارد البشرية والمحاسبة والمراجعة ونظم المعلومات والإدارة الصحية والإدارة الرياضية وسلاسل الإمداد واللوجيستيات وغيرها.

وخريج الحاسبات والمعلومات أمام مجموعة من المجالات التي تتصل بصورة مباشرة بالتحول الرقمي، مثل الذكاء الاصطناعي وعلوم البيانات والأمن السيبراني وهندسة البرمجيات ونظم المعلومات.

أما خريج اللغات والترجمة، فيستطيع بناء مسار أكاديمي ومهني يبدأ من دراسة اللغة ثم يمتد إلى الترجمة والدراسات العليا.

وهنا تبرز نقطة مهمة في فلسفة الأكاديمية؛ إذ أكد رئيسها أن الحصول على الشهادة الجامعية وحده لم يعد كافيًا في سوق العمل المتغير، وأن الطالب والخريج بحاجة إلى مواصلة التعلم والتدريب وبناء المهارات.

كما أكد أن الأكاديمية لا تركز على التعليم فقط، وإنما تعمل في التدريب وإعداد القيادات، وتقدم برامج تدريبية للعاملين في المؤسسات الحكومية والخاصة بالتعاون مع الوزارات والمحافظات والنقابات والمؤسسات المختلفة.

وتتسع دائرة الاستفادة من هذه التخصصات لأن المجالات التي تغطيها الأكاديمية ترتبط بقطاعات اقتصادية ومؤسسية متعددة.

فتخصصات الإدارة والتمويل والمحاسبة والموارد البشرية والتسويق يمكن أن ترتبط بمؤسسات الأعمال والبنوك والشركات والقطاع الصحي والمؤسسات الحكومية وغير الهادفة للربح.

أما تخصصات الحاسبات والمعلومات فتتصل بالبرمجيات وتحليل البيانات والأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي ونظم المعلومات، وهي مجالات تتزايد أهميتها مع التحول الرقمي.

وفي مجال اللغات، يمكن أن تمثل دراسة الإنجليزية والصينية والإسبانية والروسية أساسًا لمسارات مهنية متعددة، خاصة عند الجمع بين اللغة ومهارات الترجمة أو الإدارة أو التكنولوجيا.

«الزكاة.. صدقة وقرض حسن»..

كتاب للشرفاء الحمادي يستعيد للمال وظيفته الاجتماعية



لا يتعامل كتاب «الزكاة.. صدقة وقرض حسن» للمفكر العربي الكبير علي محمد الشرفاء الحمادي مع الزكاة بوصفها فريضة مالية تؤدى فحسب، بل يعيد وضعها في قلب سؤال أكبر: كيف يتحول الإيمان إلى عدالة اجتماعية، وكيف يصبح المال وسيلة لحماية المجتمع لا سببًا في انقسامه؟ ومن هذا المنطلق، يقدم الكتاب قراءة تدبرية تستند إلى القرآن، وتبحث في الغاية الاجتماعية للزكاة وقدرتها على تضييق الفجوة بين الغني والفقير وصون أمن المجتمع.

القاهرة – مركز العرب

والكتاب معني بالكيف لا الكم، وبالرسالة المكثفة لا الحشو اللفظي؛ لذا صدر في ست وخمسين صفحة من القطع المتوسط عن مؤسسة رسالة السلام في القاهرة، وطبع بعدة لغات أجنبية إلى جانب العربية لنشر هذه الرؤية التجديدية على نطاق عالمي، موزعًا مادته بين مقدمة وخاتمة وسبعة عناوين داخلية.

تحت عنوان «الزكاة صمام أمان الأوطان»، يطرح المؤلف هذه الفريضة باعتبارها شراكة بين مَنْ يملك ومَنْ يحتاج؛ فالمال في رؤيته أمانة استخلف الله الإنسان عليها، ومن ثم يصبح الغني وسيلة لإيصال حق المحتاج، مستندًا إلى قوله تعالى: «وَآتُوهُم مِّن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ» (النور: 33)، وقوله: «وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ» (الحديد: 7)؛ ليؤكد أن التكافل ليس عملًا هامشيًا، بل ضمانة أساسية لسلامة الأوطان.

وفي ظل العنوان الثاني «الزكاة إصلاح للنفس وتطهير للمال»، ينتقل الكتاب من الاقتصاد إلى الإنسان؛ فالزكاة تهذب النفس وتقاوم الشح والأنانية، مستحضرًا قوله تعالى: «فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ وَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا وَأَنفِقُوا خَيْرًا لِّأَنفُسِكُمْ ۗ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ» (التغابن: 16)، كما يلفت إلى اقتران الصلاة بالزكاة في آيات كثيرة، ومنها: «وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ» (البقرة: 43).

أما العنوان الثالث، «نسبة مال الزكاة وفق التشريع الإلهي»، فيقدم أكثر أطروحات الكتاب إثارة للنقاش؛ إذ لا يقبل المؤلف نسبة اثنين ونصف بالمئة المتداولة، ويرى أن القرآن يشير إلى الخمس، أي عشرين بالمئة من صافي الأرباح والمكاسب، من دون ربطه بمدة زمنية، مستندًا إلى قوله تعالى: «وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ...» (الأنفال: 41). وهذه رؤية اجتهادية مركزية في الكتاب تستهدف تحقيق المقصد الاجتماعي للزكاة وسد الفجوة بين الطبقات.



وفي فضاء العنوان الرابع، «لمن تصرف الزكاة»، يحدد الباحث دائرة المستحقين مستندًا إلى قوله تعالى: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ» (التوبة: 60)، وجاء العنوان الخامس، «مصادر الصدقة»، ليناقش الموارد، سواءً المال النقدي أو الزراعة والصناعة، أو الأنعام والتجارة وغيرها، ويربطها بصافي المكسب بعد حسم المصروفات.

ثم يأتي العنوان السادس، «الفئات المستحقة للصدقة / الزكاة»، ليؤكد من خلاله الشرفاء الحمادي أن الإنفاق يمثل «قرضًا حسنًا» من الإنسان إلى الله سبحانه وتعالى، مصداقًا لقوله: «مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً» (البقرة: 245)، وصولًا إلى العنوان السابع، «مؤسسة الزكاة»، وهو مقترح لكيان تنموي لا تقتصر مهمته على جمع الأموال، بل تمتد إلى الرقابة، والمحاسبة، وتوجيه الموارد نحو مصارف غير تقليدية؛ كالمنح الدراسية، وقروض بلا فوائد للمشروعات الصغيرة، وتأمين الرعاية الصحية، وبناء المدارس ودور الأيتام، فضلًا عن توفير المساكن للفئات محدودة الدخل، وغيرها من الأنشطة ذات الأثر الاجتماعي والتنموي المستدام.

ويكشف ترتيب العناوين عن محاولة لبناء الفكرة من تعريف وظيفة الزكاة إلى تطبيقاتها: أثرها في النفس والمال، وتحديد النسبة، والمستحقين، ومصادر المال، وآلية تنظيمه. وفي مقدمة الكتاب، يستشهد الشرفاء الحمادي بسورة الليل، مستخلصًا منها معنى الاختبار بين البذل والإمساك، ويرى أن التكافل يبدأ من قرار الفرد قبل أن يتحول إلى نظام اجتماعي؛ مؤكدًا أن «الزكاة هي خَلْق شراكة بين الفقير والغني للمحافظة على سلامة المجتمع وأمنه».

وتزداد أهمية هذا التصور حين يربط المؤلف بين عدالة توزيع المال وانخفاض التوتر الاجتماعي؛ فحين يجد المحتاج ما يسد حاجته، يتراجع الفقر بوصفه وقودًا للحقد والحسد والجريمة. ومن هنا، لا يقدم الكتاب الزكاة كإعانة مؤقتة، وإنما كآلية لبناء العلاقة بين أفراد المجتمع على أساس المشاركة والمسؤولية؛ وهي النقلة التي تمنح العمل بعده الإصلاحي، وتجعل السؤال عن الزكاة سؤالًا عن المجتمع ككل.

وفي الخاتمة، يعود الكتاب إلى أصل المسألة: المال اختبار أخلاقي، والإنفاق فعل إيمان ومسؤولية. وهنا تتضح قيمة الكتاب في نقله الزكاة من الشعيرة الفردية إلى فضاء بناء الأوطان، ومن الحساب المجرد إلى سؤال العدالة والرحمة.

علي الشرفاء الحمادي.. تجربة تتجاوز الكتاب

تتصل هذه الرؤية بمسار فكري وعملي طويل لعلي محمد الشرفاء الحمادي، الذي جمع بين تجربة رجل الدولة واهتمام المثقف بسؤال الإصلاح؛ وقد تولى منصب مدير ديوان الرئيس المؤسس، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، بين عامي 1973 و1995، في مرحلة تأسيسية من تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة، وأسهمت هذه التجربة في تشكيل تصور يرى التنمية والاستقرار مرتبطين بالإنسان والعدل.

وفي مشروعه الفكري، يميز الشرفاء الحمادي بين الخطاب الإلهي والاجتهاد البشري، ويجعل القرآن مرجعية لمراجعة المقولات والتفسيرات، من دون رفض التراث أو إلغاء قيمته التاريخية؛ ومن هنا، تأتي دعوته إلى تحرير الوعي من الخلط بين الوحي والفهم البشري، وإعادة وصل المسلم بالنص القرآني ومقاصده: العدل، والرحمة، وكرامة الإنسان، وحرية الاختيار.

وفي هذا السياق، يأتي كتاب «الزكاة.. صدقة وقرض حسن» حلقة من مشروع إصلاحي أكبر، يريد للدين أن يكون قوة للبناء والتكافل والسلام الاجتماعي. ولا ينفصل هذا المنهج عن نظرته إلى الدين باعتباره مصدرًا للأخلاق والعمران، لا أداة للصراع أو الإقصاء. ولذلك يسعى إلى استعادة المعنى الإنساني للخطاب القرآني، مع إبقاء الاجتهاد البشري مفتوحًا للمراجعة. ومن هذه الزاوية، تبدو الزكاة عنده أكثر من حكم مالي؛ إنها اختبار حقيقي للضمير، ومقياس لقدرة المجتمع على تحويل القيم إلى ممارسة ملموسة.

مركز العرب ودار العرب للنشر ..

تهنئان محمود النشيط وأحمد فضل شبلول بجائزتي الإعلام السياحي والدولة التقديرية



في عام حافل بالإنجازات التي تعكس اتساع المساحة التي يتحرك فيها مشروع مركز العرب للأبحاث والدراسات ودار مركز العرب للنشر، تحتفي المؤسستان بتكريم اثنين من الأسماء المرتبطة بهما؛ الإعلامي والكاتب البحريني محمود النشيط، رئيس وحدة الدراسات السياحية بالمركز، بعد فوزه بجائزة لجنة التحكيم الخاصة للأعمال الصحفية السياحية المتخصصة ضمن جوائز الإعلام السياحي العربي لعام 2026، والشاعر والروائي والناقد الدكتور أحمد فضل شبلول، أحد كتاب دار مركز العرب للنشر، بعد حصوله على جائزة الدولة التقديرية في الآداب لعام 2026.

النشيط يحوز جائزة الإعلام السياحي العربي

وتتقدم إدارة مركز العرب للأبحاث والدراسات ودار مركز العرب للنشر بخالص التهنئة إلى محمود النشيط، تقديرًا لهذا الإنجاز الـذي يضاف إلى مسيرته في الإعلام السياحي، ويعكس قيمة الإسهامات الصحفية المتخصصة التي قدمها عبر السنوات. وقد جاء حصوله على جائزة لجنة التحكيم الخاصة تقديرًا لما قدمه من أعمال صحفية تناولت قضايا السياحة العربية ومستقبل صناعة السياحة، والمقومات الثقافية والتراثية للوجهات العربية، فضلًا عن دور الإعلام في التعريف بالمقاصد السياحية وتعزيز حضورها وصورتها الذهنية.

ويمثل تكريم النشيط أهمية خاصة بالنسبة إلى مركز العرب، باعتباره رئيس وحدة الدراسات السياحية بالمركز، وهي الوحدة التي تسعى إلى تناول السياحة باعتبارها قضية تتجاوز الترويج للمقاصد والوجهات إلى ارتباطها بالاقتصاد والتنمية والثقافة والتراث وصناعة الصورة الذهنية للدول والمجتمعات. ومن هذا المنطلق، تأتي كتاباته المنشورة عبر المركز لتجمع بين المعالجة الصحفية والاهتمام البحثي، وتقدم للقارئ رؤية أوسع للتحولات التي يشهدها قطاع السياحة عربيًا، والفرص التي يمكن أن يتيحها الإعلام المتخصص في دعم هذه الصناعة.

ويعتز مركز العرب بهذا التكريم الذي لا يخص كاتبًا أو إعلاميًا فحسب، وإنما يمثل كذلك تقديرًا للمحتوى المتخصص الذي حرص المركز على إتاحته، وإيمانًا بأهمية أن تتجاور الصحافة مع البحث والتحليل، وأن تمتد وظيفة الإعلام من نقل الخبر إلى تفسير الظواهر وصناعة الوعي بالقضايا التي تمس حياة المجتمعات ومستقبلها.

أحمد فضل شبلول.. تتويج لمسيرة أدبية ممتدة

وبالموازاة مع هذا الإنجاز، تحتفي دار مركز العرب للنشر بالدكتور أحمد فضل شبلول، أحد كتابها، بمناسبة حصوله على جائزة الدولة التقديرية في الآداب لعام 2026، وهي واحـدة من أرفع صور التكريم الرسمي للمبدعين في مصر، وجاءت تتويجًا لمسيرة أدبية وثقافية طويلة امتدت لنحو خمسة عقود، وأثمرت عشرات الكتب في الشعر والرواية وأدب الأطفال وأدب الرحلات والدراسات الأدبية والنقدية والمعجمية.

ولم تكن جائزة الدولة التقديرية محطة منفصلة في مسيرة شبلول، فقد سبق أن حصل على جائزة الدولة التشجيعية في الآداب عام 2007، ثم جائزة الدولة للتفوق في الآداب عام 2019، لتأتي الجائزة الأخيرة بوصفها تتويجًا لمسار متراكم من الإبـداع والعمل الثقافي. وتكتسب الجائزة أهمية إضافية بالنظر إلى تنوع تجربة شبلول، الذي لم يحصر مشروعه في جنس أدبي واحد، وإنما تنقل بين الشعر والرواية والنقد



وأدب الطفل وأدب الرحلات والبحث في اللغة والتراث ومن بين الأعمال التي تبرز هذا التنوع تأتي روايته «المقبرة 55»، الصادرة عن دار مركز العرب للنشر، والتي تكشف جانبًا مهمًا من قدرة شبلول على الجمع بين المعرفة التاريخية والمخيلة الروائية. فالرواية لا تقدم مصر القديمة باعتبارها مجرد زمن مضى، ولا تتعامل مع التاريخ بوصفه مادة جامدة تنتظر من يعيد سردها، وإنما تعيد بناءه من خلال رؤية تخييلية تنقل القارئ إلى عالم أخناتون وتوت عنخ آمون وتل العمارنة، وتفتح في الوقت نفسه أسئلة تتجاوز حدود التاريخ إلى قضايا الإنسان والذاكرة والموت والخلود.

وتبدأ الرواية من مفارقة سردية لافتة؛ ذرة تراب تنفصل عن حجر كريم في العالم الحديث، ثم تجد طريقها إلى مصر القديمة، حيث تصبح شاهدة على زمن أخناتون وتحولاته السياسية والفكرية والدينية، بينما يظهر شعاع الشمس بوصفه شاهدًا آخر على ذلك العالم. ومن خلال هذه الرؤية غير التقليدية، يمنح شبلول الأشياء الصامتة حق الكلام، ويحول ذرة التراب والشعاع والمقبرة والنقوش إلى عناصر فاعلة في صناعة الحكاية.

ولا تقف «المقبرة 55» عند حدود سيرة أخناتون، وإنما تستعيد جانبًا واسعًا من الحياة المصرية القديمة؛ من المعتقدات والطقوس إلى الطعام والملابس والزينة والحرف والأسواق والمقابر والجنائز، لتقدم التاريخ من مستوى الحياة اليومية، لا من خلال الملوك والحروب وحدهم. وفي قلب الرواية يظهر سؤال يبدو قديمًا بقدر الحضارة المصرية، لكنه يكتسب راهنية شديدة في عصر التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي: كيف يستطيع الإنسان أن يقاوم النسيان؟ وهل يمكن أن يبقى الإنسان حاضرًا بعد رحيله إذا ظل اسمه وأثره وذكراه؟

وهنا تلتقي مصر القديمة بالعالم الحديث داخل الرواية؛ ففكرة نسخ الوعي والبحث العلمي في العالم المعاصر تقف في مواجهة المحاولات القديمة لحفظ الجسد والاسم والذاكرة. وبين المقبرة الفرعونية والتكنولوجيا الحديثة، يبدو أن الإنسان، رغم اختلاف أدواته، لا يزال يبحث عن الإجابة نفسها: كيف يمكن أن ينتصر على الفناء؟

ومن هذه الزاوية، تمثل «المقبرة 55» نموذجًا لطبيعة تجربة شبلول؛ فهو لا يستعيد التاريخ لمجرد استعادته، وإنما يحوله إلى سؤال معاصر، ولا يستخدم المعرفة بوصفها غاية نهائية، بل يجعلها مادة لبناء عالم روائي قادر على إثارة الخيال والتفكير في الوقت نفسه.

وتزداد أهمية الرواية في ضوء المسيرة الأدبية لصاحبها؛ إذ تأتي ضمن تجربة تجاوزت عشرات الكتب، وامتدت إلى أجناس متعددة، بما يؤكد أن حصول شبلول على جائزة الدولة التقديرية لم يكن احتفاءً بعمل منفرد، وإنما تقديرًا لتراكم إبداعي وثقافي طويل.

كتاب ومبدعون.. ورسالة واحدة

وترى إدارة مركز العرب للأبحاث والدراسات ودار مركز العرب للنشر أن الاحتفاء بالنشيط وشبلول يجسد جانبًا من فلسفة المؤسسة في دعم المعرفة والإبداع؛ فالمشروع لا يقتصر على إصدار الكتب أو نشر الدراسات، وإنما يسعى إلى توفير مساحة تلتقي فيها الخبرة البحثية بالصحافة والثقافة والأدب، وإلى دعم الكتاب الذين يمتلكون ما يضيفونه إلى المشهد العربي.

«تعايش وحماية رقمية وسيرة ذاتية»..

تعرف على أحدث إصدارات دار مركز العرب للنشر



القاهرة- رضا عبد العزيز - عبد الغني دياب - منة خضر

صدر حديثا عن دار مركز العرب للنشر «العرب بوك" عدد من المؤلفات البحثية والأدبية، التي تشتبك مع الواقع العربي والمصري، وترصد واقعه وتحدياته، ومن أبرز هذه الإصدارات كتاب السلام يصنع التعايش، للكاتب والباحث محمد فتحي الشريف، وكتاب الوعي التكنولوجي في المجتمع الرقمي لمؤلفه الباحث الدكتور محمد محسن رمضان، وكتاب حية خليفة وهي من تأليف الباحث محمد فتحي الشريف والكاتب الصحفي رضا عبد العزيز محمد.

وتزامنا مع العدد السادس والخمسين من مجلة العرب للأبحاث والدراسات الصادر عن شهر سبتمبر، تفرد المجلة هذه القراءة للإصدارات الثلاث وذلك على النحو التالي:

السلام يصنع التعايش - مقاربة فكرية في مشروع الشرفاء الحمادي

يعد «كتاب السلام يصنع التعايش - مقاربة فكرية في مشروع الشرفاء الحمادي» واحدا من المؤلفات التي أنتجتها الدار خلال عام 2026، إذ أنه ليس كتابًا عن السلام بوصفه شعارًا، ولا عن التعايش باعتباره مجاملة أخلاقية؛ بل هو بحث يضع إصبعه على سؤال بالغ الحساسية: كيف يرى الإنسان المختلف عنه، وكيف تتحول هذه الصورة الذهنية إلى علاقةٍ منفتحة أو إلى خصومةٍ وإقصاء؟ ومن هنا يأتي الكتاب بوصفه مشروعًا بحثيًا ممتدًا من عدة كتب، يختار كل منها زاوية من زوايا المشروع الفكري لعلي محمد الشرفاء الحمادي، بينما يركز الكتاب الذي بين أيدينا على إشكالية التعايش الإنساني ورؤية الآخر في الفكر الإسلامي المعاصر - دراسة نقدية في ضوء فكر علي محمد الشرفاء الحمادي

الفكرة المركزية للكتاب

ينطلق المؤلف من فكرة مركزية: التعايش ليس ترفًا فكريًا ولا ترتيبًا سياسيًا مؤقتًا، بل شرط من شروط العمران الإنساني؛ فالحضارة نفسها ولدت حين تعلم الإنسان أن يعيش مع المختلف، وأن يحول التنوع من وقود للصراع إلى مساحة للتعارف والتعاون والإبداع. لكن التعايش لا يبدأ من القوانين وحدها، وإنما من الوعي؛ لأن صورة الآخر في العقل تسبق العلاقة معه في الواقع. فإذا عُدّ المختلف إنسانًا كامل الكرامة والحقوق، أمكن بناء الشراكة، أما إذا اختُزل إلى تهديد أو خصم، فإن الصراع يكون قد بدأ قبل

المواجهة.
وتزداد قيمة الكتاب الآن لأن العالم، رغم تقارب المسافات، يعيش اتساعًا في الاستقطاب والكراهية والانغلاق، فيما تضاعف المنصات الرقمية سرعة انتشار الصور النمطية والخطابات المتشنجة. لذلك لا يقدم الكتاب مرافعة دفاعية عن الإسلام، ولا اتهامًا له بأزمات صنعها التاريخ والسياسة والقراءات البشرية؛ بل يبحث عن المسافة بين القيم القرآنية وممارسات الواقع، ويختبر إمكانات استعادة المعنى الإنساني للرسالة. وفي قلب هذه الرؤية يأتي الشرفاء الحمادي باعتباره نموذجًا فكريًا يرى أن الأزمة ليست في النص القرآني، وإنما في الفهم والقراءة والتوظيف، وأن استعادة الرحمة والعدل والحرية وكرامة الإنسان يمكن أن تعيد بناء العلاقة مع الآخر.
ويكتسب الكتاب بعدًا آخر من منهجه؛ فهو لا يكتفي بإدانة الكراهية، بل يسأل عن البنى التي تنتجها: الخطاب، والتعليم، والمؤسسة، والإعلام، والذاكرة التاريخية. ومن ثم يتحرك من التشخيص إلى البناء، ومن النقد إلى اقتراح أفق ممكن. وفي رؤية الشرفاء الحمادي، لا يتوقف السلام عند غياب الحرب؛ فالسلام الإيجابي يبدأ حين يشعر الإنسان بأن حقه مصون، وكرامته معترف بها، وصوته مسموع. ويأتي الإحسان هنا درجة أرقى من الإنصاف، لأنه يحول التعايش من التزام قانوني إلى علاقة إنسانية دافئة، ترى في الاختلاف غنى يستحق الاحتفاء، لا خطرًا يستدعي الحذر.

لمن نرشح الكتاب

إنه كتاب للباحث والقارئ العام معًا؛ يفتح أسئلة الدين والإنسان والدولة والهوية والإعلام والتعليم، ويترك القارئ أمام خلاصة بسيطة وعميقة: لا يكفي أن نمنع الصراع، بل ينبغي أن نبني أسباب العيش المشترك، وأن ننتقل من قبول الاختلاف على مضض إلى رؤيته مصدرًا للثراء. والكتاب، في جوهره، دعوة إلى الفهم قبل الحكم، وإلى بناء الجسور بدل تشييد الجدران، وإلى سلام لا يخفي المظالم بل يؤسس للعدل والاحترام المتبادل.
الكتاب يقع في مئتين وتسعين صفحة من القطع الكبير. وسعر الكتاب: 250 جنيهًا داخل مصر، و10 دولارات أمريكية للبيع خارج مصر.

ماذا يمثل الكتاب للمكتبة العربية

تحتاج المكتبة العربية اليوم إلى كتب لا تكتفي بوصف أزماتنا، بل تملك شجاعة مساءلة جذورها واقتراح طرق للخروج منها. ومن هذه الزاوية يأتي «السلام يصنع التعايش» ليضيف إلى المكتبة العربية دراسة تجمع الفكر الديني بالنقد الثقافي، والمرجعية القرآنية بالسؤال الإنساني، والتجربة التاريخية بأسئلة الدولة والمجتمع والإعلام والتعليم. وتكمن قيمته في أنه لا يطرح التعايش بوصفه شعارًا عابرًا، بل باعتباره مشروعًا لإعادة بناء الوعي وصورة الإنسان عن أخيه الإنسان. وهو بذلك كتابٌ يثري النقاش العربي حول التجديد، والوسطية، والاختلاف، والكرامة، ويمنح القارئ مساحة للتفكير بدل الاكتفاء بالانحياز.
وفائدته عالميًا: حين تعبر الفكرة الحدود.. كتابٌ جديرٌ بالمكتبة الدولية
بعد ترجمته إلى اللغات الأجنبية، يستطيع «السلام يصنع التعايش» أن يدخل المكتبة الدولية من باب شديد الأهمية خاصة في الوقت الراهن: كيف يمكن للبَشر أن يعيشوا معًا رغم اختلاف الدين والهوية والثقافة؟ وهو سؤال لا يخص العالم العربي أو الإسلامي وحده، بل يلامس جوهر التجربة الإنسانية المعاصرة. وتزداد جاذبية الكتاب عالميًا لأنه لا يقدم رؤية صدامية بين الحضارات، ولا يضع التجربة الإسلامية والغربية في مباراة انتصار وهزيمة، بل يبحث عما يمكن أن يتعلمه كل نموذج من الآخر. كما يفتح ملف الإسلاموفوبيا، والاستقطاب الرقمي، والهوية، والتعليم، والإعلام؛ وهي قضايا تتجاوز الجغرافيا لتصبح أسئلة كونية عن مستقبل التعددية والشراكة الإنسانية.

الشرفاء الحمادي:
حين يصير الفكر مشروعًا للإنسان

يستلهم الكتاب أفكاره من أطروحات علي محمد الشرفاء الحمادي، والحمادي لمن لا يعرفه ليس مفكرًا نشأ بعيدًا عن حركة الدولة والمجتمع، ولا رجلًا يكتب عن الحياة من برج عاجي؛ إنه نموذج يجمع تجربة رجل الدولة بوعي المفكر، وحرارة الإيمان بصرامة العقل النقدي. نشأ في الإمارات العربية المتحدة في مرحلة شهدت تحولًا تاريخيًا من بساطة البيئة الخليجية إلى بناء دولة حديثة منفتحة، ثم تولى مدير ديوان الرئيس المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بين عامي 1973 و1995، فعاش من الداخل تجربة سياسية وإنسانية كان فيها الاعتدال والانفتاح والتوازن عناصر أساسية في بناء الدولة.
ومن هذه التجربة تبلورت رؤيته التي لا تفصل الدين عن العمران، ولا الإيمان عن الحرية، ولا الرسالة عن كرامة الإنسان. يقوم منهجه على مركزية القرآن، وجعل الإنسان غاية الرسالة، والتمييز بين الوحي الإلهي والاجتهاد البشري، وقراءة التاريخ دون الوقوع في أسره. وهو منهج يجمع التأصيل القرآني بالبعد الإنساني، والوضوح الفكري بالشجاعة الأخلاقية، والنقد بالبناء. لذلك لا ينظر إلى التعايش بوصفه هدنة بين المختلفين، بل بوصفه اعترافًا أصيلًا بإنسانية الآخر وحقه في الوجود والاختلاف والمشاركة.

المؤلف والمفكر

محمد فتحي الشريف أسس مركز العرب للأبحاث والدراسات والنشر والتدريب، بعد مسيرة حافلة في الصحافة المصرية والعربية، من أبرز محطاتها "الحياة اللندنية" والمركز الإعلامي للمندوبية الليبية في القاهرة، التابعة للبرلمان الليبي، وعدة صحف ومواقع ليبية وعربية. وفي قلب هذه المسيرة ظل الإيمان الراسخ بالإسلام السمح الوسطي، وبوحدة المصير العربي، وبأن المعرفة لا ينبغي أن تكون جزرًا منفصلة، بل جسورًا بين الإنسان وقضاياه الكبرى.
ومن هنا يبدو لقاؤه بعلي محمد الشرفاء الحمادي لقاءً طبيعيًا ومنطقيًا: صحافيٌ يبحث وراء الخبر عن جذور الفكرة، ومفكرٌ يبحث وراء الفكرة عن أثرها في الإنسان والمجتمع. وفي «السلام يصنع التعايش» يتحول هذا التقاطع إلى عمل بحثي يقرأ مشروع الشرفاء الحمادي قراءة تحليلية، بعيدًا عن التبجيل العاطفي أو الاختزال المجحف، كما يؤكد الكتاب نفسه.

كلمات تبقى بعد إغلاق الكتاب

في قلب كتاب «السلام يصنع التعايش» للكاتب محمد فتحي الشريف، الصادر عن مركز العرب للأبحاث والدراسات عام 2026، تتبلور مجموعة من الأفكار التي تمنح الكتاب مفتاحًا لقراءته وتكشف عن جوهر رسالته. فالتعايش، كما يقدمه الكتاب، ليس مجرد فضيلة أخلاقية أو ...لوكًا

مطلوبًا في العلاقات بين الأفراد والجماعات، وإنما شرط أساسي لاستمرار العمران الإنساني واستقرار المجتمعات. ومن هنا تتصل صورة الآخر في الوعي بصورة العلاقة معه في الواقع؛ فإذا جرى النظر إليه باعتباره شريكًا في الإنسانية، أصبح الاختلاف مجالًا للتعارف والتكامل، لا سببًا للإقصاء والصراع. فالاختلاف ليس خللًا ينبغي محوه، بل سنة من سنن الوجود، والتعايش الحقيقي لا يقوم على أن يتشابه البشر، وإنما على أن يعترف بعضهم ببعض، رغم تنوعهم، شركاء في وطن واحد وإنسانية واحدة.

ويعيد الكتاب كذلك ترتيب العلاقة بين النص والفهم والتراث، فيؤكد أن القرآن هو المنبع الأعلى، بينما يظل الفهم البشري للنص اجتهادًا قابلًا للمراجعة والتطوير، وأن التراث يمثل خبرة حضارية جديرة بالقراءة والاستفادة، لكنه لا ينبغي أن يتحول إلى قيد يحاصر الحاضر أو يصادر المستقبل. وفي هذا السياق، لا يُفهم السلام باعتباره مجرد غياب للصراع أو إسكاتًا للخصوم، بل باعتباره عدلًا مصونًا، وكرامة معترفًا بها، وصوتًا قادرًا على أن يُسمع. أما الإحسان، فيمنح التعايش بعدًا أكثر إنسانية، فينقله من مجرد التزام قانوني إلى علاقة تقوم على الدفء والرحمة. ولأن مواجهة التطرف لا تنجح بالأفكار المجردة وحدها، يلفت الكتاب إلى ضرورة وجود مؤسسات تحمل هذه الأفكار إلى المجتمع وتحولها من خطاب نظري إلى ممارسة قادرة على بناء وعي جديد بالإنسان والاختلاف والسلام. رحلة سريعة بين فصول الكتاب وصفحاته المختارة.

رحلة فكرية مكونة من 10 فصول

في رحلة تحليلية من عشرة فصول، يتتبع الكتاب جذور الأزمة، فيفحص الخطاب الديني البشري وكيف أسهمت بعض قراءاته في تشويه مفهوم التعايش القرآني، ثم يعود إلى النص القرآني لتأصيل قيم العدل والرحمة والحرية والكرامة والتعارف. وينتقل إلى التجربة الإسلامية التاريخية، من صحيفة المدينة إلى فكرة الشراكة الحضارية، ثم يتوقف عند مشروع "رسالة السلام العالمية" بوصفه انتقالًا من الفكرة إلى المؤسسة والمشروع الحضاري. ويخصص مساحة مركزية لفكر الشرفاء الحمادي، مركزًا على الإنسان والكرامة، وعلى التمييز بين الوحي الإلهي والاجتهاد البشري، وعلى قراءة التراث بوعي تاريخي لا يستسلم لأسره.

ولا يكتفي الكتاب بالنموذج الإسلامي؛ إذ يفتح نافذة نقدية على التجربة الغربية في إدارة التنوع، مستفيدًا من مكاسبها ومتوقفًا عند حدودها، ثم يذهب إلى قلب الحاضر: الإعلام والعولمة الرقمية، والخوارزميات، وفقاعات الاستقطاب، وصناعة الكراهية، وأزمة الهوية، والحاجة إلى خطاب جديد للمواطنة الرقمية والشراكة الإنسانية. كما يناقش مسؤولية المؤسسات الدينية والمناهج التعليمية في صناعة صورة الآخر، وضرورة الانتقال من التلقين إلى التفكير، ومن حراسة الهوية إلى بناء الإنسان الشريك.

الوعي التكنولوجي في المجتمع الرقمي

يأتي كتاب "الوعي التكنولوجي في المجتمع الرقمي.. استراتيجيات تأمين الأجهزة والأنظمة والبرمجيات، للباحث محمد محسن رمضان كأحد أبرز إصدارات الدار والذي يشتبك مع قضية مجتمعية معقدة تتمثل في حماية البيانات، ففي زمن غدت فيه "البيانات هي النفط الجديد"، لم يعد التهديد التقني مجرد فيروس عابر يُعطل نظام التشغيل، بل أضحى استيلاءً صامتًا على الهوية والخصوصية، ويأتي الكتاب ليطرح مأزق الإنسان المعاصر بين شهوة التواصل المطلق وضرورة الأمان المفقود، موازناً بين التحليل الفلسفي للبيئة الرقمية والإرشادات التقنية الصارمة.

وهم الخصوصية في المشهد المفتوح

يستهل الكتاب طروحاته بمساءلة أحد أكثر الأوهام انتشارًا في العصر الحديث: القناعة الزائفة لدى الفرد العادي بأنه "ليس مهمًا بدرجة كافية لِيُخترق"، أو أنه "لا يملك ما يخفيه". من هذا المنطلق، يفكك المؤلف الحاذق في هذا العمل الفارق المفاهيمي الجوهري بين الأمان (***Security***) كمنظومة تقنية مانعة للثغرات، وبين الخصوصية (***Privacy***) كحق إنساني أصيل في حجب المجال الشخصي عن أعين الشركات والمترصدين.

ويقول المؤلف إن التساهل في تحديث البرمجيات أو الاعتماد على الأجهزة الذكية القديمة ليس مجرد إهمال تقني، بل هو ثغرة مشرعة أمام هجمات الفدية والتصيد المحتال. يُشير العرض إلى أن الخطر الأكبر لا يكمن فقط في سرقة الرصيد البنكي، بل في تحويل سلوك المستخدم اليومي إلى بضعة قابلة للتحليل والبيع في أسواق البيانات المظلمة، مشيرا إلى أن الخطر الأكبر في العصر الرقمي لا يكمن في سرقة بياناتك، بل في إعادة تشكيل وعيك بناءً على ما تتركه من أثر صامت على الشبكة."

العتاد واللغة: تشريح البنية الذكية

في فصله الثاني، ينقلنا الكتاب من المعايير السلوكية إلى العمق التقني، فيبسط مفاهيم العتاد (***Hardware***) كالبرمجيات الأساسية ومُعالج النظام وذاكرته، وصولاً إلى نظام الإقلاع (***BIOS***)، ويوضح العمل كيف تتحدث الآلة بلغة ثنائية صارمة (0 و 1)، مستعرضًا الفارق البنائي بين البرمجيات مفتوحة المصدر (***Open Source***) التي توفر الشفافية والأمان الجمعي، والبرمجيات الاحتكارية المغلقة.

كما يلقي الضوء على التشفير بوصفه الحصن الأخير، مُشرحًا خوارزميات التشفير المعقدة (مثل ***SHA***-256) وبروتوكولات النقل الآمن (***HTTPS***)، مع تبيان أهمية التشفير التام بين الطرفين (***End-to-End Encryption***) لمنع التنصت على الشبكات.

الهوية الرقمية والبصمة غير الممحاة

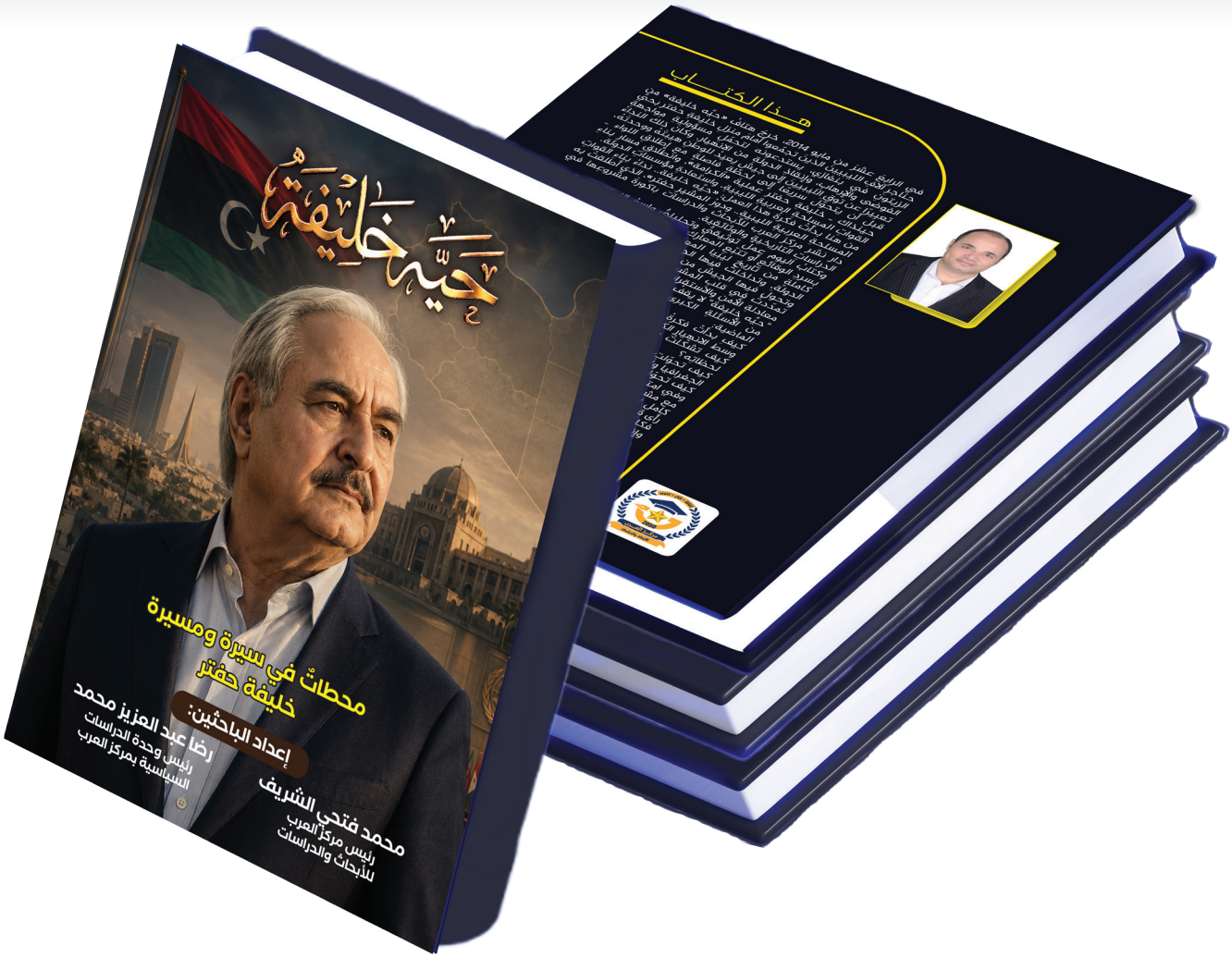
ينتقل العرض في الفصل الثالث إلى نقد العقد الاجتماعي الرقمي الحالي. يتطرق الكتاب إلى الشروط والسياسات المعقدة التي يوافق عليها المستخدمون بضغطة زر، والتي تمنح المنصات الكبرى حقوقًا موسعة لاستغلال المحتوى الشخصي وتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي عليه.

ويحذر الكتاب من خطورة "البصمة الرقمية" (***Digital Footprint***)؛ فكل صورة، تعليق، أو إعجاب يترك أثرًا دائمًا يُستغل في الهندسة الاجتماعية (***Social Engineering***) أو التتبع الإعلاني الدقيق، مما يجعل الوعي النقدي خط الدفاع الأول قبل تثبيت أي أداة حماية.

خريطة طريق نحو السيادة الرقمية

لا يكتفي الكتاب بالتحذير والتسليط على المخاطر، بل يخصص فصوله اللاحقة لتقديم منهج عملي ودليل حماية متكامل من خلال

• حماية الأجهزة وأنظمة التشغيل: التوصية بالتخلي عن حسابات المسؤول المباشرة واستخدام الحسابات المحلية، مع تفعيل تشفير القرص الصلب (***BitLocker***) والاستعانة



بحوائط الصد (*Firewalls*) ومراقب المنافذ (*Ports*).

• البيئة الذكية للهواتف: ضرورة المراجعة الدورية لجدول الأذونات، وتجنب فك حماية الأجهزة (*Root / Jailbreak*) التي تسقط طبقات الأمان المدمجة.

• إدارة الهوية السريّة: اعتماد برامج إدارة كلمات المرور (*Password Managers*) لإنشاء مفاتيح معقدة وفريدة، مع فرض تفعيل المصادقة الثنائية (*2FA*) عبر تطبيقات التوليد المباشر بدلاً من الرسائل النصية القصيرة المهددة بالاختطاف.

الوعي كطريقة حياة

وختاما يمكن القول إن كتاب "الوعي التكنولوجي" نجح في نزع المعرفة السيبرانية من أبراج المتخصصين العاجية ليضعها في يد المستخدم العادي، فالأمان الرقمي ليس حالة نهائية نصل إليها ونطمئن، بل هو سلوك يومي وثقافة مستمرة تجمع بين الحذر الذكي والاستخدام الواعي للتكنولوجيا.

نبذة عن المؤلف

يُعد الدكتور محمد محسن رمضان خبيرًا ومستشارًا في مجالات الأمن السيبراني ومكافحة الجرائم الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي. يشغل د. محمد محسن موقع رئيس وحدة دراسات الذكاء الاصطناعي بمركز العرب للأبحاث والدراسات، وله مشاركات متعددة في وسائل الإعلام المقروءة والمرئية للتوعية بمخاطر الأمن السيبراني وحماية البيانات، فضلاً عن أبحاثه ومقالاته التخصصية التي تركز على تقنيات الذكاء الاصطناعي، حوكمة البيانات، والتحول الرقمي.

حي خليفة.. نداء القائد وبناء المؤسسة

عطفا على ما سبق يأتي كتاب "حيّه خليفة.. محطات في سيرة ومسيرة خليفة بلقاسم حفتر" وهو عبارة عن دراسة توثيقية تحليلية معمقة تتعقب مسار ليبيا من لحظة تآكل الدولة وصعود الميليشيات والتنظيمات المتطرفة، إلى محاولة استعادة الأمن وبناء المؤسسة العسكرية واسترداد السيادة. أعدها الباحثان محمد فتحي الشريف ورضا عبد العزيز محمد، ويضعان في مركز الحكاية هتاف «حيّه خليفة» الذي خرج من بنغازي في لحظة اختناق، ثم تحول، في قراءة الكتاب، من نداء استغاثة إلى شرارة لمسار سياسي وعسكري ومؤسسي أوسع. ولا يكتفي الكتاب بسرد المعارك؛ بل يربط الميدان بالشرعية، والإعلام، والسياسة، والتنمية، والتكوين الإنساني لقائد ارتبط اسمه بمشروع إعادة بناء القوات المسلحة العربية الليبية.

سؤال عربي أوسع

تكمن أهمية الكتاب اليوم في أنه يضع التجربة الليبية داخل سؤال عربي أوسع: ماذا يحدث حين يصبح السلاح خارج الدولة سلطةً موازية، وحين تتحول الميليشيات إلى أدوات نفوذ، ويغدو الأمن رهينةً للتجاذب؟ في زمن تتسع فيه خرائط الفوضى، يصبح درس ليبيا شديد الصلة بالمكتبة العربية: لا استقرار دائمًا من دون مؤسسات، ولا سيادة مع تعدد مراكز القوة، ولا تنمية قابلة للحياة من دون أمن يحميها.

والكتاب، بما يجمعه من سرد للوقائع وتحليل للمسارات، يقدم للقارئ مادة لفهم تجربة مركبة، لا مجرد متابعة

لحرب. وهو يراهن على أن الأمن ليس غاية منفصلة، بل جسر إلى الإعمار والحياة الكريمة، وأن استعادة الدولة تبدأ حين يعود القانون فوق السلاح، والمؤسسة فوق الجماعة، والوطن فوق الانقسام.

ومن أبرز ما يلفت في الدراسة أنها لا تفصل بين تحرير المكان وإعادة بناء الإنسان والمؤسسة؛ فبنغازي والهلال النفطي والجفرة ودرنة وفزان ليست محطات عسكرية متجاورة، بل حلقات في تصور واحد للسيادة. ويبرز الكتاب كذلك حضور البعد الإنساني: حماية المدنيين، فتح الطرق، إزالة آثار الحرب، استعادة الخدمات، والمساهمة في تهيئة بيئة تسمح للمدن والواحات باستعادة إيقاع الحياة. كما يتوقف عند دور مجلس النواب، وحرب السرديات، والتدخلات الخارجية، وخطوط التوازن التي صنعتها مرحلة ما بعد طرابلس، ليقول إن معركة الدولة لا تنتهي بانتهاء الرصاص؛ فهناك معركة أخرى أطول نفسًا، عنوانها تثبيت المؤسسات، واستعادة الثقة، وتحويل الأمن إلى قاعدة للتنمية، لا إلى بديل عنها، بثقةٍ وأفقٍ جديدٍ يليق بتضحياتِ الليبيين وأحلامهم.

"حيّه خليفة" كتاب للباحث والقارئ وصانع القرار معًا؛ لأنه يفتح ملفات المعركة، والدولة، والشرعية، والإعلام، والجيش، والتنمية، في سرد واحد متصل. يقع في أربعمائة وأربع وخمسين صفحة من القطع الكبير. وسعر النسخة 500 جنيه داخل مصر، و20 دولارًا أمريكيًا للبيع خارج مصر.

لماذا تحتاج المكتبة العربية لكتاب "حية خليفة"

تحتاج المكتبة العربية إلى كتب لا تكتفي بتسجيل الأحداث، بل تحاول فهم ما وراءها: كيف تتآكل الدولة؟ وكيف يصبح السلاح سلطةً موازية؟ وكيف يمكن لمؤسسة نظامية أن تعيد بناء حضورها وسط الانقسام؟ من هنا تأتي قيمة «حيّه خليفة»؛ فهو يضع التجربة الليبية أمام القارئ العربي بوصفها حالةً سياسية وأمنية ومؤسسية تتجاوز حدود الجغرافيا. وبين بنغازي ودرنة والهلال النفطي والجفرة وفزان وطرابلس، يفتح الكتاب ملفات الإرهاب والميليشيات والشرعية والإعلام وإعادة بناء المؤسسة العسكرية والتنمية.

والأهم أنه يربط الأمن بمعناه الأوسع: حماية الإنسان، وتهيئة المجال للدولة كي تعمل، وللمدينة كي تعود إلى الحياة. لذلك يضيف الكتاب إلى المكتبة العربية شهادةً بحثية عن واحدة من أكثر تجارب المنطقة تعقيدًا، ويمنح القارئ مفاتيح لفهم سؤال عربي أوسع: كيف تستعيد الدولة نفسها حين تتشظى مرجعياتها؟

من ليبيا إلى العالم.. أزمة عربية بلغة دولية

بعد ترجمته إلى اللغات الأجنبية، يمكن لـ «حيّه خليفة» أن يجد مكانه في المكتبات الدولية بوصفه مادةً لفهم واحدة من أكثر أزمات المتوسط وإفريقيا والعالم العربي تركيبًا. فالكتاب لا يتناول ليبيا باعتبارها شأنًا محليًا معزولًا؛ بل يكشف تشابك الإرهاب، والهجرة غير الشرعية، والحدود، والطاقة، والتدخلات الخارجية، والميليشيات، وأزمة الشرعية، وهي ملفات تتقاطع مصالح دول عديدة حولها.

كما يقدم الكتاب للقارئ غير العربي سرديةً واسعة عن تجربة إعادة بناء مؤسسة عسكرية في بيئةٍ شديدة الاضطراب، وعن انتقال الصراع من الميدان إلى الإعلام وصناعة الرواية.

وأيضًا، ترجمته ستمنح الباحثين والجامعات ومراكز الدراسات الأجنبية نافذةً على ليبيا من داخل سرديتها السياسية والمؤسسية، لا عبر التقارير العابرة وحدها؛ بما يجعل الكتاب صالحًا للحوار الأكاديمي والدبلوماسي حول الدولة الوطنية، والأمن الإقليمي، ومستقبل المتوسط وشمال إفريقيا .

خليفة حفتر.. قائدٌ في قلب معركة الدولة

تقدم صفحات «حيّه خليفة» المشير خليفة بلقاسم حفتر بوصفه الشخصية المحورية في مسار إعادة بناء القوات المسلحة العربية الليبية، في لحظةٍ كانت فيها البلاد تعيش انقسامًا حادًا، وتفككًا في المنظومتين الأمنية والعسكرية، وصعودًا متسارعًا للميليشيات والجماعات المتطرفة.

ووفق الحقيقة وكما سرد الكتاب، لم تكن مهمته مجرد قيادة عمليات ميدانية، بل خوض معركة مركبة لإعادة تأسيس مؤسسة عسكرية نظامية وسط تحديات التسليح والتمويل والتدريب والتأهيل.

وتتابع الدراسة دور القوات المسلحة في استعادة الأمن في مساحات واسعة من الشرق والوسط والجنوب، وتأمين الهلال النفطي، ومواجهة التنظيمات المتطرفة وشبكات التهريب والجريمة العابرة للحدود، وبناء علاقات شراكة وتعاون مع المجتمعات المحلية في المناطق كافة، وفق مقاربة تجمع بين القوة النظامية والتفاهم الاجتماعي.

ويبرز الكتاب في هذا السياق إعادة تفعيل المناطق العسكرية وفتح معسكرات التدريب أمام أبناء مكونات الجنوب، بما جعل المؤسسة العسكرية، طرفًا في بناء الحاضنة الوطنية لا مجرد قوة ميدانية.

ولا تتوقف الصورة عند الميدان؛ فالكتاب يربط بين استعادة الأمن وعودة الخدمات والتنمية والإعمار، ويعرض حضور المؤسسة العسكرية في حماية المدنيين والإغاثة خلال الأزمات والكوارث، وفي مقدمتها كارثة درنة. هكذا يرسم الكتاب صورة قائد يرى أن بقاء المؤسسة العسكرية متماسكة هو أحد شروط منع انهيار الدولة، وأن القوة، حين تستعيد دورها المؤسسي، ينبغي أن تفتح الطريق أمام السياسة والتنمية والمصالحة.

ومن هذه الزاوية، يصبح خليفة حفتر في الكتاب ليس مجرد اسم في سجل المعارك، بل محورًا لسؤال أكبر: هل يمكن إعادة بناء الدولة من قلب الفوضى، وإعادة تعريف السلاح باعتباره أداةً للدولة لا بديلًا عنها؟

رحلة سريعة بين فصول الكتاب وصفحاته .

• الفصل الأول: «نـداء شعب.. وتلبية قائد». يبدأ من بنغازي، حيث بلغ عنف الميليشيات والتطرف حدًا دفع الأهالي إلى استدعاء خليفة حفتر يوم الرابع عشر من مايو عام ألفين وأربعة عشر، ثم يتابع باستجابة القائد التي أطلقت عملية الكرامة في السادس عشر من مايو عام ألفين وأربعة عشر، بوصفها نقطة تحول في مسار مواجهة الفوضى واستعادة الدولة.

• الفصل الثاني: «زحف السيادة صوب العمق والثروة». ينتقل من بنغازي إلى الكفرة وأجدابيا والهلال النفطي والجفرة، موضحًا كيف صار تأمين العمق والحدود ومصادر الطاقة جزءًا من حماية الدولة، وكيف ارتبط التحرير بإعادة فتح الطريق أمام الاستقرار والإعمار.

• الفصل الثالث: «تطويق الجغرافيا وتحصين النصر». يذهب إلى درنة وفزان، فيقرأ معركة تفكيك بؤر التطرف شمالًا،

وتأمين الجنوب وحدوده وممراته، ويعرض فلسفة تربط الأمن بالتنمية والاندماج الاجتماعي، بدل اختزال الجنوب في بوابات عسكرية.

• الفصل الرابع: «طرابلس.. بين فوضى الميليشيات وتطلعات الحرية». يفتح ملف «طوفان الكرامة»، ويتناول واقع العاصمة، وتشابك السلاح والسياسة، والمسارات السلمية، والروايات المتعارضة، وشهادة المشير حول قرار إعادة التموضع والانسحاب من تخوم طرابلس.

• الفصل الخامس: «ما بعد طرابلس.. زمن الصراع المعلّق». يقرأ مرحلة ما بعد يونيو 2020، من إعلان القاهرة وخط سرت-الجفرة إلى اتفاق جنيف، موضحًا كيف انتقلت الأزمة من الجبهات إلى توازنات إقليمية ودولية أكثر تعقيدًا.

• الفصل السادس: «فائض الشرعيات وحلول استعادة الدولة». يفكك أزمة المرجعيات، وتعثر الانتخابات والتسويات، ويسأل عن شروط الخروج من المأزق: دولة واحدة، مرجعية جامعة، وقوة منظمة تحمي القانون بدل تعدد مراكز السلاح.

• الفصل السابع: «حرب العقول». يكشف الجبهة الإعلامية الموازية: حملات التضليل، وإعادة تسمية الأطراف، وصناعة الصور الذهنية، والحسابات الرقمية، ويطرح في المقابل ضرورة رواية وطنية حديثة قادرة على مخاطبة الداخل والخارج بلغة أكثر احترافًا.

• الفصل الثامن: «تحالف الدولة». يبحث في العلاقة بين مجلس النواب والقوات المسلحة، بوصفها، وفق رؤية الكتاب، تلاقيًا بين الشرعية السياسية والقدرة على حماية الدولة، وتثبيت مؤسساتها في مواجهة الفوضى والإرهاب والسلاح خارج القانون.

• الفصل التاسع: «نموذج البناء المؤسسي». يضع إعادة بناء القوات المسلحة العربية الليبية في قلب مشروع استعادة الدولة، متتبعًا النواة الأولى، والتسليح والتمويل والتدريب والتأهيل، وإعادة تنظيم الوحدات والكليات العسكرية، وصولًا إلى مؤسسة تؤدي أدوارًا أمنية ووطنية وتنموية وإنسانية.

• الفصل العاشر: «حفتر.. سيرة ومسيرة». يعود من الحدث إلى الإنسان؛ فيقرأ تكوين خليفة حفتر، وتجربته العسكرية، ومحطات الاختبار، والخلفيات الفكرية والإنسانية التي يحاول الكتاب من خلالها تفسير قراراته ومواقفه ومساره في بناء الجيش واستعادة الدولة.

محمد فتحي الشريف ورضا عبد العزيز محمد.. كاتبان من قلب المشهد العربي

كتاب «حيّه خليفة.. سيرة ومسيرة خليفة بلقاسم حفتر» عمل بحثي قام به محمد فتحي الشريف، رئيس مركز العرب للأبحاث والدراسات والنشر والتدريب، ورضا عبد العزيز محمد، رئيس وحدة الدراسات السياسية بالمركز.

محمد فتحي الشريف انفتح مبكرًا على الصحافة العربية، وأبحر في عوالم الثقافة والفكر، وجال بين السياسة والعمل البحثي، حتى أسس مركز العرب للأبحاث والدراسات والنشر والتدريب، بعد مسيرة حافلة في الصحافة المصرية والعربية. ومن أبرز محطاته المهنية العمل في «الحياة اللندنية»، والمركز الإعلامي للمندوبية الليبية في القاهرة، التابعة للبرلمان الليبي، حيث ترأس وحدة الدراسات الاستراتيجية، إلى جانب رئاسة تحرير «الموقف الليبي»، وعدد من الصحف والمواقع والوكالات الليبية والعربية.

وقد ارتبط اسمه بصورة وثيقة بالشأن الليبي، حتى أصبح من الأصوات الحاضرة باستمرار في استديوهات التحليل المتخصصة في الملف الليبي، حيث يقدم قراءات تستند إلى الوثائق والأدلة، وتقوم على التحليل والمنطق وربط الوقائع بسياقاتها السياسية والاستراتيجية.

أما رضا عبد العزيز محمد، فهو رئيس تحرير وعضو المجلس الأعلى للصحافة سابقًا، خاض تجربة صحافية في عدد من المنابر العربية، من بينها «عكاظ» و«اقرأ» و«البلاد» السعودية، وراكم خبرة مهنية في متابعة القضايا العربية وتحليلها. وهو كاتب ذو توجه قومي عروبي، ينشغل بالهموم العربية وقضاياها الكبرى، ويولي اهتمامًا خاصًا بالتحولات السياسية التي تعيد تشكيل المنطقة ومستقبل دولها.

ومن هذا الرصيد الصحافي والبحثي المشترك، جاء «حيّه خليفة»؛ محاولةً لقراءة تجربة ليبية شديدة التعقيد من داخل تفاصيلها، والاقتراب من مسارات الدولة والمؤسسة العسكرية والسياسة والإعلام، بعيدًا عن الاختزال الذي تفرضه عناوين الأخبار العابرة.

دار نشر مركز العرب.. تراهن على الكتاب الذي يصنع وعيًا

ينطلق مركز العرب للأبحاث والدراسات والتدريب، كما تقدم صفحات الكتاب فلسفته، من معنى يتجاوز الاسم إلى الانتماء الحضاري؛ فـ«العرب» هنا ليس عنوانًا جغرافيًا عابرًا، بل صلةٌ بين جذور الماضي وأسئلة الحاضر وآفاق المستقبل. ومن هذا المنطلق، تأتي دار النشر بوصفها ذراعًا معرفيةً لمشروع أوسع: إتاحة الدراسات والبحوث والكتب التي تضيء القضايا العربية، وتفتح مساحاتٍ للفكر والأدب والإبداع، وتدفع بالوعي من ضفة المتابعة إلى ضفة الفهم.

وإذا كان مركز العرب قد جعل البحث والدراسة والتدريب أدواتٍ لفهم الواقع، فإن دار نشره تستطيع أن تجعل الكتاب نفسه مساحةً للوعي والحوار؛ فتمنح الباحث صوته، والمبدع منبره، والقارئ مادةً تفتح أمامه أسئلة جديدة. إنها دارٌ يمكن أن تراهن على الكتاب العربي الجاد، الرشيق، القادر على الجمع بين المعرفة ومتعة القراءة، وعلى إنتاج ثقافةٍ عربية ترى في التقارب والتكامل سبيلًا لمواجهة تحديات المستقبل. وبهذا المعنى، لا تكون مهمة النشر مجرد إخراج الكتب، بل صناعة أثرٍ معرفي يبقى بعد أن تُطوى الصفحات.

مركز العرب: دارٌ تريد للكتاب أن يكون فعلًا في الحياة

مركز العرب للأبحاث والدراسات والتدريب لا يقدم النشر باعتباره نهاية الكتاب، بل يراه بدايةً لحركة أوسع من المعرفة والحوار والتأثير. ومن موقعه البحثي والثقافي، تبدو مهمته المنتظرة أوسع من إصدار العناوين؛ أن يفتح نوافذ للفكر العربي، ويمنح البحث الجاد مساحة، ويحتضن الأدب والإبداع، ويسهم في صناعة وعي أكثر انفتاحًا واتزانًا، ويصل بين المعرفة الأكاديمية والقارئ العام.

وتأتي قيمة المركز من قدرته على الجمع بين البحث والنشر والتدريب؛ أي بين إنتاج المعرفة، وإيصالها، وبناء الإنسان القادر على التعامل معها. وفي عالم تتسارع فيه المعلومات وتزداد فيه الحاجة إلى التحقق والفهم والحوار، يمكن للمركز أن يتحول إلى منصة عربية لصناعة الكتاب الذي لا ينام على الرف، بل يتحرك في المجتمع، ويثير السؤال، ويصنع النقاش، ويمنح الثقافة دورها في مواجهة التعصب والانغلاق. وهذا ينسجم مع روح الكتاب الذي يؤكد أن الأفكار لا يكفي أن تكون صحيحة، بل تحتاج إلى مؤسسات تحملها إلى الناس وتصنع حولها وعيًا عامًا وحوارًا مستمرًا.

رئيس أكاديمية السادات يزور الهيئة العامة للرقابة المالية ويوقع بروتوكول تعاون مع رئيسها إسلام عزام

أكاديمية السادات والرقابة المالية توقعان بروتوكول تعاون لتأهيل كوادر القطاع المالي وتعزيز التعاون في التدريب والدراسات العليا



زار الأستاذ الدكتور محمد صالح هاشم، رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، الهيئة العامة للرقابة المالية، اليوم الإثنين، حيث التقى الدكتور إسلام عـزام، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية ، في إطار بحث سبل تعزيز التعاون المشترك بين الأكاديمية والهيئة، وتبادل الخبرات في مجالات التدريب والتأهيل والدراسات العليا وخلال اللقاء، استعرض الأستاذ الدكتور محمد صالح هاشم الإمكانات الأكاديمية والتدريبية التي تتمتع بها أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، وما توفره من برامج متخصصة تستهدف بناء القدرات وتنمية المهارات المهنية للعاملين والقيادات في مختلف القطاعات، ولا سيما القطاعات المالية والإدارية وأكد رئيس الأكاديمية أن الاستثمار في العنصر البشري يمثل أحد أهم مرتكزات تطوير المؤسسات ورفع كفاءة الأداء، مشيرًا إلى حرص الأكاديمية على توسيع نطاق شراكاتها مع المؤسسات والهيئات الاقتصادية والمالية، بما يتيح تصميم برامج تعليمية وتدريبية تستجيب للاحتياجات الفعلية لسوق العمل ومتطلبات التطور المتسارع في القطاع المالي وقـدم هاشم عرضًا موجزًا حول نشأة وتطور أكاديمية السادات للعلوم الإداريـة ودورهـا على مدار سبعين عامًا منذ تأسيسها عام 1954، باعتبارها مؤسسة حكومية رائـدة متخصصة في إعـداد وتأهيل القيادات، وتقديم الـبـرامـج الأكـاديـمـيـة والمهنية فـي مـجـالات العلوم الإداريـــة والحاسبات والمعلومات واللغات والترجمة وتناول اللقاء البرامج الأكاديمية والمهنية التي تقدمها الأكاديمية، ومن بينها برامج الماجستير المهني في إدارة الأعمال MBA والدكتوراه المهنية في إدارة الأعمال DBA، إلى جانب الدبلومات والبرامج التدريبية المتخصصة، بما يمكن أن يسهم في دعم التطوير المهني ورفع كفاءة الكوادر العاملة في المؤسسات والجهات الخاضعة لإشراف الهيئة وخلال اللقاء وقّع الأستاذ الدكتور محمد صالح هاشم، والدكتور إسلام عزام،بروتوكول تعاون بين الجانبين، يستهدف تعزيز أطر الشراكة في مجالات التدريب والتأهيل وتنمية القدرات، وتبادل الخبرات والاستفادة من الإمكانات الأكاديمية والمهنية المتاحة لدى الطرفين، إلى جانب بحث تنفيذ برامج تدريبية متخصصة تلبي احتياجات العاملين والقيادات في القطاع المالي، وتدعم تطوير مهاراتهم بما يتواكب مع المستجدات التنظيمية والتكنولوجية ومتطلبات سوق العمل.

ومن جانبه، استعرض الدكتور إسلام عزام عددًا من مجالات العمل التي يمكن أن تشكل أرضية مشتركة للتعاون بين الهيئة والأكاديمية، خاصة في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها القطاع المالي غير المصرفي، والحاجة المستمرة إلى تطوير قدرات العاملين وتأهيل الكوادر القادرة على التعامل مع المتغيرات التنظيمية والتكنولوجية والاقتصادية وشهد اللقاء مناقشة آليات التعاون بين الجانبين، وإمكانية تطوير برامج تدريبية وتعليمية مشتركة تلبي احتياجات العاملين والقيادات، والاستفادة من الخبرات الأكاديمية والمهنية التي تمتلكها أكاديمية السادات، إلى جانب الخبرات المتخصصة التي تتمتع بها الهيئة في مجالات الرقابة والتنظيم والإشراف على الأنشطة المالية غير المصرفية وتأتي زيارة رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية إلى الهيئة العامة للرقابة المالية في إطار توجه الأكاديمية نحو تعزيز الشراكات مع مؤسسات الدولة والجهات الاقتصادية والمالية، وربط التعليم والتدريب بالاحتياجات العملية للمؤسسات، بما يسهم في إعداد كوادر مؤهلة وقـادرة على مواكبة التحولات التي يشهدها الاقتصاد المصري والقطاع المالي وأكد الجانبان أهمية استمرار التنسيق خلال الفترة المقبلة، والعمل على تحويل مجالات التعاون المطروحة إلى برامج ومبادرات عملية تسهم في تنمية رأس المال البشري وتعزيز كفاءة المؤسسات، بما يتوافق مع توجهات الدولة المصرية نحو الاستثمار في المعرفة والمهارات وبناء القدرات.



محمود النشيط

إعلامي بحريني متخصص في الإعلام السياحي

ثقافات الشعوب.. حين تتحول الرحلة إلى درسٍ في الحياة

لم تعد السياحة الحديثة مجرد انتقال من مدينة إلى أخرى، أو زيارة معلم تاريخي والتقاط الصور أمامه؛ فالمسافر الجديد يبحث بصورة متزايدة عن المعنى والتجربة والتفاعل مع الإنسان المحلي. ومن هنا برزت السياحة الثقافية باعتبارها أحد أكثر أنماط السفر قدرة على تحويل الرحلة إلى معرفة، والزيارة إلى درس مفتوح في تاريخ الشعوب وعاداتها وقيمها سواء في الشرق أو الغرب.

وتعرّف منظمة الأمم المتحدة للسياحة السياحة الثقافية بأنها نمط من السفر يكون الدافع الأساسي فيه هو التعلم والاكتشاف وتجربة واستهلاك عناصر الثقافة المادية وغير المادية للوجهة، بما يشمل الفنون والعمارة والتراث والمطبخ والموسيقى والحرف والتقاليد وأنماط الحياة.

إن السائح يتعلم من المكان وأهله، ففي الأسواق الشعبية نتعلم كيف تحولت الحرفة إلى ذاكرة اقتصادية واجتماعية، وفي المهرجانات نكتشف طقوساً توارثتها الأجيال، وعلى موائد الطعام نتعرف إلى تاريخ الشعوب وهجراتها وبيئتها. وحتى التفاصيل الصغيرة، مثل طريقة التحية أو الضيافة أو اللباس، يمكن أن تكون نافذة لفهم مجتمع بأكمله.

وتشير بيانات اليونسكو إلى أن نحو أربعة من كل عشرة سياح يختارون وجهاتهم استناداً إلى عرضها الثقافي، فيما سبق أن قدرت المنظمة مساهمة السياحة الثقافية بنحو 40% من إيرادات السياحة العالمية. وهي أرقام تكشف أن الثقافة لم تعد عنصراً ثانوياً في المنتج السياحي، بل أصبحت محركاً مهماً للطلب السياحي.

ومن مشاهدة التراث إلى عيش التجربة القيمة الحقيقية للسياحة الثقافية تظهر عندما ينتقل الزائر من دور المتفرج إلى دور المشارك. فتعلم صناعة فخار من حرفي محلي، أو إعداد طبق تقليدي، أو حضور احتفال شعبي، أو الاستماع إلى رواية شفوية من أحد أبناء المكان، يمنح الرحلة بعداً لا توفره الزيارة التقليدية للمعالم.

وهنا تكمن إحدى أهم دروس السياحة: كل شعب يمتلك طريقة خاصة في تفسير الحياة. اختلاف العادات لا يعني اختلاف القيم الإنسانية الأساسية، بل يكشف تنوع الطرق التي عبّر بها الإنسان عن الأسرة والانتماء والكرم والعمل والاحتفال والارتباط بالأرض.

لقد أثبتت السياحة إنها تحافظ ولا تستهلك، لكن الانفتاح على ثقافات الشعوب يحتاج إلى وعي واحترام. فالسياحة غير المنظمة قد تضغط على المجتمعات المحلية، وتحوّل بعض التقاليد إلى عروض تجارية تفقد معناها الأصلي. لذلك تؤكد منظمة الأمم المتحدة للسياحة أهمية إشراك المجتمعات المحلية في إدارة السياحة الثقافية، بحيث تكون الثقافة مصدراً للفخر والدخل والحفاظ على الهوية، وليس مجرد منتج للاستهلاك السياحي

ومن أجمل اتجاهات السياحة المعاصرة أن تتحول القرى والمجتمعات المحلية إلى حاضنات للتراث الحي؛ حيث يشارك السكان في تقديم الحرف والمأكولات والموسيقى والقصص والتقاليد للزائر، مع الحفاظ على أصالتها. وقد سلطت منظمة الأمم المتحدة للسياحة الضوء في 2025 على تجارب لقرى في اليابان والبرتغال وموريشيوس نجحت في الموازنة بين استقبال الزوار وحماية التراث المحلي.

في النهاية الرحلة التي نعود منها مختلفين، قد ينسى المسافر أسماء بعض الشوارع والفنادق التي زارها، لكنه غالباً يتذكر وجهاً محلياً ابتسم له، وطبقاً جديداً تذوقه، وحكاية سمعها، وعادة اكتشف معناها لأول مرة، وهنا تتحول السياحة من استهلاك للمكان إلى حوار مع الإنسان، ومن التقاط الصور إلى اكتساب المعرفة. فالسفر بين الثقافات ليس فقط اكتشافاً للعالم، بل اكتشاف لذواتنا أيضاً. وإن أعظم درس سياحي تقدمه لنا ثقافات الشعوب هو أن العالم، رغم اختلاف لغاته وعاداته وألوانه، أكثر اتساعاً وجمالاً عندما نراه بعيون أهله.



دكتور ناؤوك / ريسان خريبط مجيد

الرياضة العراقية.. ثمانية وسبعون عامًا من الدوران في الحلقة المفرغة! متى نبني المنظومة؟

في البداية يمكننا تفكيك مضمون عنوان الموضوع عبر تسع أفكار محورية:

1- الفجوة بين النظام المكتوب والنظام الفعلي: ثمة فارق جوهري بين النظام المدوّن على الورق، والنظام الذي يعمل فعليًا على أرض الواقع.

2- هشاشة المؤسسة المرتبطة بالأفراد: حين تتوقف فاعلية المؤسسة على شخص بعينه - أمينًا عامًا كان أو مدربًا أو مسؤولًا فنيًا - تصبح هذه المؤسسة عرضة للانقطاع والتعثر كلما تغيّر ذلك الشخص.

3- بناء الأشخاص داخل المنظومة لا العكس: لا ينبغي أن تُبنى الرياضة على الأشخاص؛ بل يجب أن يُبنى الأشخاص داخل منظومة رياضية متكاملة.

4- الانتقال من «كم صرفنا؟» إلى «ماذا أنتج الإنفاق؟»: يجب أن تنتقل الرياضة العراقية من منطق حساب حجم الإنفاق، إلى منطق قياس ما تحقق فعليًا من هذا الإنفاق

5- الإصلاح لا يبدأ بتغيير المدربين: لا يبدأ الإصلاح الجاد لإعادة بناء الرياضة العراقية بتغيير المدربين، بل يبدأ من إعادة بناء المنظومة الرياضية برمّتها.

6- مؤشرات أداء سنوية واضحة لكل اتحاد: يجب أن يمتلك كل اتحاد أرقامًا سنوية واضحة، لا مجرد تصريحات عامة من قبيل «حققنا نتائج جيدة». فالسؤال الحقيقي هو: ما الرقم؟ وما نسبة التطور؟ وأين موقعنا عربيًا وقاريًا وعالميًا؟

7- تطبيق الحوكمة في الرياضة العراقية: لا بد من تحديد واضح للأدوار: من يقرر؟ ومن ينفذ؟ ومن يراقب؟ ومن يقيّم؟ ومن يحاسب؟

8- تمويل موجّه بأهداف ومؤشرات، وليس تمويلًا عامًا: لا ينبغي أن يكون تمويل الاتحادات تمويلًا عامًا غير موجّه، بل يكون تمويلًا للمشروع، بحيث تكون له أهداف ونتائج ومؤشرات محددة.

9- كسر حلقة إعادة إنتاج الفشل: عند كل خسارة، نلوم المدرب، ثم نغيّر المدرب، ثم نغيّر اللاعبين، ثم نشكّل لجنة، ونضع توصيات، ونبدأ من جديد... لنخسر مرة أخرى. هذه ليست منظومة إصلاح، بل دورة متكررة لإعادة إنتاج الفشل.

مقدمة:

لم تعد مشكلة الرياضة العراقية مشكلة نقص في الأشخاص أو المسؤولين، ولا مشكلة تبديل مدربين أو تغيير وجوه، بقدر ما هي مشكلة منظومة وفلسفة وتخطيط. فمنذ أكثر من سبعة عقود، تتكرر الأخطاء نفسها، وتتغيّر الوجوه، وتتبدّل اللجان، بينما يبقى السؤال قائمًا: لماذا لا تتغيّر النتائج؟

إن بناء رياضة عراقية قادرة على المنافسة لا يبدأ من تغيير الأشخاص، بل من بناء منظومة علمية وطنية تقوم على التخطيط طويل الأمد، والحوكمة، والقياس، والاستثمار في الإنسان، وربط المدرسة والجامعة والنادي والاتحاد والدولة في مشروع رياضي واحد.

فالمشكلة الأعمق ليست غياب الورق، وإنما الفجوة بين «النظام المكتوب» و«النظام الذي يعمل فعليًا».

أولًا: أين تكمن المشكلة؟

من وجهة نظر علمية، يمكن اختزال جذور الأزمة في سبع حلقات مترابطة:

1- غياب الفلسفة الرياضية الوطنية:

يحتاج العراق أولًا إلى الإجابة عن سؤال جوهري: ماذا نريد من الرياضة العراقية خلال 20 أو 30 سنة؟ هل نريد رياضة جماهيرية؟ أم رياضة مدرسية؟ أم صناعة بطل أولمبي؟ أم احترافًا واستثمارًا؟ أم كل ذلك ضمن منظومة واحدة؟ لا يمكن أن تبدأ من اختيار المدرب أو اللاعب قبل تحديد فلسفة الرياضة الوطنية.

2- تحول المؤسسة إلى شخص:

وهذه من أخطر نقاط الخلل؛ فعندما تتوقف المؤسسة على رئيس أو أمين عام أو مدرب أو مسؤول فني، تصبح عرضة للانقطاع كلما تغيّر الشخص.

أما المؤسسة الحقيقية فتقول: الخطة باقية، والمؤشرات باقية، ونظام العمل باق، والأشخاص يتغيّرون. وهنا تبرز واحدة من أهم قواعد الإصلاح: لا نبني الرياضة على الأشخاص؛ بل نبني الأشخاص داخل منظومة رياضية.

وهذا ليس مجرد انطباع؛ فدراسات عراقية تناولت السياسات الإدارية والقيادية في الاتحادات الرياضية، وكشفت عن ضعف في الإدارة المتميزة، وفي تطوير الأساليب الإدارية، وفي التدريب الإداري، وكذلك في غياب مقاييس وأضحة لتقييم تطور السياسات والقيادة.

3- غياب «سلسلة صناعة الرياضي»:

هذه من أخطر المشكلات على الإطلاق؛ فالبطل الأولمبي لا يبدأ من المنتخب الوطني، بل يبدأ من سلسلة متكاملة: الأسرة المدرسة اكتشاف الموهبة - القياس العلمي - النادي - الاتحاد - مركز التدريب المتخصص - المنتخب - الاحتراف الدولي - المستوى الأولمبي.

فإذا انقطعت حلقة واحدة، تضرر المشروع كله؛ لذلك لا ينبغي أن يكون السؤال: من مدرب المنتخب؟ بل: أين اكتشفت الموهبة؟ وكيف قيسَت؟ وكيف تطورت خلال 8 أو 12 سنة؟ ومن المسؤول عن انتقالها من مرحلة إلى

أخرى؟
ومن هنا فإن أي مشروع يتبنى «بصمة علمية شاملة» للفعاليات الرياضية يمكن أن يشكّل جزءًا مهمًا جدًا من هذه الفلسفة، لأنه يحوّل الفعالية الرياضية من وصف عام إلى منظومة من متطلبات ومؤشرات قابلة للقياس.

4- التخطيط عندنا كثيرًا ما يكون «خطة» وليس «نظامًا»:

هذه نقطة دقيقة جدًا. فالخطة قد تكون وثيقة جميلة من عشرات الصفحات، لكن النظام يعني:
- أهدافًا محددة.
- مؤشرات قياس.
- مسؤوليات واضحة.
- ميزانية.
- جدولًا زمنيًا.
- جهة تنفيذ.
- جهة رقابة.
- تقويمًا سنويًا.
- تصحيحًا للمسار.
- محاسبة عند عدم التنفيذ.

وقد ظهرت محاولات حديثة في العراق لتقوية هذا الجانب؛ ففي مايو 2026 عُقدت ورشة متخصصة لتطوير الفرق التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للرياضة، ركّزت على التخطيط والتنفيذ والمتابعة ومؤشرات الأداء والتشريع والبنية التحتية. وهذا بالضبط هو الاتجاه الذي يجب البناء عليه.

5- الرياضة ليست وزارة ولا لجنة أولمبية وحدها:

الرياضة منظومة مجتمعية وليست مؤسسة واحدة. يجب أن تتكامل فيها:
الدولة - التشريع - وزارة الشباب والرياضة - اللجنة الأولمبية - الاتحادات - الأندية - المدارس والجامعات - كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة - الإعلام - القطاع الخاص والاستثمار - الأسرة والمجتمع - الرياضي نفسه.
فإذا عمل كل طرف منفردًا، لن تنتج دولة رياضية. ولهذا فإن قانون اللجنة الأولمبية نفسه يتحدث عن التعاون بين المؤسسات الرياضية الحكومية وغير الحكومية، وقانون الاتحادات يتضمن مبادئ الحكم الرشيد وتطوير الكوادر.

6- المشكلة ليست فقط في المال:

زيادة الميزانية لا تعني بالضرورة تطور الرياضة. يمكن أن يتوفر مال كثير، لكن إن لم تتوفر معه أولوية + تخطيط + إدارة + علم + قياس + رقابة + محاسبة، فإن المال قد يزيد حجم المشكلة بدلًا من حلّها. لذلك، ينبغي أن ينتقل العراق من مفهوم «كم صرفنا؟» إلى مفهوم «ماذا أنتج الإنفاق؟».
فمثلًا، إذا أُنفق مليار دينار على إعداد فعالية معينة، ينبغي السؤال: ما الذي حدث في المستوى الرقمي؟ وفي عدد الموهوبين؟ وفي مستوى المدربين؟ وفي النتائج الدولية؟ وفي البنية التدريبية؟ وفي المؤشرات الفسيولوجية؟ وفي الاستمرارية؟ وفي العائد الاجتماعي؟ هنا يبدأ الاقتصاد الرياضي الحقيقي.

7- غياب الحوكمة والمحاسبة:

هذه حلقة لا يمكن تجاوزها؛ فالمؤسسة الرياضية الحديثة تحتاج إلى: شفافية + مساءلة + عدالة + كفاءة + استقلالية + تقييم أداء، وقد اقترحت دراسات عراقية حديثة نماذج لتطبيق الحوكمة في المؤسسات الرياضية، ركّزت على الإفصاح والشفافية والمساءلة والعدالة والمساواة وآليات الرقابة. أي إنه حتى الدراسات العراقية نفسها تشير إلى أن الحوكمة ليست قضية ثانوية، بل جزء أصيل من الإصلاح الرياضي.

ثانيًا: الحلقة المفرغة

يمكن تلخيص واقع الرياضة العراقية الحالي بدقة في هذه الدورة المتكررة: نخسر - نلوم المدرب - نغيّر المدرب - نغيّر اللاعبين - نشكّل لجنة - نضع توصيات - نبدأ من جديد - نخسر مرة أخرى، هذه ليست منظومة إصلاح، بل دورة إعادة إنتاج الفشل.
والخروج منها يكون بتحويل الدورة إلى: تشخيص - تخطيط - تنفيذ - قياس - تقييم - تصحيح - تراكم معرفي - نتيجة، عندها يصبح الفشل نفسه معلومة علمية نستفيد منها، لا مناسبة للبحث عن كبش فداء.

ثالثًا: ما الحل الواقعي؟

الحل ليس في تغيير الأشخاص واحدًا بعد الآخر، بل في تغيير طريقة إنتاج القرار الرياضي نفسه. ويمكن تصوّر ذلك ضمن مشروع شامل يمكن تسميته: «المشروع الوطني لإعادة بناء الرياضة العراقية»، ولا يبدأ هذا المشروع بتغيير المدربين، بل بإعادة بناء المنظومة نفسها عبر عشرة مسارات:
1. بناء فلسفة وطنية للرياضة العراقية - وثيقة مختصرة جدًا تحدد: لماذا نريد الرياضة؟ وإلى أين نريد أن نصل؟
2. وضع استراتيجية 20 سنة، لا أربع سنوات فقط، تُقسّم إلى: 20 سنة - 10 سنوات - 5 سنوات - سنة واحدة.
3. إنشاء نظام وطني لاكتشاف الموهبة يعتمد على القياسات العلمية لا الاختيار العشوائي.
4. إعادة بناء الرياضة المدرسية، لأن المدرسة هي أكبر قاعدة لاكتشاف المواهب.
5. ربط الجامعات بالرياضة الوطنية، بحيث لا تبقى كليات التربية البدنية وعلوم الرياضة منفصلة عن الواقع الرياضي.
6. بناء مراكز علمية للإنجاز الرياضي تضم: فسيولوجيا + بايوميكانيك + علم نفس + تغذية + طب رياضي + قياس وتقويم + تحليل بيانات + تدريب رياضي.
7. إنشاء نظام وطني لمؤشرات الأداء الرياضي - فكل اتحاد يجب أن تكون لديه أرقام سنوية واضحة، ليس «حققنا نتائج جيدة»، بل: ما الرقم؟ وما نسبة التطور؟ وما موقعنا عربيًا وقاريًا وعالميًا؟
8. تطبيق الحوكمة، وتحديد: من يقرر؟ ومن ينفذ؟ ومن يراقب؟ ومن يقيّم؟ ومن يحاسب؟
9. تحويل التمويل من «تمويل النشاط» إلى «تمويل المشروع» - أي لا يُموّل الاتحاد لمجرد وجوده، بل يُموّل مشروع محدد الأهداف والنتائج والمؤشرات.
10. حماية الاستراتيجية من تغيّر الأشخاص - وربما هذه أهم نقطة على الإطلاق: إذا تغيّر الوزير أو رئيس الاتحاد أو رئيس اللجنة أو المدرب، لا تتغيّر الاستراتيجية الوطنية؛ فالشخص الجديد يستلم النظام ويعمل داخله، لا أن يعيد اختراعه.

رابعًا: المرصد الوطني للرياضة العراقية

ليس اتحادًا جديدًا، وليس وزارة جديدة، بل جهة علمية مستقلة وظيفتها: جمع البيانات ◻ تحليلها ◻ قياس الأداء ◻ مقارنة العراق دوليًا ◻ إصدار تقرير سنوي عن حالة الرياضة العراقية. وفي نهاية كل عام يصدر تقرير، على سبيل المثال بعنوان: «المؤشر الوطني للرياضة العراقية 2027»، يجيب بوضوح عن أسئلة من قبيل:
- أين تقدّمنا؟ وأين تراجعنا؟
- أي اتحاد نجح؟ وأي اتحاد أخفق؟ ولماذا؟
- أين صُرفت الأموال؟ وماذا أنتجت؟
- ما الألعاب التي لديها قابلية أولمبية؟
- أين توجد المواهب؟
- ما مستوى المدربين؟ وما مستوى المنشآت؟
- وما توقعاتنا لأولمبيادي 2032 و2036؟

عندها تصبح الرياضة موضوعًا علميًا قابلًا للقياس، لا موضوعًا انطباعيًا.



د. سمير الوصبي

دراسة نقدية مع قراءة ذاتية قبل إصدار ونشر الرواية
رواية «حين يصير النظر عبادة: قصة أمي مع السرطان»

قراءة في البنية السردية والدلالات الإنسانية والاجتماعية

القسم الأول: قراءة ذاتية – لماذا كتبت هذه الرواية؟

«هدية إلى أخي الأكبر الأستاذ محمد بمناسبة تقاعده»

ليس من السهل على كاتب أن يكتب عن كتابه؛ فالناقد ينظر من الخارج، أما الكاتب فيعيش من الداخل. لكنني اخترت هذه القراءة الذاتية، لا بدافع التباهي أو الدفاع عن النص، بل بدافع الرغبة في كشف الخيوط الخفية التي نسجت هذه الرواية، والتي قد لا يلمسها القارئ العادي، وقد لا يلتقطها حتى الناقد المحترف.

هذه الرواية هي روايتي الأولى. وقد استغرقت مني 8 سنوات كاملة (2018 – 2026). لم تكن هذه السنوات مجرد وقت للكتابة، بل كانت رحلة تأمل ومراجعة وبكاء ونهوض. ولعل السؤال الأكثر إلحاحًا الذي يطرحه القارئ، والذي سأحاول الإجابة عنه هنا، هو: لماذا 8 سنوات لرواية واحدة؟ وما الذي جعل هذه الرواية تحديدًا تستحق هذا العناء، وهي الأولى في مسيرتي؟

الجواب مختصر لكنه عميق: لأنني لم أكتب رواية؛ بل بنيت ذاكرة، وأسست مشروعًا، وأعدت تعريف الأسرة

أولًا: الأسرة مفهوم لا جدارًا – الدعوة الإصلاحية

في زمن يموج بالتفكك الأسري، حيث تتفكك الروابط، وتتسع الهوة بين الأجيال، وتتحول العلاقات الأسرية إلى علاقات استهلاكية سطحية، جاءت هذه الرواية لتقدم مشروعًا إصلاحيًا في ثوب أدبي. لم تكن الغاية منها فقط رثاء أمي خديجة، بل كانت دعوة مبطنة لإعادة الاعتبار للأسرة بوصفها كيانًا مقدسًا؛ ليس على مستوى الخطاب، بل على مستوى الممارسة والتضحية والحضور.

تقدم الرواية نموذجًا للأسرة من خلال عدة مستويات متداخلة:

1. الأسـرة النووية: الأم خديجة، والأب العامل في المناجم، والأبناء (سمير، وحسن، وفاطنة، والأخ الأكبر محمد، الذي كان سندًا للجميع). هذه الأسرة، رغم فقرها المادي، كانت غنية بالتفاهم والتضامن.
2. الأسرة الممتدة: حين تكفلت خديجة برعاية إخوة زوجها، وكأنها أمهم، وحين وقف ابن العم محمد تحت الصخور لينقذ أبي، وحين تضامن الجيران والأصدقاء – كل هذه المشاهد ترسم أسرة لا تعرف الحدود الضيقة للدم، بل تعرف معنى «الأسرة كامتداد روحي».
3. الأسرة المجتمعية: المدرسة، والحي، والجيران، والمتطوعون في مركز خديجة – كلهم أصبحوا عائلة ممتدة. وهذا هو جوهر الدعوة الإصلاحية: الأسرة ليست محصورة في أربعة جدران، بل هي شبكة من العلاقات القائمة على المسؤولية المتبادلة.

«كل مجتمع يريد أن يعرف ملامح مستقبله، فليس عليه إلا أن ينظر إلى الطريقة التي يعامل بها أمهاته، وأطفاله، ومرضاه.»

هذه الجملة التي ألقيتها في إحدى المحاضرات، والتي أصبحت لاحقًا مانشيتًا، هي خلاصة فلسفة الرواية؛ فالأسرة، في جوهرها، هي المختبر الأول للقيم الإنسانية. فإذا صلحت الأسرة، صلح المجتمع؛ وإذا تفككت، تفكك كل شيء.

ثانيًا: الرواية الأولى وأساطير البدايات

ليس غريبًا أن تكون الرواية الأولى للكاتب هي الأكثر حمولته، والأكثر صدقًا، والأكثر خطرًا؛ فالكاتب في روايته الأولى يضع كل أوراقه على الطاولة، لا يخفي شيئًا، ولا يتوارى وراء حيل سردية معقدة؛ بل يكشف عن جذوته الأدبية الأولى.

وهذا ما فعله كبار الروائيين عبر التاريخ:

· نجيب محفوظ في روايته الأولى «عبث الأقدار» (1939)، حيث وضع أسس مشروعه الروائي الذي سيستمر لعقود، محاولًا فهم التاريخ والمصير من

خلال عيون الفراعنة.
· عبد الرحمن الشرقاوي في روايته الأولى «الأرض» (1954)، حيث جعل من الفلاح المصري بطلًا أسطوريًا، مخلدًا صراع الإنسان مع الأرض والظلم.
· غابرييل غارسيا ماركيز، وإن كانت روايته الأولى «وردة صفراء» غير مشهورة، لكن «مئة عام من العزلة» كانت بمثابة الرواية الأولى في مشروعه الحقيقي، حيث أسس للواقعية السحرية.
أما روايتي الأولى؛ خيالية أو تأريخية أو سياسية بالمعنى المباشر، فكانت رواية أمي. كانت إعلان حب وتأبين وبناء في آن واحد. لأنني لم أكن لأكتب رواية عن شيء آخر قبل أن أكتب عن أمي، وكأنها البوابة التي لا بد من عبورها لدخول عالم الأدب.

ثالثًا: الأخ الأكبر محمد – المعلم الذي يستحق الهدية

في كل رواية، هناك شخصيات تعيش في الظل، لكنها تحمل ثقل السرد كله. في روايتي، كان الأخ الأكبر محمد واحدًا من تلك الشخصيات الصامتة لكنها الفاعلة. لم يكن محمد هو بطل الإنقاذ في حادثة الغار (تلك البطولية كانت لابن عمي محمد، الذي صرخ في وجه الموت وأنقذ أبي من تحت الصخور)، لكن محمد الأخ الأكبر كان بطلًا في حقله، وفي مدرسته، وفي فصله الدراسي.
أربعون عامًا قضاها في سلك التدريس والإدارة التربوية بوزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة. أربعون عامًا من العطاء الصامت؛ من تعليم الأجيال، ومن تحمل مسؤولية التربية والتعليم في زمن لم تكن فيه الإمكانيات متوفرة، لكن العزيمة كانت حاضرة.
لم يكن محمد في الرواية ذلك البطل الذي يضرب الأرض بقدميه، لكنه كان الحضور الثابت؛ الأب البديل بعد رحيل الوالد، والسند الذي يدفع الفواتير، والناصح الحكيم الذي نلجأ إليه في أوقات الضيق.
وهذه القراءة الذاتية، التي بين أيديكم، هي هدية متواضعة لهذا المعلم الجليل، الذي لم يطلب يومًا جزاءً ولا شكورًا على ما قدمه لأسرته ولمجتمعه. لأنه يستحق أن يُهدى إليه عملٌ يتحدث عن الأسرة، وهو من قضى عمره في بناء الأسرة من خلال التعليم.
يصدر هذا المقال بمناسبة تقاعد الأستاذ محمد بعد أربعين عامًا من الخدمة المخلصة في سلك التدريس والإدارة التربوية، وفاءً لسنواته التي لم يطلب فيها جزاءً، وإيمانًا بأن العلم والأسرة هما أساس أي نهضة.

رابعًا: ثماني سنوات بين الوجع والبناء – توقيت الإصدار

لعل القارئ يسأل: لماذا ثماني سنوات تحديدًا؟ أليست هذه مدة طويلة لرواية؟
الجواب: لأن الرواية لم تنتهِ عند كتابة الجملة الأخيرة. لقد بدأت الكتابة فعليًا منذ لحظة وفاة أمي في 2018. في ذلك العام، كان كل شيء غامضًا، ومؤلمًا، ومشوشًا. حاولت الكتابة فورًا، لكن الحروف كانت تتلاشى أمام الدموع. ثم بدأت الكتابة ببطء، سطرًا سطرًا، وكأنني أنقش على حجر.
ومع مرور السنوات، تحولت الرواية من تأبين إلى مشروع حياة. كل إضافة، وكل تعديل، وكل مراجعة كانت تجعل الرواية أكثر عمقًا، وأكثر اتساعًا. لم أكن أكتب عن أمي فقط، بل عن كل الأمهات. لم أكن أكتب عن عائلتي فقط، بل عن مفهوم الأسرة ككل. لم أكن أكتب عن السرطان فقط، بل عن كرامة الإنسان في مواجهة الفناء.
لذا، فإن تاريخ الإصدار الفعلي للرواية سيوافق، بإذن الله، تاريخ وفاة أمي خديجة – رحمها الله – في شهر أكتوبر 2026، بعد ثماني سنوات كاملة من الرحيل. وكأنني بهذا التوقيت أقول: لقد أنجزتُ ما وعدتُكِ به يا أمي. لم أنسَكِ، ولم أنسَ رسالتكِ.

القسم الثاني: دراسة نقدية – قراءة في البنية والدلالات

مقدمة: بين السيرة الذاتية والملحمة الإنسانية

تعد رواية «حين يصير النظر عبادة» للدكتور سمير الوصبي، عملًا أدبيًا فريدًا في المشهد الروائي العربي المعاصر. وهي ليست مجرد عمل عابر في مسيرة كاتب، بل تمثل الرواية الأولى في تاريخه الإبداعي، وهي حقيقة تمنح العمل دلالة خاصة؛ إذ يضع الكاتب فيها خلاصة عمره، وتراكم خبرته، وجوهر رؤيته للوجود، مستغرقًا في كتابتها ثماني سنوات كاملة (2018 – 2026)، مما يجعلها أشبه بـ«عمل العمر» الذي لا يُكتب إلا بنضج الفكر واكتمال الرؤية.
العنوان الرئيسي «حين يصير النظر عبادة»، مع العنوان الفرعي «قصة أمي مع السرطان»، يحملان معًا إشكالية كبرى: كيف يمكن للنظر أن يصير عبادة؟ وما الذي يحدث للرائي والمرئي حين تتحول النظرة من مجرد فعل بصري إلى فعل وجودي مقدس؟

أولًا: البنية السردية – جدلية الحضور والغياب وزمن الكتابة الممتد

1. الإطار الزمني المتشابك ودلالة الثماني سنوات

تعتمد الرواية على بنية سردية متشابكة، حيث يتحرك السارد بين ثلاثة أزمنة رئيسية:
· زمن الحاضر: حيث الراوي يجلس إلى جانب أمه خديجة في أيامها الأخيرة.
· زمن الماضي البعيد: طفولة خديجة في «حَمَر»، ومجاعة المغرب، وهجران أمها.
· زمن الوسيط: حياة الأسرة في اليوسفية، والمناجم، والمدرسة، والجامعة.
غير أن الزمن الأكثر حضورًا في تشكيل الرواية هو زمن الكتابة نفسه. استغراق الكاتب ثماني سنوات في كتابة الرواية الأولى يحمل دلالات متعددة:
· الترميم النفسي: الكتابة كانت بمثابة جلسات علاج نفسي ممتدة، حيث يستعيد الكاتب بناء ذاكرته المكسورة حجرًا حجرًا.
· الأنثروبولوجيا الذاتية: ثماني سنوات فترة كافية

لتحويل التجربة الشخصية إلى مادة علمية مدروسة، كما يفعل الباحث في حقله الأكاديمي.

· التطابق بين صبر الأم وصبر الابن: كما كانت خديجة تدبر القمح لسنوات القحط، كان سمير يدبر الكلمات لسنوات النشر.

هذا التشابك الزمني يخلق فسيفساء سردية تعكس تعقيد الذاكرة الإنسانية. وكما يقول الناقد الفرنسي جيرار جينيت: «الزمن في الرواية ليس وعاءً بسيطًا للأحداث، بل هو أداة تشكيل دلالية تعكس رؤية الكاتب للوجود».

2. تعدد الأصوات والحوار الداخلي

يمتاز العمل بكثافة حوارية لافتة، فالحوارات ليست مجرد تبادل كلامي، بل هي فعل وجودي بامتياز. في كل مشهد، يتحول الحوار إلى مساحة للكشف، وفضاء لبناء المعنى. نقرأ مثلًا:

أمي: «الخوف يا بني ليس عيبًا. لكنه ليس مفيدًا أيضًا. لقد عشتُ حياتي كاملة. رأيتُ أطفالي يكبرون. رأيتُك تصبح رجلًا. رأيتُ الخير والشر. الموت ليس نهاية يا ولدي... هو مجرد انتقال إلى مكان آخر.»

هنا، الحوار لا يخبرنا فقط عن موقف خديجة من الموت، بل يكشف عن فلسفة حياتية متكاملة؛ عن علاقة الإنسان بالزمن والأبدية.

3. تقنية «التأمل» كأداة سردية

العنوان «حين يصير النظر عبادة» ليس مجرد زخرف بلاغي؛ إنه المحرك السردي الأساسي؛ فالسارد لا يروي فقط، بل يتأمل وهو يروي. كل مشهد يعيد إنتاجه عبر عدسة التأمل، وكأن الراوي يمارس نوعًا من الرؤية المتأخرة، حيث يصبح الماضي حاضرًا بحضور النظرة إليه.

ثانيًا: الشخصيات – نماذج كونية في ثياب محلية

1. خديجة: الأنثى الأسطورية والمرأة الواقعية

تقدم الرواية شخصية خديجة كأنموذج جامع للمرأة المغربية، بل العربية، بل الإنسانية. إنها:

· الطفلة المهجورة في الثانية عشرة.

· الزوجة المكافحة التي تبني بيتًا من لا شيء.

· الأم الحاضنة التي ترعى أبناءها وإخوة زوجها.

· المريضة الصامدة التي تواجه السرطان بابتسامة.

· الحكيمة الفطرية التي تعرف قراءة الأرض والسماء قبل الكتب.

لكنها ليست شخصية مثالية خالية من العيوب؛ فهي مرعوبة في طفولتها، وغاضبة من أمها سنوات، وخائفة من أن تُنسى بعد رحيلها. هذا المزيج بين الأسطوري والواقعي يمنحها عمقًا إنسانيًا فائقًا.

يقول الناقد إدوارد سعيد: «كل سيرة ذاتية هي محاولة لإنقاذ الذات من النسيان، لكن السيرة الحقيقية هي التي تنقذ الآخرين معها.»

هذا ما تفعله خديجة: إنها تُنقَذ من النسيان عبر الرواية، لكنها في الوقت نفسه تُنقِذ كل أمهات العالم المنسيات.

2. الراوي (سمير): من الابن إلى الأب إلى الحفيد

يمثل الراوي شخصية مركبة، وهو امتداد حي لخديجة. تحول الراوي من متلقٍ للحكاية إلى صانع لها، ثم إلى باعث للحياة من رحم الموت. هذه الرحلة تذكّرنا بنظرية «البطل ذي الألف وجه» لجوزيف كامبل، حيث يمر البطل بمغامرة الخروج، والاختبار، والعودة محملًا بكنز يعود به على مجتمعه.

3. الشخصيات الثانوية: محمد (الأخ الأكبر)، وحسن، وفاطنة، ويوسف، وسعيد، وابن العم محمد

تكتسب الشخصيات الثانوية عمقًا استثنائيًا، ويبرز هنا الأخ الأكبر محمد كإحدى الشخصيات الفرعية المحورية، وهو ما يمنحه الكاتب حضورًا بطوليًا صامتًا. فمحمد ليس مجرد أخ، بل هو:

· الحضور الثابت: الأب البديل بعد رحيل الوالد، والسند الذي يدفع الفواتير.

· المعلم المخلص: أربعون عامًا في سلك التدريس والإدارة التربوية، وهو من قال دائمًا: «العلم هو الطريق الوحيد، فلا تترددوا في طلبه مهما كلفكم الأمر».

· الناصح الحكيم: الذي يلجأ إليه الجميع في أوقات الضيق.

أما ابن العم محمد، فهو بطل المشهد البطولي في حادثة سقوط الغار على الأب، حيث صرخ في وجه الموت بعزيمة لا تلين: «نعيش معًا أو نموت معًا... لا أتركك يا عمي، لن أتركك أبدًا»، وقاد عملية الإنقاذ بيديه رغم جرح رأسه النازف، مما يعكس روح التضحية والإخلاص التي تميز الأسرة الممتدة.

أما الشخصيات الأخرى فتحمل دلالاتها:

· حسن (الصديق): رمز الصداقة والإخلاص.

· فاطنة (الأخت): رمز الأمومة البديلة.

· يوسف (التلميذ): رمز الأمل والتجديد.

· سعيد (رجل الأعمال): رمز الكرم الشعبي.

هذا التكوين الدرامي يخلق عائلة ممتدة، لا تقوم على الدم فقط، بل على القيم المشتركة والحب المتبادل.

ثالثًا: البعد الإنساني – السرطان كاستعارة وجودية

1. السرطان: العدو الداخلي

يتم تقديم السرطان في الرواية ليس فقط كمرض جسدي، بل كاستعارة للعدو الداخلي الذي ينهش الجسد والروح. لكن المواجهة معه لا تكون عبر الدواء فقط؛ بل عبر الحضور، والنظر، والحب.

يقول الراوي: «لم يكن الطبيب يتحدث عن النظر بالعينين فقط. كان يتحدث عن تأمل. عن رؤية الجوهر. عن الإحساس بوجودها قبل أن يتحول إلى غياب.»

السرطان هنا يصبح دافعًا لإعادة النظر في الحياة، للكشف عن الجواهر المخفية في العلاقات الإنسانية

2. الموت: الباب لا النهاية

تقدم الرواية رؤية مختلفة للموت، من خلال خديجة

التي تقول: «الموت ليس نهاية... هو مجرد انتقال». هذه الرؤية لا تنتمي فقط إلى العقيدة الدينية، بل إلى فلسفة وجودية تعتبر الموت جزءًا من دورة الحياة.

3. الرعاية التلطيفية: ثورة في مفهوم الطب

تقدم الرواية مفهومًا متقدمًا للرعاية الصحية من خلال الرعاية التلطيفية، التي تعني الاعتراف بأن الشفاء ليس هدفًا ممكنًا دائمًا، والتركيز على جودة الحياة بدلًا من طولها. هذا المفهوم يُقدّم ليس كخيار طبي فحسب، بل كفلسفة إنسانية، وكثورة على النموذج الطبي التقليدي.

رابعًا: البعد الاجتماعي والسياسي – سوسيولوجيا النسيان

1. التفاوت الطبقي وهندسة المدينة

ترسم الرواية صورة قاسية للتفاوت الاجتماعي في المغرب من خلال وصف مدينة اليوسفية التي «شطرها الحديد». الخط السككي ليس مجرد شريط حديدي، بل هو فاصل طبقي، وحدود رمزية بين الأغنياء والفقراء، وبين «ديور النصارى» و«الكاريانات»

2. الذاكرة الجمعية وتاريخ المنسيين

يتناول الكاتب قضية الذاكرة الجمعية من خلال البحث عن الجد المجهول، الرجل الذي قاتل الاحتلال لكنه لم يُسجل في دفاتر التاريخ. هذا يطرح سؤالًا كبيرًا: من يكتب التاريخ؟ ومن يُنسى؟

3. العنف المؤسسي: المدرسة والمناجم

ترصد الرواية نماذج متعددة من العنف المؤسسي: عنف المدرسة (صفعة المعلم)، وعنف المناجم (سقوط الغار)، وعنف المستشفى (الفواتير الباهظة). لكن الرواية لا تقف عند الرصد، بل تقدم نموذجًا للمقاومة عبر التضامن الأسري، والعمل الجمعوي، والإبداع الثقافي.

خامسًا: البعد الرمزي والدلالي

1. الخبز والحصيرة والقمح: تتكرر في الرواية رموز مرتبطة بالحياة اليومية الفقيرة:

· الخبز: رمز البقاء، والعطاء، والحب.

· الحصيرة: رمز المكان الثابت، والموطن، والجذور.

· القمح: رمز التدبير والحكمة، وقصة يوسف التي تتكرر في حياة خديجة.

2. الضوء والظلمة:

تتوالى صور الضوء والظلمة في الرواية؛ ضوء المصباح في طفولة خديجة، وأضواء النيون الباردة في المستشفى، وظلمة النفق حيث يلعب الأطفال، والنور في نهاية النفق كرمز للأمل. هذه الثنائية تعكس الصراع الوجودي بين الحياة والموت.

3. المطر:

المطر في الرواية ليس مجرد ظاهرة طبيعية، بل هو علامة الخصب، ورفيق الحزن، وشاهد على الألم، وعنصر تطهيري في لحظات التأمل.

سادسًا: البعد العلاجي للكتابة ودورها في بناء الأسرة

1. الكتابة كمواجهة:

تقدم الرواية نفسها كفعل علاجي، حيث يكتب الراوي ليواجه الألم، وليس ليهرب منه. هذا ما يسميه علم النفس الكتابة التعبيرية، التي أثبتت فاعليتها في معالجة الصدمات النفسية.

يقول الراوي: «الكتابة أشبه بجلسة علاج نفسي، أعيد فيها بناء ماضيّ، وأفهمه، وأمنحه معنى جديدًا.»

2. تحويل الألم إلى مشروع إصلاحي للأسرة:

الانتقال من الحزن الشخصي إلى المشروع الإنساني هو التحول الأكبر في الرواية. الراوي لا يكتفي بالبكاء على أمه، بل يبني مدرسة، ومركزًا للرعاية، ومؤسسة إنسانية، ويدعو من خلال ذلك إلى إصلاح مفهوم الأسرة في زمن التفكك.

3. الجماعة الشافية:

الرواية تؤكد دور الجماعة في الشفاء. الراوي لا يواجه الألم وحده، بل مع أخيه محمد، وحسن، وفاطنة، ويوسف، وسعيد، والمتطوعين. هذه الشبكة العلائقية هي التي تحول الألم الفردي إلى قوة جماعية، وتؤكد أن الأسرة ليست جدرانًا بل علاقات.

خاتمة: النظر كفعل خلاص والأسرة كمنهج حياة

في النهاية، تقدم رواية «حين يصير النظر عبادة» رؤية متكاملة للعلاقة بين الإنسان والآخر، بين الحياة والموت، وبين الألم والمعنى. إنها ملحمة إنسانية تبدأ من عتمة اليوسفية وصولًا إلى أضواء العالمية، ومن صرخة طفل يضرب على يده إلى مؤسسة رعاية تحمل اسم أم.

العنوان «حين يصير النظر عبادة» يحمل في طياته دعوة أخلاقية وبرنامجًا وجوديًا: أن نتعلم كيف ننظر إلى من نحب قبل أن يتحولوا إلى ذكرى، وكيف نرى في كل وجه عالمًا يستحق التأمل والحب.

والرسالة الأعمق، التي تكتسب راهنية قصوى في زمننا، هي الدعوة إلى إصلاح الأسرة، وإعادة الاعتبار لها كخلية أساسية في بناء المجتمع. فالرواية، من خلال تفاصيلها الحياتية وعمقها الفلسفي، تؤكد أن الحب هو الفعل الأسمى، وأن الحضور هو أعلى درجات الوعي، وأن الأسرة ليست جدارًا بل حياة.

«لأن أعظم ما يمكن أن يفعله الإنسان بمن يحب، ليس أن يمنع عنه الموت، فهذا محال، بل أن يجعل من حياته بعد مماته سببًا في إحياء الآخرين.»

وكان اسمها... خديجة.

وهذه القراءة الذاتية والدراسة النقدية... هدية إلى أخي الأكبر الأستاذ محمد، المعلم الذي قضى أربعين عامًا في بناء الأجيال، تكريمًا لسنواته التي لم يطلب فيها جزاءً، وإيمانًا بأن العلم والأسرة هما أساس أي نهضة.



سليم عبد الكريم الهندي

الاستشراق وملامح المرحلة المقبلة: من صناعة الصورة إلى صناعة الرواية

لم يكن الاستشراق يوماً مجرد رحلة باحث غربي إلى الشرق بحثاً عن مخطوطة قديمة، أو دراسة لغة، أو قراءة تاريخ أمة وحضارة. كان، في جانب منه، محاولة لفهم الشرق، لكنه كان أيضاً محاولة لصناعة صورة عنه؛ صورة ظلت لعقود طويلة تُرسم بأقلام الآخرين، وتقدم للعالم باعتبارها الحقيقة الكاملة ولأن من يمتلك المعرفة يمتلك جزءاً من القوة، فقد أصبح الاستشراق، في مراحل مختلفة من تاريخه، متداخلاً مع السياسة والاستعمار ومراكز القرار.

لم يكن الشرق يُدرس دائماً لأنه محبوب، بل لأنه مهم، ولأن فهمه كان يعني القدرة على التعامل معه، وربما السيطرة على بعض مفاصل حياته.

لكن العالم تغير، والشرق نفسه تغير.لم تعد المسافة بين الشرق والغرب تقاس بآلاف الأميال، بل أصبحت تُختصر في شاشة هاتف، أو صورة، أو مقطع فيديو، أو منشور يصل إلى ملايين البشر خلال دقائق. لقد انتقلت معركة المعرفة من الكتب المغلقة إلى الفضاء المفتوح.

وهنا تبدأ ملامح المرحلة المقبلة.

لم يعد الآخر وحده قادراً على الحديث عنا، ولم يعد بإمكانه احتكار الصورة كما كان يفعل في السابق. أصبح الإنسان العربي، والفلسطيني تحديداً، قادراً على أن يروي قصته بنفسه، وأن ينقل معاناته وواقعه دون وسيط.

لكن امتلاك القدرة على الكلام لا يعني بالضرورة امتلاك القدرة على التأثير.

وهذه هي المسألة التي يجب أن نتوقف أمامها طويلاً.

فالعالم لا يتأثر دائماً بمن يملك الحقيقة، وإنما كثيراً ما يتأثر بمن يعرف كيف يقدمها، وكيف يحولها إلى خطاب مفهوم، وقصة إنسانية قادرة على الوصول إلى الآخر.

لقد كشفت الحرب على غزة أن الصراع لم يعد عسكرياً وسياسياً فقط، بل أصبح صراعاً على الصورة والذاكرة والرواية والمصطلح من يصف الحدث؟ من يحدد المفردات؟ من يملك حق تعريف الضحية؟ ومن يستطيع تحويل الألم إلى قضية يفهمها العالم؟

هذه الأسئلة ليست هامشية، بل تقع في قلب الصراع القادم.

لقد تراجع جزء كبير من احتكار الرواية. لم يعد المواطن ينتظر نشرة الأخبار ليعرف ما يحدث، ولم يعد الصحفي وحده قادراً على صناعة الصورة. أصبح الإنسان العادي شاهداً وناقلاً وصانعاً للمحتوى.

وهذا التحول يحمل فرصة كبيرة، لكنه يحمل خطراً أيضاً.

فالفضاء المفتوح لا ينتج الحقيقة وحدها، بل ينتج الشائعة والتضليل والمبالغة والكراهية والتعبئة العاطفية أيضاً. ولذلك فإن المرحلة المقبلة لن تكون معركة على امتلاك المعلومات فقط، وإنما ستكون معركة على القدرة على التحقق منها وفهمها وتفسيرها وتقديمها بصورة مسؤولة.

ومن هنا، نحن بحاجة إلى استشراق مضاد، ليس بمعنى أن ندرس الغرب بعين الانتقام، ولا أن ننتج صورة نمطية معاكسة عن الآخر، وإنما أن نمتلك نحن أدوات المعرفة.

أن ندرس مجتمعنا بصدق، وأن نفهم نقاط قوتنا وضعفنا، وأن نقرأ تاريخنا بعيداً عن التقديس، ونقرأ حاضرنا بعيداً عن الإنكار، وننظر إلى المستقبل بعيداً عن الأوهام.

لقد آن الأوان أن ننتقل من موقع الموضوع الذي يدرس إلى موقع الذات التي تنتج المعرفة.

فإذا كان الاستشراق القديم قد سأل: كيف نفهم الشرق؟ فإن السؤال الذي يجب أن نطرحه اليوم هو: كيف يفهم الشرق نفسه أولاً؟

وهذا ليس ترفاً فكرياً، بل سؤال يتعلق بمستقبلنا.

فالمرحلة القادمة ستشهد تغيرات عميقة في المنطقة؛ في السياسة والاقتصاد والإعلام والتكنولوجيا وطبيعة العلاقات الدولية. وسيكون الذكاء الاصطناعي إحدى أهم أدوات هذه المرحلة، ليس فقط في الاقتصاد والتعليم، وإنما في صناعة الرأي العام وتشكيل الصور الذهنية وإنتاج الروايات.

ومن لا يمتلك أدواته الرقمية والمعرفية، فسيجد نفسه مرة أخرى أمام روايات يصنعها الآخرون.

لذلك فإن معركتنا الحقيقية ليست فقط أن نُسمع صوتنا، وإنما أن يكون لدينا صوت يستحق أن يُسمع.

صوت لا يقوم على الصراخ، بل على المعرفة. لا يقوم على الكراهية، بل على الحجة. لا يقوم على إنكار الآخر، بل على فهمه. ولا يقوم على الهروب من أخطائنا، بل على الاعتراف بها وتصحيحها.

إن الشرق الذي يريد أن يكون حاضراً في المرحلة القادمة، عليه ألا يكتفي بأن يكون سوقاً للتكنولوجيا، أو ساحة للصراعات، أو موضوعاً للدراسات الغربية. عليه أن يكون منتجاً للمعرفة، وصانعاً للرواية، وشريكاً في صياغة المستقبل أما فلسطين، فربما تكون أكثر من يحتاج إلى هذه الرؤية ففلسطين لا تحتاج فقط إلى من يتحدث عنها، بل إلى من يستطيع أن يشرحها للعالم بلغة يفهمها الإنسان في كل مكان.

تحتاج إلى رواية فلسطينية حديثة، إنسانية، عقلانية، قادرة على مخاطبة الضمير العالمي، دون أن تتخلى عن حقوقها وذاكرتها وهويتها.

لقد تعبنا من أن نكون مجرد عنوان للألم.

نريد أن نكون أيضاً عنواناً للإنسان، وللحياة، وللقدرة على النهوض.

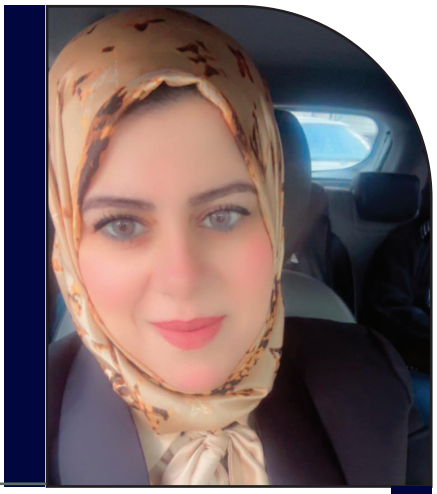
فالمرحلة القادمة لن تنتظر من يكرر الماضي، وإنما ستفتح أبوابها لمن يفهم الحاضر ويستعد للمستقبل.

وربما تكون أهم رسالة يمكن أن نتعلمها من تاريخ الاستشراق هي أن من يملك حق تعريف الإنسان، يمتلك جزءاً من حق التأثير في مستقبله.

ولهذا علينا أن نكتب نحن قصتنا، وأن نقرأ أنفسنا قبل أن يقرأنا الآخرون، وأن نمتلك المعرفة قبل أن نطالب العالم بفهمنا.

فالمعركة القادمة قد لا تكون على الأرض وحدها، بل على الوعي أيضاً.

ومن لا يكتب روايته، فسيجد نفسه ذات يوم يعيش داخل رواية كتبها الآخرون عنه.



رانيا ضيف

مدير مركز العرب للأبحاث والدراسات

العلاقات المصرية الصينية: شراكة استراتيجية تصنع المستقبل في عالم متغير

تأتي زيارة الرئيس الصيني إلى القاهرة لترسخ مرحلة جديدة ومفصلية في تاريخ العلاقات المصرية الصينية، وهي الزيارة التي لا تُحسب فقط بدواعي البروتوكول الدبلوماسي، بل بقدر ما تحمله من دلالات سياسية واقتصادية تعكس عمق الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين بلدين يمتلكان أعرق حضارات التاريخ الإنساني.

إن المتتبع لمسار العلاقات بين القاهرة وبكين يدرك أن الاستقبال الحافل للرئيس الصيني يمثل ترجمة عملية لترابط الرؤى حول إعادة تشكيل خريطة التعاون الدولي. فمصر، بموقعها الجغرافي الفريد وثقلها الإقليمي، تشكل الحجر الزاوية في مبادرة «الحزام والطريق» الصينية، بينما تمثل الصين لشبكة الاقتصاد المصري شريكاً وتنموياً استثنائياً يسهم في مشروعات البنية التحتية العملاقة، من المنطقة الاقتصادية بقناة السويس إلى العاصمة الإدارية الجديدة.

ولم تقتصر نتائج هذه الزيارة التاريخية على الملفات الاقتصادية والاستثمارية والتكنولوجية فحسب، بل امتدت لتؤكد التوافق التام في المواقف السياسية تجاه القضايا الشرق أوسطية والدولية. إن التأكيد المتبادل على مفاهيم السيادة الوطنية، ورفض التدخل في الشؤون الداخلية، والدفع نحو نظام عالمي أكثر توازناً وعدالة، يجعل من المحور المصري الصيني نموذجاً يشار إليه بالبنان في كيفية بناء التحالفات المتكافئة.

إن التداخل الحضاري والاقتصادي الذي تعززه مثل هذه الزيارات الرئاسية يؤكد أن العلاقات المصرية الصينية ليست مجرد تقاطع مصالح عابرة، بل هي اختيار استراتيجي واعد، يفتح آفاقاً أرحب نحو مستقبل تسوده التنمية المشتركة والاستقرار المتبادل.





رامي زهدي

نائب رئيس مركز «العرب للأبحاث والدراسات الاستراتيجية»

من الطاقة إلى النفوذ
كيف تبني مصر شراكة إفريقية تعيد رسم خريطة المستقبل؟

لم تعد الطاقة المتجددة مجرد خيار بيئي أو قطاع اقتصادي واعد، بل أصبحت أحد أهم محددات القوة الشاملة للدول، وأداة رئيسية لإعادة تشكيل خرائط النفوذ والتحالفات الدولية، وإذا كانت القارة الإفريقية قد عانت لعقود طويلة من فجوة مزمنة في إنتاج الكهرباء وضعف البنية التحتية للطاقة، فإنها تقف اليوم أمام فرصة تاريخية للتحول من قارة تعاني عجز الطاقة إلى أحد أكبر مراكز إنتاج الطاقة النظيفة في العالم، مستندة إلى ما تمتلكه من موارد طبيعية استثنائية، تشمل أعلى معدلات الإشعاع الشمسي في العالم، ومناطق واسعة تتمتع برياح مستقرة، إلى جانب إمكانات كبيرة في الطاقة الكهرومائية والحرارية الأرضية.

وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أن إفريقيا تمتلك نحو 60% من أفضل الموارد الشمسية عالميا، بينما لا تزال مساهمتها في القدرات العالمية المركبة للطاقة الشمسية محدودة للغاية، وهو ما يعكس اتساع الفجوة بين الإمكانات المتاحة والاستثمارات المنفذة. وفي المقابل، يعيش ما يزيد على 600 مليون إفريقي دون كهرباء مستقرة، الأمر الذي يجعل الاستثمار في الطاقة ليس فقط قضية تنموية، وإنما ضرورة اقتصادية وأمنية واجتماعية تمس مستقبل القارة بأكملها.

في هذا السياق، تبرز مصر باعتبارها واحدة من أكثر الدول الإفريقية امتلاكا للمقومات التي تؤهلها لقيادة شراكة استراتيجية إفريقية في قطاع الطاقة المتجددة، فقد نجحت خلال السنوات الأخيرة في تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة بقطاع الكهرباء، وتحولت من دولة كانت تواجه عجزا في إنتاج الطاقة إلى دولة تمتلك فائضا يسمح بالتصدير والربط الكهربائي مع محيطها الإقليمي، كما قطعت شوطا مهما في التوسع في مشروعات الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وأصبحت تمتلك قدرات مركبة من الطاقة المتجددة تتجاوز 9 جيجاوات، مع استهداف وصول مساهمة الطاقة المتجددة إلى 42% من مزيج الكهرباء بحلول عام 2030.

غير أن القيمة الحقيقية للدور المصري لا تكمن في حجم الإنتاج المحلي وحده، وإنما في القدرة على تحويل هذا النجاح إلى منصة إقليمية للتعاون مع الدول الإفريقية، عبر نقل الخبرات، وتدريب الكوادر، وتطوير شبكات الربط الكهربائي، وتوطين الصناعات المرتبطة بالطاقة النظيفة، بما يسهم في بناء منظومة إفريقية أكثر تكاملا واستقلالا.

مستقبل العلاقات المصرية الإفريقية في ملف الطاقة ينبغي ألا يقتصر على تصدير الكهرباء أو تنفيذ عدد من المشروعات المشتركة، وإنما يجب أن يقوم على مفهوم الشراكة الإنتاجية، بحيث تصبح الشركات المصرية شريكا في إنشاء محطات الطاقة الشمسية والرياح، ومراكز التحكم، وشبكات النقل، ومشروعات الهيدروجين الأخضر، ومصانع مكونات الطاقة المتجددة داخل الدول الإفريقية، بما يعزز القيمة المضافة المحلية ويخلق فرص عمل حقيقية للقارة.

كما أن اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية تمثل فرصة استثنائية لبناء سلاسل قيمة إفريقية متكاملة في الصناعات المرتبطة بالطاقة النظيفة، بدءا من تصنيع الكابلات والمحولات والألواح الشمسية، مرورا بالبطاريات وأنظمة التخزين، وصولا إلى مكونات الهيدروجين الأخضر، بما يقلل الاعتماد على الواردات الخارجية ويعزز التكامل الصناعي بين الدول الإفريقية.

ولا يمكن إغفال أن المنافسة الدولية على إفريقيا في قطاع الطاقة أصبحت أكثر حدة من أي وقت مضى، فالصين توسع استثماراتها في البنية التحتية، والاتحاد الأوروبي يدفع باتجاه شراكات الهيدروجين الأخضر، والولايات المتحدة تطلق مبادرات لتمويل الطاقة النظيفة، بينما تتحرك قوى إقليمية أخرى لتعزيز حضورها الاقتصادي داخل القارة. وفي ظل هذه البيئة التنافسية، فإن امتلاك مصر لرؤية إفريقية متكاملة في مجال الطاقة المتجددة سيمنحها ميزة استراتيجية تتجاوز البعد الاقتصادي إلى تعزيز مكانتها السياسية والدبلوماسية داخل القارة.

ومن هنا، فإن الربط الكهربائي بين مصر وعدد من الدول الإفريقية يجب أن ينظر إليه باعتباره مشروعا للأمن القومي والتنمية المشتركة، وليس مجرد مشروع فني لنقل الكهرباء. فكل خط ربط جديد يخلق شبكة مصالح متبادلة، ويعزز الاعتماد الاقتصادي المتبادل، ويفتح آفاقا جديدة للاستثمار والتجارة والتكامل الإقليمي.

وتظل قضية التمويل إحدى أكبر التحديات أمام التوسع في الطاقة المتجددة داخل إفريقيا، إذ تقدر احتياجات القارة بمئات المليارات من الدولارات خلال العقود المقبلة. ومن ثم، فإن تعزيز التعاون مع مؤسسات التمويل الإقليمية والدولية، وعلى رأسها بنك التنمية الإفريقي والبنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص وصناديق الاستثمار الخضراء، يمثل ركيزة أساسية لتحويل الخطط إلى مشروعات قابلة للتنفيذ.

والشراكة المصرية الإفريقية في الطاقة المتجددة ليست مشروعا فنيا محدود الأثر، وإنما رؤية استراتيجية لإعادة صياغة العلاقات الاقتصادية داخل القارة على أسس أكثر استدامة وتوازنا، فالدول التي ستقود التحول الطاقوي في إفريقيا خلال العقدين المقبلين ستكون الأقدر على قيادة مسارات التنمية والاستثمار والتأثير السياسي، ومن هذا المنطلق، فإن مصر تمتلك فرصة تاريخية لتوظيف خبراتها وموقعها الجغرافي وبنيتها التحتية وعلاقاتها الإفريقية في بناء نموذج جديد للتعاون يقوم على تبادل المنافع ونقل المعرفة وتعظيم المصالح المشتركة، بعيدا عن أنماط الهيمنة أو المنافسة الصفرية.

إن المستقبل لن يكون للأكثر امتلاكا للموارد الطبيعية فحسب، بل للأكثر قدرة على تحويل تلك الموارد إلى شراكات منتجة، وإلى شبكات مصالح ممتدة، وإلى قوة ناعمة تترجم إلى نفوذ اقتصادي وسياسي مستدام، وإذا أحسنت مصر استثمار هذه اللحظة التاريخية، فإن الطاقة المتجددة لن تصبح فقط أحد محركات التنمية الوطنية، بل ستتحول إلى أحد أهم جسور إعادة بناء الدور المصري في إفريقيا، وترسيخ شراكة استراتيجية تليق بتاريخ مصر ومكانتها، وتستجيب في الوقت ذاته لتطلعات القارة نحو مستقبل أكثر ازدهارا واستقلالا.



لواء: عماد اليماني
يكتب..

مصر ودورها المحوري في حماية الاستقرار

تمر منطقة الشرق الأوسط بواحدة من أكثر مراحلها تعقيدًا منذ عقود، في ظل تداخل الصراعات المسلحة مع التحولات الجيوسياسية، وتصاعد أدوار القوى الإقليمية والدولية، واتساع نطاق التهديدات التي لم تعد تقف عند الحدود التقليدية للدول. فلم يعد الأمـن الإقليمي مرتبطًا فقط بقدرة الدولة على حماية حدودها، وإنما أصبح منظومة متكاملة تتداخل فيها الأبعاد العسكرية والسياسية والاقتصادية والأمنية والمائية والطاقة والملاحة.

وفي خضم هذه التحولات، تبرز مصر باعتبارها أحد أهم الفاعلين القادرين على التأثير في معادلة الأمن الإقليمي؛ ليس فقط بحكم موقعها الجغرافي، وإنما أيضًا لما تمتلكه من ثقل سياسي وعسكري وحضاري، وما راكمته عبر عقود من الخبرة في التعامل مع أزمات المنطقة. ومن هذا المنطلق، فإن الأمن القومي المصري لا يمكن فصله عن محيطه العربي والإفريقي والمتوسطي، وأن استقرار دول الجوار يمثل جزءًا أصيلًا من حماية المصالح المصرية.

الأمن الإقليمي.. مفهوم يتجاوز الحدود

لم يعد مفهوم الأمن في المنطقة قابلًا للاختزال في حماية الحدود أو مواجهة التهديدات العسكرية المباشرة؛ فالدول العربية تواجه اليوم طيفًا واسعًا من التحديات، يبدأ من الحروب الأهلية والجماعات المسلحة والإرهاب، ويمتد إلى أزمات الطاقة والغذاء والمياه والهجرة غير الشرعية واضطراب حركة التجارة والملاحة، ومن هنا، فإن التعامل مع الأمن الإقليمي يحتاج إلى رؤية شاملة، تنظر إلى المنطقة باعتبارها شبكة مترابطة من المصالح والمخاطر.

ما يحدث في ليبيا ينعكس على أمن مصر في اتجاهها الغربي، وما يجري في السودان يرتبط مباشرة بأمنها الجنوبي، بينما تظل القضية الفلسطينية في قلب حسابات الأمن المصري في الاتجاه الشرقي، فضلًا عن أهمية البحر الأحمر والقرن الأفريقي بالنسبة إلى أمن الملاحة والتجارة الدولية.

مصر.. من حماية الحدود إلى صناعة الاستقرار

تتمثل إحدى أهم خصائص الـدور المصري في أن القاهرة لا تنظر إلى الأمن باعتباره عملية عسكرية فقط، وإنما باعتباره عملية سياسية في المقام الأول، فالقوة العسكرية تظل عنصرًا أساسيًا للردع وحماية المصالح، لكنها لا تستطيع وحدها بناء الاستقرار طويل الأمد. ولذلك، توازي مصر بين امتلاك أدوات القوة والقدرة على استخدامها بحسابات دقيقة، وبين العمل السياسي والدبلوماسي والوساطة بين الأطراف المتنازعة.

وهذا ما يفسر استمرار الحضور المصري في ملفات فلسطين وليبيا والـسـودان وسـوريـا، إلـى جانب اهتمامها بأمن البحر الأحمر والقرن الأفريقي؛ فقوة مصر لا ترتبط فقط بحجم قدراتها، وإنما أيضًا بقدرتها على توظيف هذه القدرات في إطار سياسة متوازنة، تحافظ على استقلال القرار الوطني، وتتجنب الانخراط في محاور مغلقة، أو صراعات لا تخدم المصالح المصرية والعربية.

إذا كان هناك درس أساسي يمكن استخلاصه من أزمات المنطقة خلال السنوات الماضية، فهو أن تفكك الدولة يمثل البوابة الأوسع للفوضى؛ فحين تضعف المؤسسات الرسمية، تظهر الميليشيات والتنظيمات المسلحة، وتتدخل القوى الخارجية، وتتراجع قدرة الدولة على السيطرة على حدودها ومواردها. ولهذا فإن حماية الدولة الوطنية ينبغي أن تكون هدفًا مركزيًا لأي منظومة أمن إقليمي عربية. ولا يعني ذلك الدفاع عن الأوضاع القائمة دون إصلاح، وإنما يعني أن الإصلاح السياسي والاقتصادي يجب أن يتم داخل إطار الدولة ومؤسساتها، وليس من خلال إسقاط مؤسسات الدولة أو استبدال تشكيلات مسلحة بها.



بقلم د.سيد عيسي

نائب رئيس حزب مصر الحديثة
للشؤون الخارجية

التعليم وبناء الإنسان

لم يعد السؤال عن مستقبل التعليم مرتبطًا فقط بما ينبغي أن يتعلمه الطالب داخل الفصل، وإنما أصبح أكثر ارتباطًا بالسؤال الأوسع: أي إنسان نريد أن نُعدّه للمستقبل؟ فالتغيرات المتسارعة في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، والتحولات التي تشهدها سوق العمل، وتغير طبيعة المهارات المطلوبة، كل ذلك يفرض على النظم التعليمية أن تعيد النظر في فلسفتها وأدواتها، لا أن تكتفي بإجراء تعديلات جزئية على المناهج.

من تعليم المعرفة إلى بناء الإنسان

التعليم في المستقبل يجب أن يتجاوز النموذج التقليدي الذي يقوم على نقل المعلومات من المعلم إلى الطالب، إلى نموذج أكثر اهتمامًا ببناء شخصية المتعلم وقدرته على التفكير والتحليل والمناقشة واتخاذ القرار؛ فالطالب لم يعد بحاجة إلى أن يكون مجرد مستودع للمعلومات، في ظل سهولة الوصول إلى المعرفة عبر الإنترنت ومحركات البحث وأدوات الذكاء الاصطناعي، وإنما أصبح المطلوب أن يمتلك القدرة على التحقق من المعلومات، وتقييمها، وتوظيفها في حل المشكلات.

وهنا تتغير وظيفة المدرسة نفسها؛ فلم تعد مهمتها الأساسية أن تقدم للطالب إجابات جاهزة، وإنما أن تمنحه الأدوات التي تمكنه من الوصول إلى الإجابات الصحيحة.

المعلم.. حجر الزاوية في أي إصلاح

لا يمكن التعامل مع التكنولوجيا باعتبارها بديلًا عن المعلم؛ فكلما ازدادت الأدوات الرقمية حضورًا داخل العملية التعليمية، ازدادت الحاجة إلى معلم يمتلك القدرة على توجيه الطالب واكتشاف قدراته ومساعدته في توظيف المعرفة.

ومن ثم، فإن الاستثمار في المعلم ينبغي أن يأتي في مقدمة أولويات الإصلاح التعليمي، من خلال التدريب المستمر، وتطوير المهارات الرقمية، وإعادة تعريف دوره داخل الفصل؛ فالمعلم في مدرسة المستقبل لن يكون مجرد ناقل للمقرر، وإنما سيكون موجهًا ومدربًا وميسرًا لعملية التعلم، وقادرًا على التعامل مع الفروق الفردية بين الطلاب.

الذكاء الاصطناعي.. فرصة وليست تهديدًا

تفرض الثورة التكنولوجية، وعلى رأسها الذكاء الاصطناعي، واقعًا جديدًا على المؤسسات التعليمية، فبدلًا من التعامل مع الذكاء الاصطناعي باعتباره خطرًا على العملية التعليمية أو وسيلة للغش، فإن التحدي الحقيقي يتمثل في كيفية تحويل هذه التكنولوجيا إلى أداة تعليمية تساعد الطالب والمعلم في الوقت نفسه.

فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يتيح تعلمًا أكثر تخصيصًا، بحيث يحصل كل طالب على مسار تعليمي يتناسب مع مستواه وقدراته واحتياجاته، كما يمكن أن يساعد المعلم في تحليل أداء الطلاب واكتشاف نقاط الضعف والتعامل معها بصورة أكثر دقة.

لكن استخدام التكنولوجيا لا ينبغي أن يكون هدفًا في حد ذاته؛ فالمدرسة التي تستخدم أحدث الأدوات التكنولوجية دون تغيير فلسفة التعليم قد تعيد إنتاج النموذج التقليدي بأدوات جديدة.

المدرسة وسوق العمل.. علاقة تحتاج إلى إعادة بناء

من أبرز التحديات التي ينبغي أن يتعامل معها التعليم في المستقبل؛ اتساع الفجوة بين ما يتعلمه الطالب وما تحتاجه سوق العمل، فالعالم لم يعد يبحث فقط عن خريج يحمل شهادة جامعية، وإنما عن شخص يمتلك مهارات التواصل والعمل الجماعي والتفكير النقدي والإبداع وحل المشكلات والقدرة على التعلم المستمر.

فالمدرسة لا ينبغي أن تكون منفصلة عن المجتمع، والجامعة لا ينبغي أن تعمل بمعزل عن الاقتصاد. وكلما أصبحت العلاقة بين التعليم وسوق العمل أكثر قوة، أصبح التعليم أكثر قدرة على إنتاج خريج قادر على المنافسة وأقل اعتمادًا على الوظيفة الحكومية التقليدية.

RCS

35%

Locked DISCOUNT



ROYAL CANADIAN SCHOOL

19087

01229776929 - 01289831111

www.royalcanadianschool.com





بالوعي نبني.. بالوعي ندرك ونفهم.. بالوعي نتقدم ونستقر.. بالوعي تُبنى الأمم»

مـــع برنامج

بالوعي

على موجات إذاعة صوت العرب من القاهرة

مع الباحث / محمد فتحي الشريف

والإذاعي / محمـــد عبد العزيـــز

يأتيكم هذا البرنامج يوم الجمعة من كل أسبوع عند الساعة (3.45) عصرا..

برعايـــة

المكتبة الرقمية للشرفاء الحـــمادي..

مركز العرب للأبحـــاث والدراســـات..

مؤسسة رسالة الســـلام العالميـــة.